بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله

من طرف بن عيسى ق رمزلي

متخرج من جامعة المدية سنة 2007

للتواصل وطلب المذكرات :

هاتف : 0771.08.79.69

الجنسية : جزائري وأفتخر

ولاية المدية

بريدي الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

سكايب:benaissa20082

دعوة صالحة بظهر الغيب لأمي وأبي ولي فربما يصلك ملفي وأنا في قبري مغبون محتاج إلى دعوتك الصالحة ....

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحانك اللهم وبحمدك سبحان الله العظيم -

لا تنسوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

حققوا التوحيد فهو ثمن الجنة... وإياكم والشرك واعملوا بصالح الأعمال ((إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون))..

معنى لا إله إلاّ الله هي لا معبود بحق إلاّ الله

بن عيسى 2011 يوم العيد الأضحى على الساعة 10:20

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية الآداب واللغـــــات

قسم اللغة العربية وآدابها

قرينة الرّبط بين النّحو العربي ولسانيات النّص

- دراسة وصفية تحليلية في سورة الأعراف -

مذكرة مكمّلة لنيل درجة الماجستير في اللسانيات العامة

إعداد الطالب :

عبد العزيز حاجي

الأستاذ المشرف:

د/ السعيد بن ابراهيم

السنة الجامعية: 1431-1432هـ/ 2010 - 2011 م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر — كلية الآداب واللغـــــات

- باتنة — قسم اللغة العربية وآدابها

قرينة الرّبط بين النّحو العربي ولسانيات النّص

– دراسة وصفية تحليلية في سورة الأعراف –

مذكرة مكمّلة لنيل درجة الماجستير في اللسانيات العامة

إعداد الطالب: عبد العزيز حاجي

الأستاذ المشرف: د/ السعيد بن ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ لخضر بلخير	أستاذ محاضر	باتنة	رئيسا
د/ السعيد بن ابراهيم	أستاذ محاضر	باتنة	مشرفا ومقررا
د/ كمال قادري	أستاذ محاضر	سطيف	عضوا
د/ عز الدين صحراوي	أستاذ محاضر	باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 1431-1432هـ / 2010 – 2011 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والديَّ الكريمين

﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

(الإسراء:24)

أيار

مقدّمة

البحث

لله الحمد على ما أنعم، وله الشّكر على ما أسدى، والصّلاة والسّلام على نبيّه المجتبى محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه، وبعد:

كثيرة هي البحوث اللغوية التي حاولت أن تقارب بين المفاهيم الواردة في التراث اللغوي العربي وبين معطيات وتصورات الدرس اللساني الحديث، في محاولة منها لإماطة اللّثام عما في تراثنا النحوي من كنوز وذخائر، وفي هذا الإطار تندرج هذه الدراسة الموسومة بـــ " **قرينة الرّبط بين النّحو العربي ولسانيات النّص**". والرّبط بوصفه قرينة نحوية لقي عناية فائقة في ضوء رؤى الدرس اللغوي العربي الحديث؛ حيث خُصَّ بمباحث ودراسات مستقلة، والفضل في ذلك يعود إلى الدكتور تمام حسّان الذي عالج هذه الظاهرة اللغوية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" على أنّها قرينة لفظية تقوم على اتصال أحد المترابطين بالآخر، وأنها تتضافر مع غيرها من القرائن النحوية الأخرى لفظية كانت أو معنوية لِتُشكِّل بديلا عن نظرية العامل.

وموضوع القرائن النحوية- وقرينة الرّبط واحدة منها- وإن لقي اهتماما من بعض الدارسين المحدثين إلاّ أنّه لم يحظ بكبير عناية في إطار دراسة تربطه بما صار يعرف في الدرس اللساني الحديث بلسانيات النص، ومن هنا تجد هذه الدّراسة مبرّر وجودها؛ على الرّغم من أنّ البعض يعتقد أنه لا جدوى من إقحام التراث اللّغوي العربي في سياق الحديث عن علم حديث النشأة كعلم اللغة النصي، على اعتبار أن لسانيات النص هي علم أفرزه الدرس اللساني الحديث بكل ما يحمله في مضامينه من منطلقات فكرية وأبعاد معرفية تختلف عن الظروف والمعطيات التي نشأ في جوّها التراث اللغوي العربي، وإذا كان في هذا الكلام نصيب من الصواب على ما فيه من مغالطة، فإنه وقناعة مني بمبدأ تراكمية المعرفة الإنسانية، وأنّ للسّابق فضلاً على اللاّحق، سأسعى في هذا العمل المتواضع إلى درء هذا الاعتقاد وذلك ببيان الامتدادات المعرفية للنظرية النحوية العربية في الدرس اللّساني النصي، ولتجسيد هذه الفكرة انطلقت من إشكالية أجملها في التساؤلات التالية:

1- هل يمكن أن تتقاطع المفاهيم الواردة في نظرية النحو العربي مع تصورات لسانيات النص؟ وإذا أمكن ذلك، فما هي جملة التقاطعات التي يتلاقى فيها النحو العربي مع لسانيات النص من خلال قرينة الربط؟

2- ألا يمكن التأصيل للسانيات النص- دون تعصب- من خلال ما ورد في مؤلفات سيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، وابن يعيش وابن هشام والرّضي الأستراباذي أم أنّ تراثنا خالٍ من الآليات التي يرتكز عليها علم اللغة النصّي؟

3- ألا تعد قرينة الرّبط في النحو العربي هي الأساس الذي يتمظهر من خلاله ما يسمّى في لسانيات النص بالاتّساق النصّي؟

4- وهل يمكن أن يتحقق للنص اتساقه في غنى عن وسائل قرينة الرّبط كما أشار إليها نحاتنا القدماء والمحدثون؟

5- وهل صحيح أنّ قرينة الرّبط في النحو العربي مقترنة بنحو الجملة ولا تتعدّاها إلى ما صار يعرف حديثاً بــ "نحو النص"؟ وإذا ما افترضنا صحّة ذلك، ألا يعد علم اللغة الجملي تمهيدا ضروريا لعلم اللغة النصي؟

6- وأخيراً أليست المفاهيم والتصورات الواردة في كتب التراث النحوي والبلاغي هي نفسها التي تعجّ بها الدراسات النصية في الدرس اللغوي الحديث، وأنّ الفرق بين هذه وتلك لا يتعدى في غالب الأحيان التعبير عنها بمصطلحات مغايرة؟

تهدف هذه الدّراسة من خلال التساؤلات التي طُرحت إلى محاولة إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق منظور لساني نصّي، ومن ثَمّ الوقوف على جملة التقاطعات التي يلتقي فيها النحو العربي مع لسانيات النص في ضوء قرينة الرّبط؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية؛ تأتي إنصافا للغويينا المتقدمين منهم والمتأخرين، وتنويها بما قدّموه من جهود وآراء صارت من المرتكزات والأسس التي انبنى عليها الدرس اللساني الحديث، وهو الأمر الذي يجعلنا نضع- بكل فخر واعتزاز- تلك الجهود على قدم المساواة مع ما توصلت إليه البحوث اللغوية الحديثة، وكان هذا من الأسباب الأساسية التي حملتني على اختيار هذا الموضوع للبحث، ينضاف إلى ذلك رغبتي وميولي الشخصية إلى الدّرس النحوي، وممّا شجّعني أكثر على خوض هذه السبيل هو ما ذكرته سلفاً من أنّ قرينة الرّبط - وإن لقيت عناية من قِبَل الباحثين العرب خصوصا المحدثين منهم - إلاّ أنها لم تلق ذلك الاهتمام من حيث علاقتُها بلسانيات النص، فالبحوث اللغوية التي عثرت عليها والتي تناولت قرينة الرّبط تناولتها وَفق منظور نحوي عربي بحت، يُستثنى من ذلك بعض الدراسات التي حاولت البحث في تقاطعاتها مع ما وصلت إليه نظرية نعوم تشومسكي، ومن الدراسات التي عرضت لنظرية الرّبط في النحو العربي نذكر:

1- نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية للدكتور مصطفى حميدة.

2- نظام الرّبط في النّص العربي للدكتور جمعة عوَض الخبّاص.

3- الرّابط اللفظي في لغة الحديث الشريف للدكتور حامد علي منيفي.

4- الرّبط في الجملة العربية للدكتور عادل زغير.

5- أنظمة الرّبط في العربية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية للدكتور حسام البهنساوي.

أمّا الدّراسات التي تتناول قرينة الرّبط في إطار دراسة تربط بين أصالتها في النحو العربي وبين صلتها ببعض المباحث التي أفرزتها لسانيات النص فهذا ما لم أقف عليه.

وقد وقع اختياري لـــ " قرينة الرّبط" دون غيرها من القرائن؛ لأنها بدت لي أكثر القرائن النحوية التصاقا بعلم اللّغة النصي من خلال التقاطع الكبير بين أدوات الرّبط في النحو العربي وآليات الاتساق في لسانيات النص. هذا ويلتقي هذا العمل في جانبه التطبيقي مع القرآن الكريم، وقد وقف وراء اختياري للنص القرآني- متمثلا في سورة الأعراف أنموذجا- أنّ القرآن الكريم يتّسم بالطابع النّموذجي الذي أعجز الفصحاء والبلغاء، وأفحم أساطين القول والبيان، هذا فضلاً على أنّ مصطلحي الاتّساق والانسجام اللّذين تنبني عليهما نظرية الرّبط في لسانيات النص؛ قد شاع تداولهما في كتب التفسير، وفي كتب الدراسات القرآنية التي عنيت بالبحث في براعة نظم الخطاب القرآني وحسن تأليفه، من قبيل التفسير الكبير للرّازي، التحرير والتنوير لابن عاشور، البرهان في علوم القرآن للزركشي، دلائل الإعجاز للجرجاني، وغيرها، وهو ما شكّل لي حافزاً للسّعي وراء الغرض الذي قصدته من عمل هذه المذكرة. أمّا لماذا سورة الأعراف بالتّحديد كأنموذج تطبيقي فذلك لأنها من السوّر الطّوال التي تصلح لأن تكون محل دراسة تجمع بين نحو الجملة ونحو النص، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى؛ فإنّني لم أجد - في حدود علمي- من الباحثين من تعرّض لهذه السورة بدراسة لغوية.

إنّ الخوض في أي موضوع مهما كانت طبيعته يستوجب وضع خطّة واضحة المعالم، بيّنة الأهداف بما يسمح للباحث التحكم في موضوعه، وحصر مادته العلمية، والإحاطة بمعطياته، ومن ثمّ ضبط أدواته الإجرائية التي تتيح له التعامل مع الموضوع في ظل منهج واضح يفضي في النّهاية إلى تحقيق الهدف المنشود. ولمّا نظرت في أدوات الرّبط التي ذكرها علماؤنا - قدماء ومحدثون- وجدتها لا تخرج عن التقسيم التالي: الرّبط بالكنائيات، الرّبط بالأداة، الرّبط بالتّكرار والحذف. فأوحى لي ذلك بأن أعالج كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة في فصل مستقل على أن تسبق بفصل نظري، ومن ثمّ اقتضت منّي طبيعة الموضوع أن يكون مُهيكلاً في أربعة فصول مسبوقة بمقدّمة ومتبوعة بخاتمة.

مقدّمة: تتناول دوافع اختيار موضوع البحث، والإشكالية التي سيعالجها، والهدف المتوخى منه،

مع عرض موجز لخطة البحث، وكذا الإشارة إلى المنهج الذي سيعتمد عليه.

الفصل الأوّل: هو عبارة عن فصل نظري خصّصته للحديث عن ظاهرة الرّبط في النحو العربي ولسانيات النص، وقد بدأت القسم الأوّل من هذا الفصل بتمهيد أشرت فيه إلى الأساس الذي انبنى عليه النحو العربي وهو نظرية العامل، ثمّ أوضحت بشكل موجز كيف تعرّضت هذه النظرية إلى سهام النقد خاصة من قبل الباحثين المحدثين الذين حاول البعض منهم تقديم بديل يُلغي بموجبه فكرة العامل والمعمول، وفي هذا الإطار ركّزت بشكل خاص على محاولة الدكتور تمّام حسّان بوصفه صاحب فكرة القرائن النحوية التي عدّها بديلاً يغني عن نظرية العامل، وسيكتشف القارئ أنّ هذه القرائن – بما في ذلك قرينة الرّبط التي هي موضوع هذه الدّراسة– أنّ تمّام حسّان لم يأتِ بها من العدم وإنّما استقاها واستخلصها من بطون أمهات المصادر في التراث النحوي. واستعرضت بعد ذلك المعنى اللغوي للرّبط كما ورد في المعاجم اللغوية ثمّ معناه الاصطلاحي في الدرس اللغوي، ثمّ انتقلت إلى الحديث عن فكرة الرّبط في النحو العربي مثبتاً أصالتها وتجذّرها في الدرس النحوي العربي القديم؛ من خلال مقولات النّحاة المتقدّمين منهم والمتأخّرين التي أبرزتْ بشكلٍ جليٍّ كيف أنّ نظرية الرّبط لم تكن غائبة عن أذهانهم؛ وهم يضعون اللّبنات الأولى في بناء النظرية النحوية العربية، وإن كان تناولهم لهذه الظاهرة التركيبية لم يرق إلى مستوى المباحث المستقلة إلاّ مع مجيء ابن هشام الأنصاري الذي خصّها بمبحثين مستقلَّين في كتابه " مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب". واستتبعت الحديث عنها بما ورد عند باحثينا المحدثين خاصة ما جاء به الدكتور تمّام حسّان.

وفي القسم الثاني من هذا الفصل عرّفت بلسانيات النص من حيث التشكّل والمفهوم، ثم خصّصت جزءاً من الحديث عن مفهوم النص من منطلق أنّ أيّ حديث عن لسانيات النص هو حديث عن النص، على أنني اكتفيت في هذا الجانب ببعض التعريفات التي ركّزت على فكرة الترابط النصّي، ثم أشرت بعد ذلك إلى معايير النصّية السّبعة التي ذكرها ولفجانج دريسلر W. Dressler وروبرت دي بوجراند R. De Beaugrande ، واكتفيت من تلك المعايير بالحديث عن معياري الاتساق والانسجام بوصفهما يشكّلان الملمح الرّئيس لنظرية الرّبط في اللّسانيات النصية، فتناولت كُلاًّ منهما على حدة، مع استعراض أدواتهما وآلياتهما. وسيكتشف القارئ أثناء عرضي لمفهوم هذين المعيارين في اللّسانيات النصّية أنّ كتب التراث النحوي والبلاغي لم تكن لتخلوَ من ورودهما ومعالجتهما في ضوء مفاهيم وتصوّرات لا تختلف عمّا هو متداول في الدرس اللساني النصّي.

الفصل الثاني: خصّصته للرّبط بالكنائيات بين النحو العربي ولسانيات النص، ومصطلح الكنائيات لفظ أطلقه الدكتور تمّام حسّان على ثلاثة أنواع من الألفاظ وضعها النّحاة في عداد الأسماء، وهي: ضمائر الأشخاص، أسماء الإشارة، والموصولات الاسمية. وتناولت بداية الرّبط بالضمير، فوقفت على مفهومه وأنواعه، ثم حدّدت مواضع الرّبط بالضمير كما ذكرها نحاتنا القدماء والمحدثون (الضمير في الجملة الواقعة خبرا، الضمير في الجملة الواقعة حالا، الضمير في الجملة الواقعة نعتا، الضمير في الجملة الواقعة صلة)، ورأيت أنّه من باب الإفادة أن أذكر أنماط الرّبط بالضمير في المواضع المشار إليها انطلاقا ممّا ورد منها في سورة الأعراف، مع وضع ذلك كلِّه في ضوء رؤية تصل المفهوم النحوي العربي بالنظرة اللّسانية النصية. كما أشرت إلى الرّبط بضمير الفصل وضمير الشّأن أو القصّة، وأوضحت علاقتهما بمبحث الإحالة في علم اللّغة النصّي، ثم تناولت بعد ذلك الرّبط بالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وسيكتشف القارئ أنّ نظرة النحاة لهذه الأسماء لم تكن لتختلف عن نظرة علماء النص في أدائها لوظيفة الرّبط.

الفصل الثالث: تناولت فيه الرّبط بالأداة بين النحو العربي ولسانيات النص، ولمّا كانت أدوات الرّبط في العربية كثيرة، فقد اكتفيت بالتطرّق إلى بعضها ممّا بدا لي دوره في الرّبط جليا وواضحا، وقسّمت هذه الأدوات إلى ثلاثة أقسام: قسم يختص بالدّخول على المفردات، ومن هذا القسم، أدوات الجرّ، أدوات الاستثناء، واو المعية و(أل) التعريف، وقسم يختص بالدّخول على الجمل، ومن أمثلته أدوات الشرط بنوعيها الجازمة وغير الجازمة، الأدوات الدّاخلة على جمل الأجوبة، وواو الحال، وقسم ثالث غير مختص يدخل على المفردات كما يدخل على الجمل، ومن هذا القسم، أدوات العطف وأدوات التفسير. وقد فصّلت الحديث في هذه الأدوات مستعرضاً أنماط الرّبط بها حسب ورودها في سورة الأعراف، مع عرضها على التصوّرات التي جاءت بها اللّسانيات النصّية في مبحثي الاتّساق والانسجام، وسنرى كم كانت التقاطعات كثيرة بين النظرية النحوية العربية واللسانيات النصّية من خلال الرّبط بالأداة. كما سنقف في هذا المجال على العلاقة الوطيدة لمبحثي الوصل والفصل في التراث اللغوي العربي بمعياري الاتّساق والانسجام في اللسانيات النصّية.

الفصل الرّابع: عالجته في مبحثين، المبحث الأوّل خصّصته للرّبط بالتّكرار، حيث أشرت في البداية إلى مفهومه اللغوي والاصطلاحي، ثمّ استعرضت نظرة لغويينا قدماء ومحدثين لظاهرة التّكرار من خلال حديثهم عن أنواعه وأغراضه، وسوف نرى في حديث علمائنا عن التّكرار أنّ

اهتمام البلاغيين به كان أكثر من اهتمام النّحاة، حيث خصّوه بمباحث مستقلّة وتوسّعوا في الحديث عن أنماطه وأغراضه، وقد لفت انتباهي في حديث لغويينا عن التّكرار إدراكهم لدوره الرّابطي بين أجزاء الكلام، وهذا ما سنلمسه في تقسيماتهم لأنماطه وفي شروحاتهم لأغراضه. وكنت في أثناء ذلك أعرض آراءهم على الرّؤية اللّسانية النصّية مستعينا بما وجدته من نماذج تطبيقية في سورة الأعراف. وفي المبحث الثاني تناولت الرّبط بالحذف بين النحو العربي ولسانيات النص منطلقا من تحديد مفهومه وعلى أنه ظاهرة تشترك فيها اللغات الطبيعية لحاجة المتكلمين إلى الاختصار والاقتصاد في الجهد اللّغوي، ثم تحدثت عن شروطه وأغراضه وأنواعه، وكنت في عرض هذه المعطيات أبحث عن الصّلات والوشائج التي تربط مفهوم الحـــذف في النظرية النحوية العربية بمفهومه في الدرس اللّساني النصّي.

خاتمة: أعقبت الفصول الأربعة بخاتمة ضمنتها أهم الاستنتاجات المستخلصة من هذه الدّراسة. بقي أن أشير إلى أنّ طبيعة الموضوع اقتضت منّي الاعتماد على منهج وصفي تحليلي، وهو المنهج الأكثر قدرة على رصد العلاقات التي تربط العناصر اللغوية فيما بينها في إطار النظام اللغوي العام، هذا وسيستعين البحث بمناهج أخرى كلّما دعت الضرورة إلى ذلك.

ويظل هذا العمل كغيره من الدّراسات هدفا تقف في سبيله عوائق وصعوبات، ومن الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدّراسة :

- ندرة المصادر والمراجع التي حاولت أن تقارب بين نظرية القرائن النحوية ولسانيات النص.
- قلة المصادر والمراجع التي قاربت القرآن الكريم بلسانيات النص.
- قدسية المدونة التي تتطلب أخذ الكثير من الحيطة والحذر.
- اتساع مجال البحث، فهو يجمع بين رؤى النحو العربي- قديمه وحديثه- ومعطيات لسانيات النص، غير أن حصر مجال البحث في قرينة واحدة من القرائن النحوية أزال الكثير من العقبات بما سمح لي التحكم في فصول البحث وقضاياه.

وقد تنوّعت المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدّراسة بين القديم والحديث بحكم طبيعة الموضوع الذي يهدف إلى محاولة وصل التراث النحوي العربي بالدرس اللّساني النصّي، فمن القديم اعتمدت على مصادر النحو الأساسية منها: الكتاب لسيبويه، المقتضب للمبرّد، الخصائص لابن جني، ومغني اللّبيب لابن هشام، كما استفدت كثيرا من كتب البلاغة مثل دلائل الإعجاز للجرجاني، البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي. ومن الدّراسات الحديثة في النحو العربي

استفدت بشكل خاص من مؤلّفات تمّام حسّان من ذلك "اللغة العربية معناها ومبناها" و"الخلاصة النحوية". أمّا المراجع التي اهتمّت باللسانيات النصية فقد اهتديت منها بالدّراسات التالية: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب لمحمد خطابي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق لصبحي إبراهيم الفقي، نسيج النص للأزهر الزناد، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات لسعيد حسن بحيري، البديع بين البلاغة العربية واللّسانيات النصّية للدكتور جميل عبد المجيد، بالإضافة إلى بعض المؤلّفات المترجمة، منها: تحليل الخطاب لـــ ج. براون وج. يول، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات لفان دايك. وهنا أودّ الإشارة إلى أنّني وجدت صعوبة في الحصول على بعض المراجع المهمة في لسانيات النص من ذلك مؤلّف هاليداي ورقية حسن "الاتّساق في الإنجليزية" الذي لم أجد له أثرا على الرّغم من سعيي الحثيث للعثور عليه، لذلك تجدني في الحديث عن الاتّساق عند هاليداي وحسن مستعينا بالدّراسات النصّية العربية التي خصّته بفصول مستقلة.

في الأخير لا يسعني إلاّ أن أتقدّم بخالص عبارات الشّكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور السعيد بن ابراهيم الذي لم يبخل عليّ بنصائحه السّديدة وتوجيهاته القيّمة منذ أن كان هذا العمل المتواضع فكرة إلى أن صار في صورته الحالية. والحق أنّ فضل أستاذي المشرف عليّ لم يكن وليد اليوم، بل يمتد إلى زمن بعيد يوم كنت طالبا في مرحلة التدرّج بجامعة قسنطينة، فقد كان لي نعمَ الأستاذ الذي حبّب إليّ درس النحو العربي، ويشاء القدر أن يكون أستاذي في قسم الدراسات العليا بجامعة باتنة، ثمّ مشرفاً على هذه المذكرة، ففضله عليّ كثير وخيره أعم، ولذلك فهو حقا من يصدق فيه قول الشاعر العربي:

له أيادٍ عليّ سابغة أُعَدّ منها ولا أُعَدِّدها

فجزاك الله عنّي يا أستاذي الفاضل خير الجزاء. كما أتوجه بالشّكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام كل أساتذتي على ما بذلوه من جهد خالص في تكويننا وعطاء واسع في تغذية عقولنا، ولأنّني لا أستطيع أن أردّ لهم الجميل سأبقى مدينا لهم ما حييت، وستبقى مقولة: "من علّمني حرفا صرت له عبداً " شعاراً أعتقده وأذود عنه ما بقي في العروق نبض. كما لا أنسى فضل كلّ من وقف إلى جانبي وساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة تشجيع، فلهم منّي جميعاً جزيل الشّكر والتقدير.

الفصل الأوّل

الرّبط في النّحو العربي ولسانيات النّص

تمهيـــد: ليس من شكٍّ في أنّ نظرية العامل في النحو العربي كانت من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم، وعلى أساسها وضعوا أصول نظريتهم النحوية، وليس من شكٍّ أيضا في أنّ هذه الفكرة قد بدأت في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، ثمّ اتَّسع القول فيها على يدي الخليل بن أحمد (ت 175 هـــ) وتلميذه سيبويه (ت 180 هـــ). وعلى خطى هذين العالِمين سار النّحاة، ذلك أنّ المتأمّل في بطون أمّهات الكتب النحوية العربية القديمة لا يعثر فيها على ما يشير إلى الثورة على هذه النظرية وهدم بنائها، بل هو واجدٌ دون ريب اهتماماً منقطع النظير بها، وشغفاً عظيماً بالمسائل النحوية ذات الصلة بأصولها وقواعدها، ولشغفهم بها خصّها بعضهم بمؤلفات مستقلة مثل كتاب " العوامل" لأبي علي الفارسي(ت 377 هـــ)، وكتاب " العوامل المائة " لعبد القاهر الجرجاني (ت471 هـــ). ولعلّ المحاولة الجريئة والوحيدة التي طعنت في أسس هذه النظرية قديما، هي ما نراه في عمل ابن مضاء القرطبي(ت 592 هـــ) في كتابه "الرّد على النحاة"، فقد كان هذا النحوي من أشدِّ الرافضين لنظرية العامل، وكلِّ ما له علاقة بها، وفي ذلك يقول:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأُنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادِّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات تُوهم في قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، أنّ الرّفع الذي في (زيد)، والنّصب الذي في (عمرو)، إنّما أحدثه (ضرب)"[1]. ودعا إلى إلغاء كل ماله علاقة بالعامل، من ذلك رفضه تقدير المحذوف الذي إذا أُظهِر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كالمنادى الذي إذا أُظهِر فعله تغيّر الكلام من الإنشاء إلى الخبر، ومنه عدّ التقدير زيادة مُفسِدة، وربط بين الزيادة المقدّرة ونصوص القرآن الكريم، فقال:" وادِّعاءُ زيادةِ معانٍ فيه- أي القرآن الكريم- من غير حُجّة ولا دليل إلاّ القولَ بأنّ كل ما يُنصَب إنّما يُنصَب بناصب، والنّاصب لا يكون إلاّ لفظاً يدلّ على معنى إمّا منطوقاً به أو محذوفاً مُراداً، ومعناه قائم بالنّفس، فالقول بذلك حرامٌ على من تبيّن له ذلك.."[2].

وإذا كان هذا هو شأن القدماء مع نظرية العامل، فإنّ المحدثين انقسموا حيالها بين مؤيِّدٍ لها، ومعارض أنكرها، وحاول هَدْمَ أسسِها أو وَضْعَ بديلٍ يُغني عن الالتزام بأصولها. فمؤيّدوها نظروا إليها على أنّها منهج صالح لتفسير ظاهرة التصرّف الإعرابي، ومن ثمّ يُستفاد منها في تعلّم قواعد

[1] - ابن مضاء القرطبي ، الرّد على النحاة ، ص 76 ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة.
[2] - المرجع نفسه ، ص 71.

اللغة العربية، ومن القائلين بذلك الدكتور مصطفى ناصف الذي نظر إلى العامل على أنّه نظرية تفسيرية تعليمية تفسّر التغير الإعرابي وتساعد في تعلّم النحو[1]. وإلى هذا ذهب الأستاذ علي النّجدي ناصف، فقد رأى أنّ القولَ بالعوامل اللّفظية والمعنوية من قبيل الحقيقة العُرفية بهدف تعليم النّحو[2]. وذهب بعض الباحثين إلى إكبار جهد علماء العربية في وضعهم لهذه النظرية من خلال الرّبط بين نظرية العامل وبين بعض المفاهيم التي أفرزتها المدرسة التحويلية التوليدية في الدرس اللساني الحديث، ومن هؤلاء الدكتور عبده الراجحي؛ حيث رأى أنّ من القضايا التحويلية في النّحو: التّقديرُ، والحذف، والأصلية والفرعية، والعامل، وفي ذلك يقول:" والحقُّ أنّ قضية العامل- في أساسها- صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التّحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي"[3].

أمّا معارضو هذه النظرية فيبدو أنهم متأثِّرون برأي ابن مضاء القرطبي في رفضه لها، وعلى رأس هؤلاء الدكتور إبراهيم مصطفى، ويعبر عن نزعة الرّفض هذه في خاتمة كتابه "إحياء النحو" بقوله:"ومن استمسك بها- يقصد نظرية العامل- فسوف يُحِسُّ ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذُلُه نفسُه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء، أو الاختصاص، أو النّداء، ثم يرى أنّه يبحث عن غير شيءٍ"[4]. ولذلك ذهب إلى القول إن ليس ثمة ما يدعونا إلى السؤال عن عامل كلِّ حركة إعرابية، وإذا كان ليس من بدٍّ في البحث عن شيء ما، فهو في دلالة الحركات على المعاني، ومن ثَمَّ بادر إلى توزيع العلامات الإعرابية على النحو الذي تقتضيه معانيها، فقال:" فأمّا الضمة فإنّها علَم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها ويُتحدّث عنها. وأمّا الكسرة فإنّها علَم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة...أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك.."[5]. ويتبنى مهدي المخزومي منهج إبراهيم مصطفى، ويرى أنّه لا مفرّ من الانصراف عن نظرية العامل، وفي ذلك يقول:" إذا بَطَلت فكرة العامل بَطَل كلُّ ما كان يُبنى عليه من تقديرات متمحِّلة لم تكن لِتكونَ لولا التمسّك بها، وبَطَل كلُّ ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بطَل

[1] - مصطفى ناصف ، اللغة والتفسير والتواصل ، ص 240 ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت 1995م.
[2] - علي النّجدي ناصف ، من قضايا اللغة والنحو ، ص 106 ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة.
[3] - عبده الرّاجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص 148 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى 2008م.
[4] - إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 194- 195 ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1992م.
[5] - المرجع نفسه ، ص 50.

كلّ ما انتهوا إليه من أحكام، كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال (ليس) وأخواتها النافيات إعمال أفعال الكينونة، وبحمل (إنّ) وأخواتها على الفعل في الإعمال نصباً ورفعاً ..."[1].

وينظم إلى معسكر الرافضين جملة من الباحثين البارزين من أمثال الدكتور شوقي ضيف والدكتور إبراهيم السامرائي؛ فهذان الباحثان يعتقدان أنّ العامل أثرٌ من آثار الفلسفة اليونانية ولا علاقة له بطبيعة اللغة، وفي هذا السياق يقول الدكتور إبراهيم السامرائي:" وهذه الطريقة في التفكير النحوي لا تُمتُّ إلى العلم اللّغوي بسبب من قريب أو من بعيد، وذلك لأنها مستعارة من علوم أخرى، فجُرِّبت في النحو، فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً"[2].

وإذا كان هؤلاء الباحثون المنكرون لفكرة العامل لم يقدّموا بديلاً مقنعاً واكتفوا بالمعارضة السلبية، شأنهم في ذلك شأن ابن مضاء القرطبي، فإنّ باحثاً آخَر من الباحثين المحدثين البارزين وهو الدكتور تمّام حسّان لم يشأ أن يَطعن في هذه النظرية من دون أن يقدّم بديلاً يراه مناسبا ومُغنياً عن فكرة العوامل التي وصفها بــ "خرافة العمل النحوي"؛ مؤكدا في الوقت ذاته على اعتباطية العلامة الإعرابية، فهي في نظره عُرفية ولسنا بحاجة إلى عامل ليفسِّر ظاهرة التصرف الإعرابي، وفي هذا الشأن يقول:" الحقيقة أن لا عامل...فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو، فلأنّ العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جِدّاً أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أنّ المصادفة العُرفية لم تجرِ على النّحو الذي جرت عليه"[3].

كما رفض التعليل النحوي لأنّه بدا له هو المسؤول الأوّل عن وجود نظرية العامل، ورأى أنّ التقدير المترتب عن فكرة العامل مصيبة ابتُليَ بها النحو العربي:" والتقدير بلية فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتُلِيَ بها النحو العربي ولا زال يُبتَلى"[4]. ولهذه الاعتبارات دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلِّي، وقدّم بديلاً عن نظرية العامل والتقدير نظرية جديدة تقوم على أساس تضافر القرائن النحوية، سمّاها قرائن التعليق. ويَذكر أنّه أخذ مصطلح (التعليق) من الإمام عبد القاهر الجرجاني، ورأى أنّ فكرة التعليق هي أساس النظرية النحوية العربية التي بمقدورها القضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، وفي هذا يقول:" وفي رأيي- كما في رأي عبد القاهر على

[1] - مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 16 ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 1986م.
[2] - إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ، ص 195 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان 1986م.
[3] - تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص57 ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة 2001 م.
[4] - تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 27 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب 1979م.

أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأنّ التعليق يُحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسِّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[1]. وقرائن التعليق عند تمام حسان نوعان: قرائن معنوية - ويسميها أيضاً العلاقات السياقية- وأخرى لفظية. ويُعرِّف القرائن المعنوية بأنّها العلاقات التي تقوم بين الأبواب النحوية من حيث المعنى الوظيفي، وهي أربعة أنواع: الإسناد، التخصيص، النِّسبة والتبعية. ويقصد بالإسناد علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب الفاعل، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها (خالفة التعجب، خالفة المدح والذم، خالفة الصوت). أمّا التخصيص فهو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص، ويقصد به أنّ العلاقة بين المسند والمسند إليه عامة، فتأتي هذه القرينة لتحصر العلاقة في جهة معينة. أمّا قرينة النسبة فهي تشكل قيدا عاما على علاقة الإسناد، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، وترتبط هذه القرينة بمعاني حروف الجر ومعنى الإضافة. والتبعية هي القرينة الرابعة وتندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت، العطف بنوعيه، البدل، والتوكيد. أمّا القرائن اللّفظية فهي عنده ثمانية: العلامة الإعرابية، الرّتبة، الصيغة، المطابقة، الرّبط، التّضام، الأداة، النغمة[2]. وخلص تمّام حسّان من كلِّ هذا إلى أنّ تضافر القرائن النحوية يُغني عن العوامل، وعبّر عن هذه الفلسفة بقوله:" وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، فإنّ فكرة القرائن تُوزِّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويِّها ولفظيِّها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تُعطيه لأيَّة قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلُّها مسؤولة عن أمن اللّبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدّلالة على معنى ما، وإنّما تجتمع القرائن متضافرة لتدلَّ على المعنى النحوي..."[3].

وبعد، فليس من أهداف هذه الدّراسة القدح في نظرية العامل ولا الرّد على من هاجموها، وتعرّضوا لها بالتجريح، كما ليس من مهمتها توجيه سهام النقد إلى نظرية القرائن النحوية التي جاء بها الدكتور تمّام حسّان، فإنّ كلَّ ذلك قد تكفَّل به باحثون كُثُر، ولكنّي أودُّ هنا من باب التوضيح الإشارة إلى أنّ القرائن النحوية التي جيء بها بديلاً عن العامل النحوي لم يأتِ بها تمّام حسّان من

[1] - تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 189 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب 1994م.
[2] - أنظر قرائن التعليق : المرجع نفسه ، ص 191- 231.
[3] - المرجع نفسه ، ص 232.

العدم، وإنّما استقاها واستخلصها من النظرية النحوية التراثية، وهو نفسه يُقِرّ بأنّ المصطلحات من قبيل الإسناد، التبعية، الرُّتبة، الصيغة، المطابقة، التضام والرّبط قد أخذها من أمّهات المصادر النحوية القديمة، وهذا يعني أن فكرة القرائن النحوية كانت قائمة في أذهان نحاتنا القدماء، غير أنّهم لم يخصّوها ببحوث مستقلة، ومن هذه القرائن التي تسهم مع غيرها في الدلالة على المعنى قرينة الرَّبط التي هي موضوع بحثنا بين النحو العربي ولسانيات النص، وقد عدَّها تمّام حسّان- كما أسلفنا- من القرائن اللفظية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ثمّ جعلها واحدة من القرائن العلائقية[1] في كتابه " الخلاصة النحوية "، مع العلم أن القرائن العلائقية عنده محتواة في القرائن اللفظية. فما المقصود يا ترى بقرينة الرّبط؟ وما هي مواضع الرّبط في تراكيب العربية كما ذكرها نحاتنا القدماء منهم والمحدثون؟ وما علاقة هذه القرينة ببعض المباحث في لسانيات النص؟ وهل يمكن أن تكون قرينة الرّبط همزة وصل بين النحو العربي واللسانيات النصية؟ هذه التساؤلات وغيرها ستكون محلَّ اهتمام بحثنا، وسنعالج كلاًّ منها في موضعه من هذه الدِّراسة.

1- مفهوم الرّبط: الرَّبط في لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ) من " رَبَطَ الشّيءَ يَربطُه ويَربُطُه ربْطاً، فهو مربوط وربيط: شَدَّه. والرِّباط ما رُبِطَ به... والرِّباطُ والمُرابَطة: مُلازَمةُ ثَغْرِ العدوِّ... وَرَجُلٌ رابطُ الجأش وربيط الجأش أي شديد القلب... ورَبَطَ الله على قلبه بالصَّبر أي ألهمه الصَّبرَ وشَدَّه وقَوّاه... والرِّباطُ: ما تُشَدُّ به القِرْبَة والدَّابّة وغيرهما.."[2]. وجاء في المعجم الوسيط: " (رَبَطَ) جأشه رِباطةً: اشتدَّ قلبُه فلم يَفِرَّ عند الفزع. والشَّيءَ رَبْطاً: شدَّه. فهو مربوط، وربيط... ورَبَطَ الله على قلبه بالصَّبر: ألهمه إياه وقوّاه... (ارتَبَطَ) في الحبل ونحوه: نَشِبَ وعَلِقَ. والدَّابّةَ وغيرَها: رَبَطَها... (الرَّابِطُ): يُقَال: هو رابِطُ الجأش: شجاعٌ قويُّ القلب... (الرَّابِطَة): العلاقة والوُصْلة بين الشَّيئين... والجماعة يجمَعُهم أمرٌ يشتركون فيه، يُقال رابطة الأدباء، ورابطة القُرَّاء، ونحو ذلك (ج) روابِط"[3]. نلاحظ من خلال هذا المعنى المعجمي للجذر "ربط" ومشتقاته أن أغلب دلالاته تدور حول: الشَّدِّ والوصل والإحكام والتعالق. وهذا هو المعنى الذي جرى استعماله في الاصطلاح، فقد صار يطلق مصطلح الرَّبط في الدرس النحوي على تلك العلاقة اللغوية التي تنشأ من خلال الوصل بين أجزاء الكلام بوسائل متعددة، يقول الدكتور مصطفى حميدة محدِّداً مفهوم الرّبط: " إنَّ الرَّبط هو اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة

---

1 - أنظر هذه القرائن: تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 80-101 ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية 2004م.

2 - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث ، ص 1560،1561 ، تحقيق نخبة من الأساتذة ، دار المعارف ، القاهرة.

3 - مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ص 323 ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الرابعة 2004 م.

تدل على تلك العلاقة."[1]. ويعلِّل الدكتور استعمال لفظة " اصطناع" في تحديده لمفهوم الرَّبط بأنَّ العربية لا تلجأ إليه إلاّ عند خوف اللّبس في فهم الارتباط أو اللّبس في فهم الانفصال. وإذا كان مصطفى حميدة قيَّد خَلْق هذه العلاقة النحوية بواسطة أداة؛ فإن باحثا آخر وهو الدكتور جمعة عوَض الخباص لم يَشأْ تقييدها فترَكَها مطلقة، حيث يقول:" الرَّبط علاقة نحوية بين أجزاء الجملة أو بين الجمل، وهذه العلاقة تكون بواسطة لفظية وبدون واسطة لفظية"[2]. ومهما يكن من اختلاف بين الباحثين في تحديد مفهوم الرَّبط فإن جميعهم لا ينظرون إليه إلاّ على أنه علاقة بين عناصر لغوية تقتضيها طبيعة النظام اللغوي، وأن هذه العلاقة ليست حكراً على لغة دون أخرى، حيث لا يمكن للغة أن تؤدي وظيفتها الأساسية – وهي التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي- في ظل غياب الآليات التي تربط بين عناصرها اللغوية.

2- **الرّبط في النّحو العربي:** الرَّبط بوصفه نظرية لغوية لم ينل حظه من الدراسة والعناية في كتب التراث النحوي العربي، فالاهتمام كان منصبا على الإعراب والعامل، ولا يعني هذا أن هذه الظاهرة التركيبية- أقصد الرَّبط- لم تكن حاضرة في أذهان نحاتنا القدماء وهم يضعون الأسس واللّبنات الأولى للنظرية النحوية العربية، فثمة إشارات عديدة في كتب المتقدمين منهم والمتأخرين تدل دلالة واضحة على أصالة فكرة الرَّبط وتجذرها في الدرس النحوي العربي القديم وإن لم يخصوها ببحوث مستقلة، ففي الكتاب لسيبويه (ت 180 هــ) نعثر على ما يؤكد هذا الزعم، يقول صاحب الكتاب في سياق حديثه عن الفاء وإذا الفجائية الواقعتين في جواب الشرط:" وسألت الخليل عن قوله جلّ وعزّ:﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ (الرّوم:36) فقال: هذا كلام مُعلّق بالكلام الأول كما كانت الفاء مُعلّقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل"[3]. ويقول في باب عدّة ما يكون عليه الكلم:" وإنما جئتَ بالواو لتضمَّ الآخِر إلى الأوّل وتجمعَهما، وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخَر. والفاء، وهي تضمُّ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ كما فعلت الواوُ، غير أنها تجعل ذلك متَّسقا بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمرٍو فزيدٍ فخالدٍ.."[4]. فأنت ترى كيف أن الخليل(ت 175 هــ) وتلميذه سيبويه يشيران إلى الرّبط إشارات واضحة حتى وإن لم يصرِّحا

[1] - مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية ، ص 143 ، الشركة المصرية للنشر- لونجمان ، الطبعة الأولى 1997م.

[2] - جمعة عوض الخباص ، نظام الرَّبط في النص العربي ، ص 20 ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2008م.

[3] - سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، ص 63- 64 ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988م.

[4] - المرجع نفسه ، ج4 ، ص 216-217.

بالمصطلح، فالألفاظ :(التعلق، الضمّ، والاتساق) في المواضع التي وردت فيها لا يقصد بها إلاّ الرَّبط بين العناصر اللغوية. ومثل هذا التلميح نجده عند ابن السرّاج(ت 316 هـــ) فقد أشار في مؤلفه "الأصول في النحو" إلى الرَّبط دون أن يذكره بالاسم، ومن أمثلة ذلك قوله:" حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم... فأمّا إيصالها الاسم بالاسم، فقولك: الدار لعمرو، وأمّا وصلها الفعل بالاسم، فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد"[1]. والأمر بالنسبة لابن السراج لا يتوقف عند مجرّد التلميح، بل نراه في موضع آخر من المؤلَّف نفسه يذكر مصطلح الرّبط صراحة لا تلميحاً لّما كان بصدد الحديث عن مواضع الحروف، وفي ذلك يقول: " واعلم: أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على اسم وحده مثل الرَّجل أو الفعل وحده مثل سوف، أو ليربط اسما باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلا بفعل أو فعلا باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدا"[2]. ويضيف موضِّحاً بأمثلة " وأما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك: جاء زيد وعمرو فالواو ربطت عمراً بزيد. وأما ربطه الفعل بالفعل نحو قولك: قام وقعد، وأكل وشرب. وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو: مررت بزيد، ومضيت إلى عمرو... وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام، يقوم زيد. يقعد عمرو، فيقوم زيد، ليس متّصلاً بيقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلمّا دخلت "إن" جعلت إحدى الجملتين شرطا والأخرى جوابا"[3]. وكما هو واضح ممّا تقدم فإنّ ابن السرّاج عنى بالرَّبط مجموعة من الحروف التي تربط بين العناصر اللغوية المختلفة، وهذا هو معناه المتداول في الدراسات اللغوية الحديثة التي اهتمت بنظرية الرّبط.

وإلى ذلك أشار ابن جني(ت 392 هــ) حينما تحدّث عن وظيفة الفاء الواقعة في جواب الشرط، حيث قال:" فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط؟ فالجواب: أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصّلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يُبتدَأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره"[4].

ويرد مصطلح الرَّبط عند عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـــ) تارة تلميحاً وتارة تصريحًا، فمن

1 - ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1 ص 408 ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1996م.
2 - المرجع نفسه ، ج1 ، ص 42.
3 - المرجع نفسه ، ج1 ، ص 42 - 43.
4 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ،ج1 ، ص 252 - 253 ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1993م.

التلميح قوله:" واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكَلِم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعَل هذه بسببٍ من تلك"[1]. وواضح أن معنى الرّبط هنا يتأسس على فكرة النظم التي تبحث في تعلُّق الكلم بعضه ببعض. أمّا التصريح فنجده على سبيل التمثيل لا الحصر في معرِض كلامه عن الصفة والتأكيد عندما لا يكونان في حاجة إلى شيء يَصِلهما بمتبوعهما:" واعلم أنَّه كما كان في الأسماء ما يَصِله معناه بالاسم قبلَه، فيستغني بصلة معناه له عن واصِلٍ يَصِله ورابِط يربِطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يَصِلها به، وكالتّأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكَّد، كذلك يكون في الجمل ما تتَّصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها"[2]. ويقول في موضع حديثه عن واو الحال والفاء الواقعة في جواب الشرط:" وتسميتنا لها (واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مُجْتَلَبَةً لضمِّ جملةٍ إلى جملة. ونظيرها في هذا (الفاء) في جواب الشرط نحو: إن تأتني فأنت مُكْرِم، فإنها وإن لم تكن عاطفة فإنّ ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها"[3].

وفي كتاب المفصل في علم العربية نجد توظيفا لمصطلح الرَّبط في سياق حديث الزمخشري (ت537 هـ) عن وظيفة اللام الواقعة في جواب (لو ، لولا) حيث يقول:" ولام جواب لو ولولا، نحو قوله تعالى:﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾ (الأنبياء:22)، وقوله تعالى:﴿ **وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ (النساء:83). ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى"[4].

وفي شرح المفصل لابن يعيش (ت 643 هـ) نجد توظيف هذا المصطلح أثناء الكلام عن الواو والضمير اللذين يتصلان بالجملة الحالية، يقول ابن يعيش:" ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالاً كنتَ في تضمينها ضمير صاحب الحال وترْكِ ذلك مخيرا، فالتضمين كقولك: أقبل محمد ويده على رأسه... وترْكُ التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو ضاحك، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قِبَل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن

[1] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 55 ، قراءة وتعليق ، محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط5 ، 2004م.
[2] - المرجع نفسه ، ص 227.
[3] - المرجع نفسه ، ص 214.
[4] - الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، ص 424 ، تحقيق محمود سعيد عقيّل ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 2003م.

جئت بالضمير معها فجيد، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تذكر هناك واوا فلابد من ضمير، وذلك نحو قولك: أقبل محمد على رأسه قلنسوة، ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز؛ لأنّك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام.."[1].

كما يرد مصطلح الرّبط في الأمالي لابن الحاجب (ت 646 هـــ) في معرِض حديثه عن أنواع الضمائر الواقعة للرّبط وفي ذلك يقول:" الضمائر الواقعة للرَّبط، وهو أن تربط الثاني بالأول على ثلاثة أضرب: في باب الصّلة والصّفة والمبتدأ، ففي باب الصّلة أنت في الضمير المنصوب بالخيار، إن شئت أثبته، وإن شئت حذفته... وفي خبر المبتدأ الأكثر إثباته... والضمير في الصّفة ليس كالاستواء في الصّلة، ولا كالقلة في خبر المبتدأ، وسرُّ ذلك هو أن الصّلة مع الموصول جزء واحد، فاستغنى بالرَّبط اللفظي عن التزام الضمير، وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية، فلذلك اُلتُزِم الإتيان بالضمير في الغالب ليحصل الرَّبط بينه وبين الجزء الآخر"[2].

فأنت ترى إذاً كيف أنّ الرَّبط بوصفه ظاهرة تركيبية لم يغب عن أذهان نحاتنا القدماء وهم يصفون بناء جمل وتراكيب العربية، وإن كنّا نرى أنّ تناولهم لهذه الظّاهرة لم يرق إلى مستوى البحوث المستقلة، وإنما هي آراء مبثوثة هنا وهناك في ثنايا الأبواب النحوية، تفتقر إلى الاستفاضة والاستقصاء على غير ما نراه عندهم من اهتمام منقطع النظير بمباحث نحوية نظر إليها كثير من الباحثين المحدثين على أنّها مفاهيم رهنت اللغة بتصورات هي أقرب إلى الفلسفة والمنطق الأرسطي منها إلى الواقع والمنطق اللغويين، وهذا ما شكَّل واحداً من المداخل لتوجيه سيل من الانتقادات للدّرس النحوي العربي القديم الذي أقام منهجه على نظرية العامل والمعمول والعلة والمعلول.

وما إن أشرف النصف الأول من القرن الثامن للهجرة على النهاية؛ حتى طلع علينا العالم الجليل ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـــ) بسفره " مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" الذي عرض فيه وبشكل مفصّل لأدوات ومواضع الرّبط في تراكيب العربية، فكان بهذا الصنيع أوّل من أخرج الرّبط من دائرة الآراء والنظرات السريعة إلى حقل المباحث المستقلة، حيث خصّ الموضوع بمبحثين، عالج في المبحث الأوّل "روابط الجملة بما هي خبر عنه" وحصرها في عشرة هي: الضمير، الإشارة، إعادة المبتدأ بلفظه، إعادة المبتدأ بمعناه، عموم يشمل المبتدأ، أن يعطف بفاء السببية جملةُ ذاتُ ضميرٍ على جملة خالية منه أو بالعكس، العطف بالواو، شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على

---

[1] - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2 ، ص 65 ، إدارة الطباعة المنيرية.
[2] - ابن الحاجب ، الأمالي ، ج2 ، ص 683 ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار عمار ، الأردن ، دار الجيل ، بيروت 1989م.

جوابه بالخبر، (أل) النائبة عن الضمير، كونُ الجملة نفْسَ المبتدأ في المعنى. وفي المبحث الثاني حدّد مواضع الرّبط في تراكيب العربية التي غالبا ما يكون فيها الضمير هو الرّابط، وسمّاها الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وحصر هذه الأشياء في أحدَ عشرَ موضعا هي: الجملة المخبر بها، الجملة الموصوف بها، الجملة الموصول بها الأسماء، الجملة الواقعة حالاً، الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، بدل البعض والاشتمال، معمول الصفة المشبهة، جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، العاملان في باب التنازع، وألفاظ التوكيد الأُوَل[1].

وعلى الرّغم من هذا الجهد الذي حاول فيه حصر الرّوابط في تراكيب العربية، وتحديد المواضع التي يقع فيها الرّبط إلاّ أننا وجدنا من الباحثين المحدثين من يُقلّل من قيمة هذا الجهد، على غرار ما نجده عند الدكتور حسام البهنساوي، فقد أعاب هذا الباحث على ابن هشام عدم تمييزه بين أدوات الرّبط بوصفها قرائن لفظية وقرائن الارتباط المعنوية، وأخذ عليه نظرته الضيقة لظاهرة الرّبط التي لم تكن في ضوء نظرة منهجية أو رؤية علمية شاملة، ويعبِّر عن رأيه هذا بقوله:" ولكنه في كلِّ ذلك لم يقدّم الرّبط كمنهج من مناهج المعالجة اللغوية التركيبية في اللغة العربية، باعتباره قرينة من القرائن اللفظية، التي ينبغي أن تُحلِّل التراكيب العربية في ضوء قواعدها وأنظمتها"[2].

ومن النحاة المتأخرين الذين أدلوا بدلوهم في الحديث عن الرّوابط ومواضع الرّبط الإمام جلال الدين السيوطي (ت911 هـــ) في مؤلَّفه "الأشباه والنظائر في النحو" غير أن عمله اقتصر على تكرار ما ورد في مغني اللبيب؛ ولم يضف جديدا إلى ما ذكره ابن هشام[3].

وعلى الرّغم ممّا ذكرناه من جهود لنحاتنا القدماء في إطار حديثهم عن الرّبط والرّوابط إلاّ أنّ هذه النظرية لم تنل العناية الحقّة من البحث والدراسة إلا في ضوء معطيات الدرس اللغوي العربي الحديث؛ حيث خُصَّت بمباحث ودراسات مستقلة، والفضل في ذلك يعود إلى الدكتور تمّام حسّان الذي عالج هذه الظاهرة اللغوية من منطلق أنها قرينة لفظية تقوم على اتصال أحد المترابطين بالآخر، وأنها تتضافر مع غيرها من القرائن النحوية الأخرى لفظية كانت أو معنوية لِتُشكِّل بديلا عن نظرية العامل في الإفصاح عن المعنى دون لبسٍ، وبعيدا عن كل تفسير ظني أو منطقي. وقد أجمل تمّام حسّان مواضع الرّبط في اللغة العربية في قوله: " والمعروف أن الرّبط ينبغي أن يتم بين

---

[1] - انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص 573 وما بعدها ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ، 2005م.

[2] - حسام البهنساوي ، أنظمة الرّبط في العربية ، ص 16 ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2003م.

[3] - أنظر: جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، ج1 ، ص 216 ، ج2 ، ص 50- 51 ، تحقيق غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 2007م.

الموصول وصلته؛ وبين المبتدأ وخبره؛ وبين الحال وصاحبه؛ وبين المنعوت ونعته؛ وبين القسم وجوابه؛ وبين الشّرط وجوابه"[1]. ثمّ حصر آليات الرّبط في اللغة العربية فيما يلي:

1- الضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الرّبط.

2- الحروف الداخلة على الجمل والمفردات.

3- إعادة اللفظ أو إعادة المعنى.

4- اسم الإشارة.

5- دخول أحد المترابطين في عموم الآخر.

6- الرّبط بـــ (أل)[2].

وأضاف في الخلاصة النحوية إلى هذه الرّوابط؛ روابط أخرى تربط الجملة بالجملة؛ سمّاها الرّوابط الملحوظة تمييزا لها عن الرّوابط الملفوظة والمحذوفة؛ وهي علاقات الجمل بعضها ببعض؛ كعلاقة التفسير والتعليل والاستدراك والسببية، ووضّح ذلك بأمثلة عديدة من القرآن الكريم[3].

3- **لسانيات النص المفهوم والتشكّل:** لقد نالت نظرية الرّبط في الدرس اللساني النصي عناية بالغة؛ بل لقد شكّلت بؤرة اهتمام اللسانيين النصيين، واعتبروا الرّبط من أهم معايير النصية فيما صار يُعرَف عندهم بمعياري الاتساق والانسجام، ولكن قبل أن نخوض في الحديث عن هذين المعيارين لابدّ من تقديم لمحة موجزة عن الظروف التي نشأ في جوّها علم اللغة النصي، وكذا التعريف بهذا العلم واهتماماته، ثم لابدّ من تسليط الضوء على مفهوم النص من منطلق أنّ أيّ حديث عن لسانيات النص هو حديث بالأساس عن النص والنصية.

لقد كانت الدراسات اللسانية قبل النصف الثاني من القرن العشرين تقف في بحوثها عند حدود الجملة المفردة؛ بوصفها الوحدة اللغوية الكبرى، فأسهبت في تعريفاتها، وأبرزت مختلف الضوابط التي تحكمها، وعلى أساس من ذلك قامت النظريات اللسانية والاتجاهات النحوية، وظلّ الأمر على هذه الحال حتى طلّ علينا اللساني الأمريكي زليغ هاريس Z. Harris في عام 1952م بمقاله الشهير الموسوم بـــ " تحليل الخطاب Discourse analysis " والذي قدّم فيه منهجا لتحليل الخطاب المترابط؛ القائم على إمكانية تجاوز قصر الدراسة على العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة، والدّعوة إلى ضرورة ربط اللغة بسياق الموقف الاجتماعي. وسرعان ما أدرك علماء اللغة خطورة

---

1 - تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 213.

2 - أنظر : المرجع نفسه ، ص 213. والخلاصة النحوية ، ص 98 وما بعدها.

3 - أنظر : تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 98 وما بعدها.

الأفكار التي دعا إليها هاريس، فَعُدّ هذا المقال نقطة تحول في تاريخ الدراسات اللغوية، وإيذانا بميلاد عصر جديد في حقل البحث اللساني من منطلق دعوته الضمنية إلى ضرورة الخروج من التحليل على مستوى الجملة؛ وتجاوزها إلى التحليل على مستوى أكبر وأوسع رؤية لِيشملَ النّص كلَّه، فكان هاريس بهذا العمل أوّل لساني حاول توسيع حدود الوصف اللساني إلى ما هو خارج الجملة من خلال توزيع العناصر اللغوية في النصوص بهدف اكتشاف بنية النص، مستخدما في ذلك إجراءات اللسانيات البنيوية، مما حدا بكثير من الباحثين إلى التأكيد أنّ نحو النص وُلِد من رحم البنيوية الوصفية القائمة على نحو الجملة. وأصبح النص أو الخطاب منذ أن نشر هاريس مقاله " تحليل الخطاب" موضوعاً للتحليل اللساني، ولم يعد ثمة ما يدعو إلى القول بضرورة اعتبار الجملة هي أكبر وحدة لغوية قابلة للدراسة.

وتوالت المحاولات والجهود التي تصبّ في هذا الاتجاه الجديد، وأخذت شيئا فشيئا تتضح وتتبلور ملامح هذا الاتجاه الذي عُرِف فيما بعد بلسانيات النّص. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن الدراسة الرائدة في هذا المجال هي تلك التي قدّمها هاليداي"Halliday" ورقية حسن" R. Hassen" عام 1976م في كتابهما "الاتساق في الإنجليزية: cohesion in English" حيث عالج فيه الباحثان بعض المفاهيم ذات الصلة بهذا العلم الجديد مثل: النص، النصّية، الاتساق وآلياته من قبيل الإحالة والاستبدال والحذف والوصل وغيرها من المفاهيم، ويلاحظ على هذا العمل تركيز صاحبيه على الجوانب اللغوية أكثر من أي شيء آخر، فانحصرت دراستهما في إطار الاتساق وآلياته، ثم قدّم فان دايك Van Dijk في عام 1977م رؤية جديدة للترابط النصّي من خلال استشراف الأبعاد التداولية في كتابه "النص والسياق:Text and context"، وفي عام 1980م صدر له كتاب "علم النص مدخل متداخل الاختصاصات" حيث قدّم فيه رؤية أكثر شمولا، وفي العام نفسه نُشِر كتاب "النص والخطاب والإجراء" (Text, Discourse and process) لــ روبرت دي بوجراند Robert De Beaugrande وهو الكتاب الذي عرض فيه المعايير السّبعة التي تحقّق للنص نصّيته، وهذه المعايير هي:(الاتساق، الانسجام، الموقفية، القصدية، المقبولية، الإعلامية، والتناص)، وهي المعايير ذاتها التي أعاد عرضها في السنة الموالية في كتاب " مدخل إلى علم لغة النص: Introduction to text linguistics" الذي اشترك في تأليفه مع اللساني "ولفجانج دريسلر Wolfgang Dressler" ، وفي عام 1983م صدر كتاب

" تحليل الخطاب: Discourse analysis " لـــ: ج. براون G. Brown و ج. يول G.Yule وما يميز عمل هذين الباحثَين هو إفادتهما الجمّة من جهود علماء اللغة السابقين.

تلك هي أشهر المؤلفات التي أسّست لوجود نظرية لسانية جديدة جعلت من النص بؤرة اهتمامها، ونظرت إليه على أنّه شبكة من العلاقات النحوية والدلالية والتداولية تسهم جميعها في إنتاجه. وبهذا كانت اللسانيات النصية حلقة من حلقات التطور الذي عرفه الدرس اللغوي الحديث، إذ حققت نقلة نوعية من خلال تغيير اتجاه بوصلة الدراسة اللغوية من مجال نحو الجملة الضيق إلى ميدان نحو النص الرحيب. ولعله من المفيد في هذا المقام أن نُشير إلى أهم المبررات التي دفعت علماء لغة النص إلى تجاوز نحو الجملة إلى نحو النص في التحليل اللساني، وهذه المبررات هي:

أ- نحو الجملة لم يُعنَ بالجانب الدلالي عناية لازمة، وإغفـــال الجانب الدلالي هو الذي دفع فـــان دايك إلى القول:" في كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللغوية، ولكنه لم يُعنَ بالجوانب الدلالية عناية كافية؛ مما جعل علماء النص يرون أنّ البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما يزال مقتصرا على وصف الجملة، في حين يتضح من يوم إلى آخر أنّ جوانب كثيرة لهذه الأبنية – وبخاصة الجوانب الدلالية – لا يمكن أن توصف إلاّ في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص"[1].

ب- نحو الجملة يقتصر على دراسة الجملة مستقلة عن السياق الاجتماعي الذي وردت فيه، ولا يخفى على عارف ما للسياق من أهمية بالغة في وضوح المعنى وجلاء الدلالة، ومن هنا كان نحو الجملة قاصرا على أداء هذه الوظيفة، فاتجهت المقولات اللسانية إلى تجاوز هذه النظرة الضيقة وتوسيعها إلى رؤية تشمل النّصَّ كلَّه. وعن أهمية الجانبين الدلالي والسياقي في الدرس اللغوي النصي، وقصور أجرومية الجملة عن معالجة هذين الجانبين يقول الدكتور سعد مصلوح:" إنّ الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية، وليس باجتزاء البحث عن نماذجها، وتهميش دراسة المعنى؛ كما ظهر في اللسانيات البلومفيلدية أوّل أمرها. ومن ثم كان التمرّد على نحو الجملة والاتجاه إلى نحو النص أمراً متوقعاً، واتجاهاً أكثر اتّساقاً مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث"[2].

ولكن هذه النّداءات المتكررة التي تدعو إلى الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص لا تعني بأي وجه من الوجوه رفض مقولات نحو الجملة أو التخلّي عنها أو التقليل من شأنها، فكلّ ما في الأمر

---

1 - حسن بحيري ، علم لغة النص ، المفاهيم والاتجاهات ، ص 136 ، الشركة المصرية العالمية ، لونجمان ، ط1 ، 1997م.

2 - جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 68 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م.

بالنسبة لعلماء النص أنّ الحاجة أضحت ماسّة إلى وضع مقولات جديدة تضم عناصر لغوية وغير لغوية لم تجد مكاناً لها في نحو الجملة، وهذا ما أكده الباحثان ولفجانج هاينه من Wolfgang Heinemann وديتر فيهفيجر Dieter Viehweger في قولهما:" نحن ننطلق من كون العلاقة تكاملية بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، حيث يُنظر إلى دراسات علم اللغة الجملي على أنها تمهيد ضروري لأبحاث علم اللغة النصي من جهة، لكنها من جهة أخرى يمكن أن تتجاوز في علم اللغة النصي الأكثر شمولا"[1]. ولهذا فليس من الصّواب القول بأن نحو الجملة قد عفا عليه الزمن، لأنه وبكل بساطة لا يمكن لعاقل أن يتخيّل في ذهنه بناءً ضخماً دون أساس، وهل من أساس لنحو النص غير علم اللغة الجملي؟ وقد يقول قائل إنّ لسانيات النص أفادت من علوم كثيرة إلى جانب إفادتها من الدرس اللغوي القائم على نحو الجملة، وهو كلام صحيح ما في ذلك شكّ، فتلك العلوم كانت حقّاً بمثابة روافد استقى منها علم اللغة النصي بعض مقولاته وتصوراته، ولكن - مهما كانت قيمة المعارف التي استقاها نحو النص من تلك العلوم- فإنّ نحو الجملة يبقى هو الأرضية الصّلبة التي تأسست عليها لسانيات النص.

وتكاد تتفق التعريفات على أنّ لسانيات النص هي فرع من فروع علم اللغة، وظيفتها الأساسية الدراسة اللغوية لبنية النصوص. وقد ترسّخ هذا المفهوم لهذا العلم الحديث في السبعينيات من القرن الماضي، ويسمى بالفرنسية "Science du texte" وبالإنجليزية "Discourse analysis" ، ورأى الدكتور صلاح فضل أنّ الأمر لا يخرج عن هاتين التّسميتين في بقية اللغات الإنسانية مما يجعل مقابلته بمصطلح "علم النص" أمراً مقبولاً[2]. غير أننا نجد لسانيين عربا آخرين يوظفون- إلى جانب مصطلح علم النص- مصطلحات أخرى كلُّها تصب في نهر هذا العلم الحديث؛ منها: لسانيات النص، علم لغة النص، علم اللغة النصي، نحو النص، وغيرها. ومهما اختلفت التسميات وتعددت المصطلحات لهذا العلم؛ فإنه يظل- كما يرى الدكتور إبراهيم الفقي- " فرعاً من فروع علم اللغة، يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك ووسائله وأنواعه، والإحالة أو المرجعية وأنواعها، والسياق النصي، ودور المشاركين في النص (المرسِل والمستقبل)، وهذه الدراسة تتضمن النص

[1] - فولفجانج هاينه من و ديتر فيهفيجر ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، ص 8 ، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود ، السعودية 1999م.

[2] - صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص 294 ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ، ط1 ، 2004م.

المنطوق والمكتوب على حدٍّ سواء"[1]. وهذا المفهوم الذي قدّمه الفقي لعلم اللغة النصّي من الواضح أنّه يعتمد على معايير النصّية التي قدّمها دي بوجراند ودريسلر، كما يظهر من هذا المفهوم أنّ الباحث لم يميِّز بين النّص المكتوب والنّص المقروء، فجعل دراستهما منوطة بعلم اللغة النصّي وحدَه دون سواه، وهو بذلك يخالف اللسانيين الذين ميّزوا بين النصّين (المكتوب والمنطوق)، فجعلوا حقلَ دراسة النص المكتوب لسانيات النص، وألحقوا دراسة النص المنطوق بلسانيات الخطاب [2].

ولسانيات النص- كما يذهب إلى ذلك كثير من الباحثين- تضم العديد من الإجراءات المنهجية، فهناك إجراءات علم اللغة البنيوي المتعلقة بمستويات التحليل اللغوي، وهناك أيضا إجراءات نظرية السياق، وتحليل الخطاب، ونظريات القراءة والتلقي، بالإضافة إلى إجراءات النظرية الإعلامية من منطلق أن النص فاعل في المجتمع ومؤثر إيجابي في الجمهور. بمعنى آخر أنّ لسانيات النص علم غني متداخل الاختصاصات يشكل محور ارتكاز عدة علوم، بعضها لغوي؛ كالأصوات والصرف والنحو والدلالة، والبعض الآخر غير لغوي؛ كعلم النفس والاجتماع والتاريخ وغيرها من العلوم. ومن اللِّسانيين البارزين الذين أكّدوا فكرة تداخل لسانيات النص مع علوم أخرى الباحث الألماني فان دايك في كتابه "علم النص مدخل متداخل الاختصاصات"، ومن جملة ما ذهب إليه في هذا الإطار قوله: " يستهدف علم النص ما هو أكثر شمولية؛ فهو يتعلق من جهة بكل أشكال النص الممكنة، وبالسياقات المختلفة المرتبطة بها، ويُعنى من جهة أخرى بمناهج نظرية ووصفية وتطبيقية"[3]. ويضيف في السياق ذاته قائلا: " كذلك ينظر إلى ظهور علم النص مرتبطا أيضا بظواهر ومشكلات تعالج في علوم ومناح أخرى للبحث، وبخاصة في علم اللغة العام، وفي علم الأدب، وعلم الأسلوب، وأخيرا في علم النفس وعلوم الاجتماع مثلما يكون الشأن في علم الاتصال الجماهيري"[4].

ولاشك في أنّ هذا التداخل في الاختصاصات هو الذي جعل من لسانيات النص علما مهما في تحليل الخطاب اللغوي، غير أنّ ذلك التداخل قد ساهم في خلق صعوبات جمّة واجهت هذا العلم

---

[1] - صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، ج1 ، ص 36 ، دار قباء ، القاهرة ، ط1 ، 2000م.
[2] - للتمييز بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب يُنظر على سبيل المثال:
- سعيد يقطين ، من النص إلى النص المترابط ، ص 116 وما بعدها ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط1 ، 2005م.
- عبد القادر شرشار ، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص ، ص 15 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2006م.
- ليندة قياس ، لسانيات النص ، النظرية والتطبيق ، ص 34 وما بعدها ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 2009م.
[3] - فان دايك ، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة ، حسن بحيري ، ص 14 ، دار القاهرة للكتاب ، ط1، 2001م.
[4] - المرجع نفسه ، ص 14 - 15.

حول تحديد مفاهيمه وتصوراته. وعلى الرّغم من أنّ لسانيات النص متداخلة مع علوم متعددة، إلاّ أن مهمتها- كما يرى فان دايك- " لا يمكن أن تكمن في صياغة أو حتى في حل المشكلات الخاصة بكل العلوم النظرية والاجتماعية تقريبا، بل يدور الأمر حول عزل جوانب محددة في هذه التخصصات العلمية، أي الأبنية واستعمال أشكال نصية للاتصال وتحليلها داخل إطار متكامل ومتداخل الاختصاصات"[1]. وبناءً على ذلك فإنّ المهمة الأساسية لعلم اللغة النصي " هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي، وأشكال الاتصال ويوضحها، كما تحلل في العلوم المختلفة، في ترابطها الداخلي والخارجي"[2].

ويبدو أنّ قضية استكشاف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة المفضية إلى اتساق النصوص وانسجامها، والكشف عن أغراضها التداولية هي التي شغلت بال علماء لسانيات النص في دراساتهم، وأخذت قسطاً وافراً من اهتماماتهم، فعدُّوها أهم وظيفة يسعى الدرس اللساني النصّي إلى فكّ شفرتها، وهذا ما نلمسه في كلام الباحث اللساني الدكتور حسن بحيري، حيث رأى أنّ مهمة اللسانيات النصّية تتجلّى في عنايتها " بالظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة، والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا ودقيقا إلاّ من خلال ما سُمِّيَ بالوحدة الكلية للنص، ومن هذه الظواهر ظاهرة (الترابط النصي) التي تعتمد على تصور يجمع بين عناصر نحوية تقليدية، وعناصر أخرى تُستقى من علوم متداخلة مع النحو في الأصل"[3].

إنّ الحديث عن التقدّم الذي أحرزه الدرس اللغوي الحديث من خلال معطيات اللسانيات النصية؛ لا ينبغي أن يُنسينا الإسهامات العربية التراثية في مجال التحليل النصّي، فقد عني العلماء العرب بهذا الموضوع عناية كبيرة، وتركوا مباحث ودراسات خصبة تدل على رسوخ قدمهم في المعالجة النصية مثل المباحث الخاصة بالإيجاز والفصل والوصل ونظم الكلام وغيرها من المباحث التي تُعدّ من صميم الدراسة النصية. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّ جل الدراسات البلاغية العربية كانت تدور في فلك القرآن الكريم المعجز بلفظه ومعانيه، ومن العلماء الذين وقفوا أقلامهم على البحث في الدراسات القرآنية الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز" الذي ضمّنه مباحث لغوية تحدّث فيها عن سر نظم القرآن الكريم بوصفه دليلاً من دلائل إعجازه، وخرج بآراء سبق فيها الكثير من التصوّرات والمقولات التي نادت بها اللسانيات النصية

[1] - المرجع السابق ، ص 36.
[2] - المرجع السابق ، ص 11.
[3] - سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ، ص 122.

في الدرس اللغوي الحديث، فقد نظر إلى القرآن الكريم على أنه نصٌّ واحدٌ يأخذ بعضه برقاب بعض، وما يدعم هذا الكلام قوله: " وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعُشْرا عُشْرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمةً ينبو بها مكانُها، ولفظةً ينكر شانُها، أو يُرى أنّ غيرَها أصلحُ هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما، وإتقانا وإحكاما..."[1]. ويسوق لذلك نماذج كثيرة تبرز بوضوح نظرته النصّية للقرآن الكريم، منها على سبيل التمثيل قوله:"وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى:﴿ **وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ (هود:44) فتجلى لك منها الإعجاز... لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأَنْ لم يَعرِض لها الحسنُ والشّرفُ إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا، إلى أن تَستقريَها إلى آخرها، وأنّ الفضل تَنَاتَجَ ما بينها، وحصل من مجموعها؟... ثم مقابلة (قيل) في الخاتمة (بقيل) في الفاتحة؟...أم كلَّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب"[2].

وتظهر حقيقة الدراسة النصّية عند الجرجاني كذلك في أنه جمع بين علوم كثيرة كعلم النحو وعلم المعاني، وعلم البيان والبديع، وعلوم التفسير، وغيرها، ثم قام بتسخير هذه العلوم جميعا في خدمة النص القرآني، وهذا هو الشيء ذاته الذي نقف عليه في الدرس اللساني النصّي الحديث حيث استقى مقولاته من علوم مختلفة. والحديث عن الدراسات القرآنية يقودنا دون شك إلى الحديث عن مساهمة المفسّرين بنصيب وافر في الوقوف على التماسك الدلالي للنص القرآني من خلال ما سمّوه المناسبة بين الآيات و السّوّر، وقد رأى الإمام بدر الدين الزركشي (ت 745 هـ) أنّ فائدة علم المناسبة تتجلّى في" جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"[3]. فالبحث في تناسب الآيات والسور يكشف مدى ترابط وتلاحم وتماسك آي القرآن الكريم وسوره، وهذا التماسك الشديد بين الآيات والسور هو الذي جعل اللغويين ينظرون إلى النص القرآني على أنه سبيكة واحدة يأخذ بعضه برقاب بعض. ولّما كان علم المناسبة بهذه الأهمية في الكشف عن تماسك النص القرآني عدَّه الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) أحد وجوه الإعجاز القرآني " والوجه الرابع مناسبة

[1] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 39.
[2] - المرجع نفسه ، ص 45 - 46.
[3] - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج1، ص35 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط3 ، 1984م

آياته وسوّره، وارتباط بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة، متّسقة المعاني، منتظمة المباني"[1]. وممّن برع في هذا العلم الإمام فخر الدين الرّازي الذي رأى أنّ " أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والرّوابط"[2].

أما المطّلع على كتب النقد التراثية لاشك في أنّه واجد فيها إشارات كثيرة تعكس مدى اهتمام علمائنا بقضايا النص، وأنّ نظرتهم لتراكيب العربية لم تكن محصورة – دائما- في إطار نحو الجملة بل تجاوزتها في مرات ومرات إلى تلك النظرة الموسّعة التي تشمل النص ككل بوصفه كُلاًّ موحَّدا، وللتدليل على صحة ما نزعم نورد هنا مقطعا من كلام أبي هلال العسكري (ت 395 هــ):"... وينبغي أن تجعل كلامك مشتبها أوّله بآخره، ومطابقا هاديه لعجزه، ولا تتخالف أطرافه، ولا تتنافر أطراره، وتكون الكلمة منه موضوعة مع أختها، ومقرونة بلفقها..."[3]. وقوله "ينبغي أن تجعل كلامك مشتبها أوّله بآخره، ومطابقا هاديه لعجزه.." لا يُفسَّر إلاّ على أنه ما يسمّى اليوم في لسانيات النص بالتماسك النصي. ونظير هذا الكلام نجد منه الكثير في كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني (ت 684 هــ) الذي أسّس لنظرية شاملة في كيفية بناء وتماسك فصول القصيدة، ومن أمثلة ذلك قوله في سياق حديثه عن أضرب التأليف:" فأما المتصل العبارة والغرض، فهو الذي يكون فيه لآخر الفصل بأوّل الفصل الذي يتلوه علقة من جهة الغرض، وارتباط من جهة العبارة، بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الألفاظ التي في الآخَر من جهة الإسناد والرّبط"[4]. أوَليس في هذا الكلام ما يدل دلالة واضحة على الحضور القوي لفكرة نصية النص في ذهن حازم القرطاجني؟ أَوَليس في قوله " فأما المتصل العبارة والغرض.. " هو ما ندعوه اليوم في اللسانيات النصّية بالترابط الشكلي والتماسك الدلالي؟ هذا غيض من فيض، فكتب التراث حبلى بهذه الإشارات التي تتفق وإلى أبعد الحدود مع مقولات الدرس اللساني النصّي الحديث، وبالتالي فالأمر يحتاج فقط إلى نفض الغبار عن هذا التراث الضخم، وإعادة قراءته وفق رؤى الدرس اللغوي الحديث، وحينها سنكتشف أنّ علماءنا لم يكونوا مقصّرين أبداً في هذا الحقل المعرفي أو ذاك، بل كانوا هم من سبق غيرَهم في التنظير لكثير من

[1] - جلال الدين السيوطي ، معترك الأقران في إعجاز القرآن ، ج1 ، ص 43 ، ضبط وتصحيح ، أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1988م.
[2] - المرجع نفسه ، ج1 ، ص 36.
[3] - العسكري ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، ص 160 ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1989م.
[4] - حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص 290 ، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة 1986.

المسائل اللغوية.

ولسانيات النص كغيرها من العلوم الأخرى أفرزت جملة من المفاهيم والمصطلحات شكّلت محور الدراسة بالنسبة لها، ويُعدّ مصطلح "النّص" واحداً من أبرز المصطلحات التي أسّس عليها علماء اللغة النصّيون بحوثَهم ودراساتِهم، فما المقصود بالنص في تضاعيف معاجم اللغة؟ وما مفهومه في ضوء الدراسات النقدية واللسانية الحديثة؟

إذا عدنا إلى المعاجم العربية ، وبحثنا في مادة "ن ص ص" وجدنا معناها لا يكاد يخرج عن الدلالات التالية: الرّفع والإظهار، ضمّ الشّيء إلى الشّيء، بلوغ الشّيء أقصاه ومنتهاه، التوقيف والتعيين على شيء ما، تحريك الشّيء. فقد ورد في لسان العرب في مادة "ن ص ص" "النّصُّ : رفعُك الشيءَ. نصَّ الحديثَ ينصّه نصًّا: رفعه. وكل ما أُظهِر، فقد نُصَّ... ونصّت الظَّبيةُ جيدَها: رفعته. ووُضِع على المِنصّة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور. والمنصّة: ما تظهر عليه العروس لِتُرى... ونصَّ المتاعَ نصّاً: جعل بعضَه على بعض. ونصَّ الدّابة ينصُّها نصّاً: رفعها في السّير، وكذلك النّاقة... وأصل النصِّ أقصى الشّيء وغايته... والنصُّ التوفيق ، والنصُّ التعيين على شيء ما... ونصُّ كل شيء منتهاه... ونصَّ الشيءَ حرَّكه..."[1]. وجاء في القاموس المحيط للفيروز ابادي (ت 817 هـــ):" نصَّ الحديثَ إليه رفعه. وناقته استخرج أقصى ما عندها من السّير. والشّيءَ حرَّكه... والمتاعَ جعل بعضَه فوق بعض... والشّيءَ أظهره... والنصُّ الإسناد إلى الرّئيس الأكبر، والتوفيق ، والتعيين على شيءٍ ما..."[2].

أمّا في اللغات الأوربية فإننا نجد الكلمتين"text , texte" مأخوذتين من الأصل اللاتيني " textus" بمعنى النسيج " tissu" المشتقة بدورها من "texere" بمعنى نَسَجَ[3]. والذي نلمسه في المعنى اللغوي لمادة "texte" هو دلالتها الواضحة على معنى الترابط والتماسك والتلاحم، وذلك من خلال المعنى الذي يحيل إليه لفظ "النسيج"، وهذا هو المعنى ذاته الذي تدل عليه كلمة "texte" في الاصطلاح. ولهذا وجدنا الدكتور عبد الملك مرتاض يُؤْثر أن يكون المقابل العربي لــ "texte" هو "النسج" لما تنطوي عليه دلالة هذه الكلمة من معنى الترابط، ولعدم توافر هذا المعنى في مادة "ن ص ص"، وفي هذا السياق يقول متسائلاً:" ماذا منع النقاد العرب المعاصرين من اصطناع مصطلح (النسج) إطلاقاً على النص أمثال النقاد الغربيين؛ وهو الأولى بالاستعمال، والأدنى إلى الاشتقاق،

[1] - ابن منظور، لسان العرب ، المجلد السادس ، ص 4441 – 4442.
[2] - الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، الجزء الثاني ، ص 317 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978م.
[3] - عبد القادر شرشار ، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص ، ص 17.

والأنسب بالوضع؟"[1].

هذا عن المفهوم اللغوي لمصطلح النص. أمّا مفهومه في الدراسات النقدية واللسانية الحديثة فقد شغل حيزا كبيرا من اهتمامات الدارسين المحدثين- نقاد ولغويين- وترتّب عن هذا الاهتمام وجود عدد هائل من التعريفات بهذا المصطلح، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حدِّ التباين والتضارب فيما بينها؛ ممّا حدا بكثير من الباحثين إلى الإقرار بصعوبة المهمة في تحديد تعريف جامع مانع للنص، وعلى الرّغم من التنوع والاختلاف في تعريفات النص إلاّ أنّنا نلمس قدرا مشتركا من التوافق بين معظم هذه التعريفات، وهو التأكيد على ضرورة توفر سمة الترابط بين جمل النص وفقراته، وعلى أساسٍ من هذا القدر المشترك سيكون انتقاؤنا لبعض التعريفات؛ من منطلق أن موضوع البحث ينبني أساسا - في تصوراته ورؤاه- على فكرة الرّبط والترابط. ومن تلك التعريفات التي تصبّ في هذا الاتجاه؛ تعريف رولان بارت"R. Barthes"، حيث أشار إلى أنّ النص "texte" يعني النسيج، وقد نظر إلى هذا النسيج بوصفه إنتاجا وستاراً جاهزا يختفي خلفه المعنى، مركزا في هذا التعريف على الفكرة التوليدية التي ترى أن النص يصنع ذاته عبر تشابك دائم، تنحلّ الذات وسط هذا النسيج الضائعة فيه، كما لو أنها عنكبوت تذوب هي ذاتها في الإفرازات البانية لنسيجها، وبناءً على ذلك أجاز بارت لنفسه تعريف نظرية النص بأنها علم صناعة نسيج العنكبوت[2]. والنظر إلى النص على أنّه نسيج؛ مفهوم لم يغب عن أذهان علمائنا القدماء، فابن خلدون (ت 808هـ) ذكر في مقدمته - وهو يتحدّث عن صناعة الشعر- ما نصّه: "فاعلم أنها عبارة عندهم عن المنوال الذي يُنسَجُ فيه التراكيب، أو القالَب الذي يُفرَغُ فيه... ثم ينتقي التراكيب الصحيحة عند العرب باعتبار الإعراب والبيان، فيرصُّها فيه رصّاً، كما يفعله البنّاء في القالَب أو النسّاج في المنوال، حتى يتّسع القالَب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام، ويقع على الصورة الصحيحة باعتبار ملَكة اللّسان العربي فيه"[3]. وكان عبد القاهر الجرجاني قبل ذلك قد شبَّه نظمَ الكلِم في ضمِّ بعضها إلى بعض بالنسيج الذي ينتج عن ضمِّ غزْل الإبريسم بعضه إلى بعض، وفي ذلك يقول: "حال الكلم في ضمِّ بعضِها إلى بعض، وفي تخيّر المواقع لها، حالُ الإبريسم سواءً... لا يكون الضمُّ فيها ضمًّا، ولا الموقع موقعاً، حتى يكون قد تُوُخِّي فيها معاني النحو، وأنّك إن عَمَدت إلى ألفاظ، فجعلت تُتْبِع بعضَها بعضاً من غير أن تتوخّى فيها معاني النحو، لم

[1] - عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 51، دار هومه، الجزائر 2007م.
[2] - رولان بارت، لذة النص، ترجمة منذر عياشي، ص 108- 109، مركز الإنماء الحضاري، سوريا، ط1، 1992م.
[3] - ابن خلدون، المقدمة، ص 589، دار الفكر، بيروت، لبنان 2004م.

تكن صنعتَ شيئا تُدْعَى به مؤلِّفاً، وتُشَبَّه معه بمن عَمِل نسْجاً أو صنعَ على الجملة صنيعاً "[1].

وعند ما نأتي إلى علماء لسانيات النص؛ فإنّ جلّهم يركزون في تحديدهم لمفهوم النص على خاصّيّ الترابط النحوي والتماسك الدلالي، فهذا جون ليونز "John Lions" يرى أنّ النص بكلّيته لابدّ من أن ينطوي على مجموعة مميزة من الخصائص التي تفضي إلى التماسك والانسجام"[2]. وحدّه فاينريش "Weinrich" بأنه:" تكوين حتمي يحدد بعضُه بعضا، إذ تستلزم عناصره بعضها بعضا لفهم الكل. النص كلٌّ تترابط أجزاؤه من جهتي التحديد والاستلزام، إذ يؤدّي الفصل بين الأجزاء إلى عدم وضوح النص، كما يؤدّي عزل أو إسقاط عنصر من عناصره إلى عدم تحقق الفهم، ويفسّر هذا بوضوح من خلال مصطلحي الوحدة الكلية والتماسك الدلالي للنص"[3]. والذي يستشف من هذا المفهوم أنّ النص كلٌّ مترابط الأجزاء، والجملة فيه لا تفهم متروعة عن السياق النصّي الذي وردت فيه، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها وتحديد معناها تحديدا دقيقا. والنص عند هارفغ "R. Harweg " ترابط مستمر للاستبدالات السنتجميمية التي تظهر الترابط النحوي في النص"[4]. وقد تم توسيع مفهوم النص من خلال مفهوم التماسك الذي يتجاوز القواعد النحوية إلى جوانب دلالية وتداولية ، وهذا ما يبرزه تعريف شميت "Schmidt" فالنص عنده " هو كل تكوين لغوي منطوق من حدث اتصالي (في إطار عملية اتصالية)، محدد من جهة المضمون، ويؤدي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها، أي يحقق إمكانية قدرة إنجازية جلية. ومن خلال وظيفة إنجازية يقصدها المتحدث، ويدركها شركاؤه في الاتصال، وتتحقق في موقف اتصالي ما حيث يتحول كم من المنطوقات اللغوية إلى نص متماسك يؤدي بنجاح وظيفة اجتماعية–اتصالية، وينتظم وَفق قواعد تأسيسية ثابتة"[5]. أمّا هاليداي "Halliday" ورقية حسن "R. Hassen" فقد ذكرا أن كلمة (نص) تستخدم في اللسانيات لتشير إلى أي مقطع، منطوق أو مكتوب، يشكّل كلاًّ متحدا [6]. ويذهبان إلى القول: إنّ كل متتالية من الجمل تشكل نصًّا، شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات، تتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية

[1] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 370 - 371.
[2] - أحمد عفيفي ، نحو النص ، اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص 23 ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط1 ، 2001م.
[3] - سعيد بحيري ، علم لغة النص ، المفاهيم والاتجاهات ، ص 108.
[4] - المرجع نفسه ، ص 108.
[5] - المرجع نفسه، ص 81
[6] - جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 71.

برمّتها سابقة أو لاحقة[1]. ويخلص الباحث الألماني زتسيسلاف واورزنياك " Zdzislaw Wawrzyniak "- بعد أن قدّم جملة من تعريفات النص لبعض اللسانيين- إلى المفهوم التالي: "نفهم تحت(نص) مكوّناً لغوياً أفقياً نهائياً مقصودا به التطابق لواقعة التواصل المختصة، يصير من خلال الدّمج الإنجازي، وأوجه التناظر الدلالية الموضوعية، والترابطات النحوية تتابعاً متماسكاً من الجمل"[2]. ومن الباحثين العرب المحدثين الذين حاولوا تقديم تعريف للنص الدكتور الأزهر الزناد، فالنّص عنده:" نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. هذه الخيوط تَجمعُ عناصرَه المختلفة والمتباعدة في كلٍّ واحدٍ هو ما نطلق عليه مصطلح (نص)"[3]. وما يلاحظ على هذه التعريفات جميعها هو تأكيدها على سمة الترابط، وضرورة النظر إلى النص على أنّه جسم واحد متلاحم الأجزاء، هذا من زاوية؛ ومن زاوية أخرى تنفي عن النص أن يكون رصفا اعتباطيا للكلمات أو مجرد تتابع لبعض الجمل.

ومن التعريفات التي راعت- إلى جانب عناصر الترابط النحوي والتماسك الدلالي- طبيعةَ كلٍّ من النص والمرسل والمتلقي والسياق المحيط بالنص، تعريف روبرت دي بوجراند Robert De Beaugrand وولفجانج دريسلر " Wolfgang Dressler"، فالنص عندهما لكي تتحقق نصّيتُه لابد من أن تجتمع له سبعة معايير، وهي:السّبك، الالتحام، القصد، القبول، رعاية الموقف، التناص، والإعلامية[4].

1- السبك "Cohésion": ويقصد به الرّبط النحوي الذي يكون على مستوى سطح النص.

2- الالتحام "Cohérence": ويعني التماسك الدلالي الذي يكون على مستوى بنية النص العميقة.

3- القصد "Intention": ويتضمن موقف منشئ النص من خلال بنية لغوية متماسكة.

4- القبول "Acceptabilité": ويُراد به موقف المتلقي من قَبول النص.

5- رعاية الموقف "Situation": وتتعلق بالعوامل التي تجعل النصَّ مرتبطا بالمقام.

---

1 - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 13 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط 2 ، 2006م.

2 - زتسيسلاف واورزنياك ، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص ، ص60 ، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2003م.

3 - الأزهر الزناد ، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً) ، ص 12 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 1993م.

4 - روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة تمام حسان ، ص 103 - 105 ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 2، 2007م.

6- التناص "Intertextualité": ويتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به.

7- الإعلامية"Informativité": وهو أن يتوفر في أيّ نص من النصوص كم من المعلومات.

أشير هنا إلى أنني اعتمدت ترجمة تمّام حسّان لهذه المعايير، غير أنّ القارئ لفصول هذا البحث سيجد بدلا من مصطلحي السّبك والالتحام اعتمادَنا مصطلحين آخرين وهما "الاتّساق والانسجام"[1]، وذلك لكونهما من أكثر المصطلحات النصّية تداولا- في مجال الحديث عن التماسك النصي- في كثير من البحوث اللسانية الحديثة، يضاف إلى هذا السبب سبب آخر، وهو اعتماد المنظومة التربوية الجزائرية في مقرّراتها الدراسية لمادة اللغة العربية وآدابها هذين المصطلحين؛ ممّا يجعلنا نتمسك بهما رغبة في توحيد المصطلح، وتجنّباً للتشويش على ذهن القارئ حتى لا يتيه في خضم هذا الكم الهائل من الثروة المصطلحاتية.

4- الرّبط في لسانيات النّص: إنّ معياري الاتّساق والانسجام يشكّلان معاً الرّكيزة الأساسية للتحليل النصّي في الدرس اللساني الحديث من موقع صلتهما المباشرة بالنّص؛ ولذلك حظيا بعناية كبيرة من قِبَل علماء اللغة النصيين؛ إذ لا نكاد نجد بحثاً في مجال لسانيات النص أو تحليل الخطاب يخلو من معالجة هذين المفهومين وما يتّسعان له من مصطلحات شديدة الصّلة بهما؛ كالترابط والتماسك والتعالق والالتحام والسبك والحبك وغيرها. ونظرا لعلاقة هذين المعيارين بموضوع بحثنا من حيث إنّهما يشكّلان أساس وعماد نظرية الرّبط في لسانيات النص؛ فإنني سأعرض لهما بشيء من التفصيل، معرِّفا بهما وبأشهر أدواتهما التي تحقق للنص ترابطه النحوي وتماسكه الدلالي.

4-1- الاتســاق "Cohésion" : ورد في لسان العرب في مادة "وسق": "الوَسْق والوِسْق: مِكْيلة معلومة ، وقيل: هو حِمْل بعير وهو ستون صاعًا بصاع النّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلم- ... ويقال: وسقت النّخلةُ إذا حَمَلَت ، فإذا كَثُر حِمْلها قيل أَوْسَقَتْ ، أي حَمَلَت وَسْقًا. ووَسَقْتُ الشّيءَ أَسِقُهُ وَسْقًا إذا حَمَلْتُه... ووسَقَتِ الأتانُ إذا حَمَلَت وَلَدًا في بطنها ، ووَسَقَت النّاقةُ وغيرُها تَسِقُ ، أي حملت وأغلقت رحمها على الماء ، فهي ناقة وَاسِقٌ... والوُسُوق: ما دَخَلَ فيه اللّيلُ وما ضَمَّ.. وقد وسَقَ اللّيل واتّسق، وكُلُّ ما انضمَّ فقد اتّسَقَ ، والطريق يَأْتَسِقُ ويتّسِقُ أي

---

[1] - لقد اختلف الباحثون العرب في ترجمة مصطلحي (الاتساق Cohésion) و (الانسجام Cohérence) إلى حدّ التداخل والتضارب، فكثيرا ما يعبر عن الأول بالثاني ، وغالبا ما يستعمل مصطلح الانسجام ويكون المقصود الاتساق، وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى القول بوجوب التوحيد بين المصطلحين، وذلك باختيار أحدهما للدلالة على التماسك النصي بنوعيه الشكلي والدلالي (انظر: إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، ص 94- 96). غير أننا سنتبنى في هذه المذكرة الرأي القائل بضرورة التمييز بين المصطلحين القاصد بالاتساق الترابط الشكلي ، وبالانسجام التماسك الدلالي.

ينضمُّ... واتّسق القمر: استوى.. واتّساق القمر:امتلاؤه واجتماعه واستواؤه لَيْلَةَ ثَلَاث عشْرَةَ وأربَعَ عشْرَةَ... والوسْقُ: ضمُّ الشَّيءِ إلى الشَّيءِ، وفي حديث أُحُدٍ:استَوسِقُوا كما يَسْتوسِقُ جُرْبُ الغنم ، أي اِسْتَجْمِعُوا وانضَمُّوا... واتَّسقت الإبل واستوسقت: اجتمعت... والاتّساق: الانتظام"[1]. وجاء في المعجم الوسيط:"(وَسَقَتِ) الدابة-(تسِقُ) وَسْقاً ووُسُوقاً: حَمَلَت ، وأغلقت على الماء رحمها فهي واسِقٌ.(ج) وِساق. والنخلة: حملت. والشيءَ: ضمّه وجمعه... (وسَّقَ) الحبَّ: جعله وَسْقاً وَسْقاً. (اتّسق) الشَّيءُ: اجتمع وانضمَّ وانتظمَ. والقمر: استوى وامتلأ. (استوسق) الشَّيءُ: اجتمع وانضمَّ.. والأمرُ: انتظمَ.."[2] .

لاشك في أنّ نظرة سريعة في هذا المفهوم – كما ورد في معاجم اللغة- كافية لِندرك أن المعنى اللغوي لهذه الكلمة يدور في معظمه حول: الضّمِّ والانتظام والجمع والاستواء. وهذا المعنى اللغوي قريب جدا من معناها الاصطلاحي في علم اللغة النصي، إذ إنّ مفهوم الاتّساق في الدرس اللساني النصي ينبني أساساً على فكرة الانتظام والترابط الرّصفي القائم على أسس نحوية، ومن ثَم ندرك أنّ الدّلالة اللغوية المباشرة لمصطلح "اتساق" هي التي غذّت دلالته الاصطلاحية في مباحث علم اللغة الحديث.

وتُنسب أوّل محاولة جادّة لوصف التنظيم الذاتي الداخلي للنصوص إلى هارفغ "Harwag" من خلال حديثه عن بعض العلاقات التي تسود النصوص، مثل علاقات الإحالة والاستبدال والتّكرار والحذف، والترادف والعطف، والتفريع والترتيب، وذكر النتيجة بعد السبب، والجزء بعد الكل أو العكس، وهذا كله مما يقع في دائرة الترابط والاتّساق الداخلي للنص[3]. غير أنّ أعظم جهد عرض لمسألة الاتساق هو ذلك الذي قام به الباحثان هاليداي ورقية حسن في مؤلفهما: الاتّساق في الإنجليزية (Cohesion in English). والاتّساق عند هذين الباحثَين يأخذ مفهوما دلاليا من منطلق أنّ النص تربطه علاقات دلالية؛ بحيث يصبح أي عنصر في النص مرتبطا في تأويله بعنصر آخر، ويشير هاليداي وحسن إلى هذا المفهوم بقولهما: " يبرز الاتّساق في تلك المواضع التي يتعلق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل العنصر الآخر، يفترض كل منهما الآخر مسبقا، إذ لا يمكن أن يَحُلّ الثاني إلاّ بالرجوع إلى الأوّل، وعندما يحدث هذا تتأسس علاقة اتّساق "[4]. ويعني

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد السادس ، ص 4836 – 4837.
[2] - مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ص 1033.
[3] - إبراهيم خليل ، في اللسانيات ونحو النص ، ص186-187 ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007م.
[4] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 15.

هذا أننا عندما نتحدث عن الاتساق فإننا نشير بذلك إلى العلاقات التي تربط الجمل بعضها ببعض، وهذه العلاقات تبرز من خلال مجموعة من الوسائل اللغوية التي تحقق للنص نصّيته. ويعبر الباحثان عن هذه النظرة بقولهما:"الاتساق علاقة أو مجموعة علاقات عامة مكونة للنص، يتعرّض بعضها لقيود حين يندمج في بنية الجملة "[1]. وعلى هذا فمفهوم الاتّساق يتأسس على فكرة الترابط النصي في شكله الظاهري، بمعنى أنّ الاتّساق ذو طبيعة خطية تتمظهر في توالي الكلمات وتتابع الجمل وَفق قواعد نحوية. وهذا ما دعا علماء اللغة النصيين إلى ربط مفهوم الاتّساق بالبنية السطحية للنص، وفي هذا السياق يندرج مفهوم الدكتور سعد مصلوح، فهو يقصر الاتّساق على " الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متّصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث ينتظم بعضها مع بعض تبعا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكّل نصاًّ إلا إذا تحقّق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظا بكينونته و استمراريته "[2]. وهو الرّأي ذاته الذي تبناه الدكتور صلاح فضل؛ حينما نقل عن علماء النص أنّ الاتّساق ينشأ غالبا عن طريق مؤشرات لغوية تظهر على المستوى السطحي للنص، مثل حروف العطف والوصل والفصل وعلامات الترقيم، وكذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأداة التعريف وأبنية الحال والزمان وأسماء المكان، وغير ذلك من العناصر الرّابطة التي يعنى علم اللغة بتحديدها، وتقوم بوظيفة إبراز ترابط العلاقات السببية بين العناصر المكونة للنص في مستواه الخطي المباشر للقول[3].

والاتّساق بهذا المفهوم كان معناه متداولا في كتب التراث العربي غير أنه ظلّ يعبر عنه بمصطلح السّبك، يقول الجاحظ (ت 255 هـــ) في البيان والتبيين:" وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا جيدا، وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللّسان كما يجري الدّهان"[4]. ويعرِّفه أسامة بن منقذ (ت 531 هـــ) في باب الفك والسّبك بقوله: " وأمّا السّبك فهو أن تتعلق كلمات البيت بعضها ببعض من أوّله إلى آخره، كقول زهير: (من البسيط)

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا طعنوا ضارَب حتى إذا ما ضاربُوا اعتنقا

---

[1] - مفتاح بن عروس ، الاتساق والانسجام في القرآن ، رسالة دكتوراه الدولة ، جامعة الجزائر ، 2007- 2008م.
[2] - جميل عبد المجيد ، بلاغة النص ، مدخل نظري ودراسة تطبيقية ، ص 16 ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة.
[3] - صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص 314.
[4] - عمرو بن بحر الجاحظ ، البيان والتبيين ، ج1 ، ص67 ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط7 ، 1998

ولهذا قال: خير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض"[1]. وقد يُعبَّر عن مفهوم الاتساق في التراث اللغوي العربي بمصطلحات أخرى منها الضَّم، التَّضام، الارتباط والتعليق، ويكثر ورود هذه المصطلحات بشكل خاص عند الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

2-4- أدوات الاتساق :

يقدم الثنائي هاليداي ورقية حسن في مؤلفهما "الاتّساق في الإنجليزية" خمس أدوات للاتّساق وهي: الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل، والاتساق المعجمي. وفيما يلي عرض لهذه الأدوات حسب ورودها على الترتيب المذكور.

4-2-1- الإحالة: ما يطلق عليه "إحالة" يُعبَّر عنه بشكل عام في الفرنسية " référence"، وفي الإنجليزية "reference " وهناك مجموعة ترجمات عربية لهذا المصطلح منها الإرجاع والإرجاعية أو المرجعية نسبة إلى المرجع " référent "، ولكن الترجمة الأكثر استخداما هي الإحالة[2]. ويقول جون ليونز "John Lyons" في سياق حديثه عن المفهوم الدّلالي التقليدي للإحالة "إنها العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات"[3]. بمعنى أنّ علاقة اللغة بالخارج هي علاقة إحالة، فالمتكلم يتحدث بطريق الإحالة عن أشياء هي في ذهن المتلقي. أمّا الإحالة من منظور لسانيات النص؛ فتعني ارتباط عنصر لغوي بعنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من النص، وبهذا المفهوم فإن العناصر المحيلة ليس لها معنى تام في ذاتها، ولتحديد معناها يجب أن تحيل إلى عناصر أخرى، وإلى هذا المعنى أشار هاليداي ورقية حسن بقولهما " إن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لابد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها "[4]. فالإحالة إذاً عنصر لغوي يشير إلى عنصر أو عناصر أخرى مرتبطة به، وهذا العنصر المحيل يبقى فاقدا لاستقلاليته طالما أنه مرتبط في تأويله بعنصر أو عناصر محال إليها. ويرى الباحثان أن كل لغة طبيعية تتوفر على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهذه العناصر في الإنجليزية هي: الضمائر، أسماء الإشارة، وأدوات المقارنة[5]. وغني عن البيان أن هذه العناصر اللغوية غير مستقلة بذاتها، فهي

1 - أسامة بن منقذ ، البديع في نقد الشعر، ص 163 ، تحقيق أحمد بدوي وحامد عبد المجيد ، الجمهورية العربية المتحدة.
2 - مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته ، ص 13 ، وزارة الثقافة ، سوريا ، 1988م.
3 - ج. ب. براون، ج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي، ص36، جامعة الملك سعود، السعودية 1997م.
4 - محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 17.
5 - المرجع نفسه ، ص17.

ترتبط بعناصر أخرى موجودة في مواقع أخرى من النص. ويشير الباحثان أيضاً إلى أنه يمكن الإتيان بعدد تراكمي كبير من الإحالات على الكلام السابق، فقد يتبع استعمال كلمة "جون" في بداية النص عدد كبير لا حدَّ له من ضمائر (هو، عنه، له)، وهي كلُّها تفهم بالعودة إلى "جون" الأصلي. وهذه الظاهرة تسهم بشكل كبير في الترابط الداخلي للنص، فهي تخلق شبكة من خيوط الإحالة، بحيث يرتبط كل استعمال بالاستعمالات السابقة التي تصل إلى الإحالة الأولى (الأصلية)[1]. وهذا يعني أن الوظيفة الأساسية للإحالة هي خلق الترابط بين العناصر اللغوية المختلفة ومن ثَمَّ تحقيق الاتساق النصي. وعن دور الإحالة في ترابط النص وتماسكه يقول الأزهر الزناد " يكتمل الملفوظ (نصًّا) عندما تترابط أجزاؤه باعتماد الروابط الإحالية، وهذه الرّوابط تختلف من حيث مداها ومجالها؛ فبعضها يقف في حدود الجملة الواحدة يربط عناصرها الواحد منها بالآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النص فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النحوي؛ ولكنّ الواحد منها متصل بما يناسبه أشدّ الاتصال من حيث الدلالة والمعنى. فالإحالة عامل (opérateur) يحكم النص كاملاً في توازٍ مع العامل التركيبي والعامل الزمني"[2].

والإحالة يقسمها علماء اللغة النصيون من حيث موضعُ تواجدِها إلى قسمين رئيسين: إحالة مقامية وإحالة نصية، وتتفرع الإحالة النصية إلى: إحالة قبلية وأخرى بعدية " كقاعدة عامة يمكن أن تكون عناصر الإحالة مقامية أو نصية، وإذا كانت نصية فإنها يمكن أن تحيل إلى السابق أو إلى اللاحق"[3]. وللتّوضيح أكثر نقدم تعريفا موجزا بهذه الأنواع.

4-2-1-1- الإحالة المقامية "Exophora": وتسمى الإحالة خارج النص أو خارج اللغة على اعتبار أن اللغة تحيل دائما على أشياء وموجودات خارج النص. وفي هذا النوع من الإحالة يرتبط العنصر اللغوي بما هو غير لغوي " فهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم"[4]. وهذا يعني أنّ الإحالة المقامية دورها ينحصر في ربط النص بسياق الموقف، وهذا ما عبر عنه هاليداي ورقية حسن

---

[1] - ج. ب. براون ، ج. يول ، تحليل الخطاب، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي، ص 239.
[2] - الأزهر الزناد ، نسيج النص ، ص 124.
[3] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص17.
[4] - الأزهر الزناد ، نسيج النص ، ص 119.

بقولهما:"الإحالة المقامية تساهم في خلق النص، لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلاّ أنها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر"[1].

4-2-1-2- الإحالة النصية "Endophora": وتسمى أيضا إحالة داخل النص أو داخل اللغة، وفي هذا النوع من الإحالة يرتبط العنصر اللغوي بما هو لغوي " فهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ"[2]. بمعنى أنها محصورة في العلاقات بين العناصر اللغوية داخل النص، ولا شأن لها بما يحيط النص من الخارج، والإحالة النصية تنقسم هي بدورها إلى قسمين:

4-2-1-2-1- إحالة قبلية "Anaphora": ويطلق عليها اسم إحالة على السابق أو الإحالة بالعودة، وهي التي يستخدم فيها عنصر لغوي كبديل لعنصر أو مجموعة من العناصر اللغوية السابقة له في النص، فهي إذاً " تعود على (مفسرٍ) سبق التلفظ به؛ وفيها يجري تعويض لفظ المفسّر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر"[3]. ونشير ههنا إلى أنّ الإحالة القبلية هي أكثر أنواع الإحالة شيوعا وتداولا.

4-2-1-2-2- إحالة بعدية"Cataphora": وتسمى كذلك إحالة على اللاحق، وهي التي يستخدم فيها عنصر لغوي كبديل لعنصر أو مجموعة من العناصر اللغوية التي تليه في النص، ويعرفها علماء اللغة بأنها " استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص أو المحادثة"[4]. وتأسيساً على هذا التعريف فإنّه يصحّ أن نسمي الإحالة البعدية " إحالة إلى متأخر" على اعتبار أن العنصر المحيل يحيل إلى عنصر أو عناصر لغوية متأخرة عنه في النص اللّغوي. ويرى علماء لغة النص أنه إذا كانت الإحالة القبلية هي أكثر أنواع المرجعية شيوعاً، وتقوم بدور فعّال في تحقيق ترابط النص، فإن الإحالة البعدية تعمل على تكثيف اهتمام المتلقي، وتساعد في حث القرّاء على مواصلة القراءة.

ويضاف إلى هذا التقسيم تقسيم آخر ذكره الأزهر الزناد، حيث قسّم الإحالة باعتبار المدى الذي يفصل بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه إلى قسمين:

4-2-1-3- إحالة ذات مدى قريب: وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية جملية[5]. ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي: البحر أمواجه متلاطمة. فالضمير

---

1 - محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

2 - الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 118.

3 - المرجع نفسه، ص 118.

4 - إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص40.

5 - الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 123.

(الهاء) في (أمواجه) يحيل إلى عنصر لغوي متقدم وهو (البحر)، فالإحالة هنا داخلية أو نصّية لارتباط العنصر اللغوي (الهاء) بالعنصر اللّغوي (البحر) الذي سبق ذكره في النص، وهي من حيث تقدّم المحال إليه وتأخّر المحيل تسمّى إحالة قبلية، ولمّا كان المحيل والمحال إليه يقعان في جملة واحدة؛ فالإحالة قريبة أو ذات مدى قريب.

4-2-1-4- إحالة ذات مدى بعيد: وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، حيث تتجاوز الفواصل والحدود التركيبية القائمة بين الجمل[1]. وما يمكن أن نستخلصه من هذا المفهوم هو أنّ هذا النوع من الإحالة غالباً ما نعثر عليه عندما يتعدد المحيل و يكون المحال إليه واحداً، وهو ما يمكن أن يطلق عليه اسم الإحالات الثواني والثوالث... غير أنّ هذا لا يعني أن الإحالة ذات المدى القريب لا يتعدد فيها المحيل ففي قولنا:(زيد ضربه أبوه) نجد العنصر اللّغوي الذي يحيل إلى (زيد) متعددا، وهو ضمير الغائب المتصل بالفعل ضرب وفاعله، وعلى الرّغم من تعدد المحيل في هذا التركيب إلا أنّ الإحالة ذات مدى قريب؛ لأنها جرت على مستوى جملة واحدة و لم تتعداها.

4-2-2- الاستبدال "Substitution": الاستبدال في اللغة : التّغيير والعِوَضُ والخَلَفُ، فقد ورد في الجذر (بدل) " بِدْلُ الشّيءِ وبَدَلُه وبديلُه الخَلَف منه.. وتبدَّل الشّيءَ وتبدَّل به واستبدله واستبدل به، كلُّه: اتّخذ منه بدَلاً.. واستبدل الشّيءَ بغيره وتبدَّله به إذا أخذه مكانَه.."[2]. وهذا هو المعنى الذي تنطوي عليه دلالته الاصطلاحية في الدرس اللساني النصي، فقد عرّفه هاليداي ورقية حسن بقولهما:" إنه تعويض عنصر في النص بعنصر آخر"[3]. وكلّ الذي أضافه هذا التعريف الاصطلاحي للاستبدال هو حصره في مجال النص اللغوي، وهذا يعني أن الاستبدال- في منظور اللسانيات النصية- ينحصر في العمليات أو العلاقات التي تحدث داخل النص وليس خارجه، وهو بذلك يختلف عن الإحالة التي تتم على المستويين الداخلي والخارجي للنص غير أنّه يشترك مع الإحالة في أنّ أغلب علاقاته قبلية بين عنصر سابق في النص (المستبدَل)، وبين عنصر لاحق عليه (المستبدِل). ومن هنا ندرك أهميته وإسهامه في ترابط النص، فهو شكل من أشكال الاتّساق النصي الذي تحدثه العناصر اللغوية المتبادلة حيث يحل بعضها محل البعض الآخر محقّقة بذلك ما يدعوه علماء لغة النص (الاستمرارية). والعنصر المستبدِل في الاستبدال شأنه شأن المحيل في الإحالة، فهو

---

1 - المرجع السابق ، ص 124.

2 - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الأول ، ص 231.

3 - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 19.

عنصر لغوي فاقد للاستقلالية، ولا يُفهَم إلاّ بالرّجوع إلى ما يتعلق به من عنصر لغوي آخر يوجد في مكان آخر في النص، وغالبا ما يكون هذا العنصر المتعلق به سابقا له. والحديث عن مساهمة الاستبدال إلى جانب الإحالة في تحقيق الاتساق النصي قاد الباحثان هاليداي ورقية حسن إلى التمييز بينهما، فالاستبدال – في نظرهما– علاقة بين كلمات أو عبارات، تتم في المستوى النحوي– المعجمي، بينما الإحالة علاقة بين المعاني فهي تتم على المستوى الدلالي[1]. وقد رأى الدكتور محمد الشاوش أن ليس هناك من مصوّغ لهذا التمييز من هذه الناحية، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما عدَّ تصنيف الباحثَين للاستبدال والإحالة – على أساس من المستوى اللّغوي الذي يتم فيه كلٌّ منهما– تصنيفاً متكلّفاً مفتعلاً وفاسدا، وقد عبّر عن ذلك بقوله:" ونلاحظ بشأن البناء التصنيفي الذي قدّم فيه هاليداي وحسن الإحالة والاستبدال أنه متكلّف مفتعل، فقد فصلا حيث لا موجب للفصل، فالإحالة وإن كانت ظاهرة تتعلق بالدلالة فإن لها عماداً لغوياً أي صيغاً لغويةً خاصة تتحقق بها (الضمائر وأسماء الإشارة وألفاظ المقارنة التي اعتبرت خطأً من الإحالة، والاستبدال وإن كان ظاهرة تتعلق بالنحو والوحدات المعجمية فهي أيضا محكومة بقواعد دلالية معنوية، وبالتالي يصبح التمييز بينهما اعتمادا على كون الأولى نحوية معجمية وكون الثانية دلالية معنوية تصنيفا فاسدا "[2]. وما ذهب إليه الدكتور محمد الشاوش رأي نعتقد صوابه وصحته، ذلك أنّ أيَّ حديث عن الصّيغ اللغوية هو حديث في الوقت ذاته عن المعنى والدلالة، وأنّ أيّ حديث عن الدلالة لا يمكن أن يكون بمعزِل عن المعنيين المعجمي والنحوي.

ويميز علماء لغة النص بين ثلاثة أنواع من الاستبدال، وهي:

4-2-2-1- استبدال اسمي "Substitution nominale": ويتم باستخدام كلمات مثل: (واحد، نفس، ذات، آخر، آخرون)، ويقابلها في الإنجليزية (One, Ones, Same)، إذ تأتي لفظة من هذه الألفاظ عِوَضاً عن اسم ذُكِر قبلها، ومثال ذلك قول أحدهم:"هذا النقّال على الرّغم من أنه يفتقر إلى بعض المزايا إلا أنه يناسبني، ولذلك لا يمكنني أن استبدله بآخر حتى وإن كان أفضلَ منه." فالعنصر اللغوي (آخر) وقع بديلاً من العنصر الاسمي (النقّال).

4-2-2-2- استبدال فعلي "Substitution verbale": ويعبر عنه بالفعل(do) في الإنجليزية، وبالفعل (فعل) في العربية، نحو:" نام وليد ومثله فعل سعيد" فـــ(فعل)حلَّ محل العنصر الفعلي (نام).

---

[1] - المرجع السابق ، ص 19.

[2] - محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، تأسيس "نحو النص" ، المجلد الأول ، ص 132 ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، الطبعة الأولى 2001م.

4-2-2-3- **استبدال قولي**"Substitution clausule ": وفي هذا النوع من الاستبدال تأتي كلمة بدلاً من جملة أو عبارة، مثل(So, not)في الإنجليزية، ويقابلها في العربية (ذلك، لا)، مثل:" هل سيتم توزيع الجوائز على الطلبة المتفوقين غدا؟ هشام قال ذلك." فلفظ (ذلك) ورد عِوَضاً عن الجملة الاستفهامية[1].

ويُلاحظ على هذا التقسيم أن واضعوه قد راعوا فيه نوع العنصر المستبدل، فإذا كان هذا العنصر اسما فهو استبدال اسمي، وإذا كان فِعلاً فهو فعلي، أمّا إذا كان العنصر المستبدل جملة أو عبارة فهو استبدال قولي. والاستبدال إلى جانب مساهمته في الاتساق النصّي فإنه يجنّب المتكلم أو الكاتب تكرارَ الألفاظ وإعادتها، كما أنه يسهم في تحقيق الاقتصاد اللغوي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنوع الثالث من أنواع الاستبدال، إذ إننا نجد كلمة واحدة تُغني عن جملة أو عبارة وربما فقرة كاملة.

4-2-3- **الحــذف** "Elimination": الحذف ظاهرة لغوية لا تقتصر على لغة دون أخرى، وهو في منظور لسانيات النص وسيلة من وسائل الاتساق النصي، ولذلك فإن المتكلم حينما يلجأ إليه لا يقصد مطلقاً إحداث شرخ أو انكسار في بنية المنطوق أو المكتوب، بل العكس هو الصحيح. والحذف كما ذهب إلى ذلك هاليداي ورقية حسن يُعدّ شكلاً من أشكال الاستبدال ولا يختلف عنه إلا بكونه استبدالاً بالصفر[2]. أي أنّ اللّفظ في الاستبدال يستبدل بلفظ آخر، وفي الحذف يستبدل بلا شيءٍ؛ إذ لا أثر للحذف إلاّ الدلالة، فلا يحلّ شيء محلّ المحذوف، أما الاستبدال فيترك أثرا يسترشد به المتلقي وهو كلمة من الكلمات المشار إليها في الاستبدال"[3].

ولا ينبغي أن يُفهم من هذا الكلام أن الحذف يرد بشكل عشوائي لا يضبطه ضابط، وإنما " لا يتم إلاّ إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مُغنيا في الدلالة، كافيا في أداء المعنى. وقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره"[4]. ويشير هاليداي وحسن إلى أن الحذف ظاهرة مجالها النص، تقوم في أغلب حالاتها على وجود العنصر المحذوف في النص السابق.

1- انظر على سبيل المثال: - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 20.
- محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب ، ج1 ، ص 133.
- أحمد عفيفي ، نحو النص ، ص 123 وما بعدها.

2 - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 21.

3 - أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص 126.

4 - محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ، ص208 ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1996م.

والحذف عند الباحثَين ينقسم- باعتبار العنصر المحذوف - إلى ثلاثة أقسام، وهي: الحذف الاسمي"Elimination nominale"، الحذف الفعلي"Elimination verbale"، الحذف داخل ما يشبه الجملة "Elimination clausule"[1]. ونشير هنا إلى أن الحذف كما الإحالة والاستبدال يُجَنِّب المتكلّم التّكرار، ويحقق الاقتصاد اللغوي باعتباره ضربا من الاختصار، فهو يُغني عن الحشو والزيادات التي لا طائل من ورائها.

4-2-4- الوصل "Conjonction": ويعبر عنه كذلك بمصطلح "الرّبط"، وقد عرّفه هاليداي ورقية حسن كما يلي:" إنه تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظّم"[2]. ولكي يتحقق هذا الترابط وبذلك الشكل المنظّم لابد من استخدام جملة من العناصر اللغوية هي بالأساس روابط؛ تربط مفاصل النص وأجزاءه المختلفة بعضها ببعض، هذه الرّوابط يسميها أحمد عفيفي بالرّوابط السببية، وفي ذلك يقول:" وهذا النوع -يقصد الوصل- يعتمد على الرّوابط السببية المعروفة بين الأحداث التي يدل عليها النص. وهي عبارة عن وسائل متنوعة تربط مجموعة المتواليات السطحية بعضها ببعض، بطريقة تسمح بالإشارة إلى هذه المتواليات النصية، مثل: لأنّ، وعليه، أو، ولكن..."[3]. وإذا كانت هذه الرّوابط بمختلف أنواعها، وتعدد أشكالها تصل بين أجزاء النص على مستواه الخطي، وتسهم في ترابطه " فإن معانيها داخل النص مختلفة، فقد يعني الوصل تارة معلومات مضافة إلى معلومات سابقة أو معلومات مغايرة للسابقة أو معلومات(نتيجة) مترتبة عن السابقة(السبب)، إلى غير ذلك من المعاني"[4]. وتختلف طبيعة الرّبط بالوصل عن علاقات الرّبط الأخرى (الإحالة، الاستبدال، الحذف) من حيث إنها لا تشكل علاقة إحالة، فهذا النوع من الرّبط يصل بين جملتين أو عبارتين أو فقرتين وصلاً مباشراً دون أن يتضمن إشارة ما إلى عنصر سابق أو لاحق. ولأدوات الوصل تصنيفات كثيرة أشهرها تصنيف روبرت دي بوجراند الذي أشار إلى أربعة أنواع وهي على التوالي: مطلق الجمع، التخيير، الاستدراك، والتفريع[5]، وتصنيف هاليداي ورقية حسن حيث قسَّمَا أدوات الوصل إلى أربعة أصناف، وهي[6]:

---

1 - انظر : - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 22.
- أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص 127.

2 - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 23.

3 - أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص 128.

4 - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 24.

5 - انظر: روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة تمام حسان ، ص 346 وما بعدها.

6 - اُنظر: محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 23.

4-2-4-1- **الوصل الإضافي:** يتم الربط بالوصل الإضافي بواسطة الأداتين (و، أو)، ويمكن أن يندرج في هذا الصنف من الوصل التعابير التي تحمل معنى التماثل الدلالي من قبيل(على نحو، مثل هذا، بالطريقة نفسها، على هذا المنوال، على هذه الشاكلة..)، كما تندرج في إطاره التعابير الدالة على الشرح، مثل (أعني بذلك، بمعنى، بتعبير آخر، بكلمة أخرى، ما أقصده هو...)، والتعابير الدالة على التمثيل، من ذلك (مثل، مثلاً، نحو، على سبيل المثال..)

4-2-4-2- **الوصل العكسي:** ويطلق عليه الوصل الاستدراكي، ومعناه الأساسي الذي يتأسس عليه هو " عكس التوقع " وفي العادة يُشَار إليه بالملفوظات (لكن، مع ذلك، على الرّغم من ذلك، غير أنّ...)

4-2-4-3- **الوصل السببي:** ويعبر عنه بكلمـــات مثل (لهذا، بهذا، لذلك، لأنّ، بسبب ذلك، نتيجة لذلك...) وهي كلمات تمكِّننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر.

4-2-4-4- **الوصل الزمني:** الوصل الزمني شأنه شأن الرّوابط الأخرى التي تساهم في خلق الاتساق النصي، فهو يصل بين الأحداث من خلال علاقة التتابع الزمني، ويعبر عن هذا النوع من الوصل بالألفاظ (ثم، بعد، بعد ذلك، على نحو آتٍ، نحو تالٍ...)، كما يدخل في الوصل الزمني " الأدوات التي تربط ما يقال بالماضي، مثل (حتى الآن، وحتى هذه اللحظة)، أو بالحاضر، مثل: (هنا، في هذه اللحظة)، أو بالمستقبل، مثل(من الآن فصاعدا)، فتشكل هذه الكلمات البعد الزمني الموجود في عملية الاتصال"[1].

4-2-5- **الاتساق المعجمي** "Cohésion lexicale": الاتّساق المعجمي يختلف عن أدوات الاتّساق السّابقة(الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل) فهذه الأدوات تعتمد أساساً على النظام النحوي، بينما الاتّساق المعجمي عماده القاموس اللغوي الذي تحكم وحداتِه المعجمية علاقاتٌ دلالية متنوعة ومتعددة، ولا يعني ذلك أن هذه الوحدات غير منضوية في صيغ تركيبية، فهي مرصوفة وَفق منظومة قواعدية ما في ذلك ريب، وإنما في هذا الضرب من الاتساق يُنظر إلى ما تحمله الوحدات المعجمية من معانٍ ودلالات، ومن ثَمّ الوقوف على العلاقات الدلالية التي تربط بينها. والاتساق المعجمي يتحقق -كما ذهب إلى ذلك هاليداي وحسن- عبر ظاهرتين لغويتين هما: التكرير والتضام.

4-2-5-1- **التّكرير** "Récurrence": يقصد به عادة إعادة عنصر من العناصر المعجمية في

[1] - عزة شبل محمد ، علم لغة النص ، النظرية والتطبيق ، ص 112 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2 ، 2009م.

النص، وهذه الإعادة تتخذ أشكالا مختلفة، فقد تكون بإعادة العنصر المعجمي نفسه أو مرادفه أو ما يشبه المرادف. والتكرير يؤتى به – غالبا– للتوكيد والإلحاح على المعنى، كما يشير إلى الطريقة التي يبنى بها النص دلاليا، بمعنى أنه يساهم بشكل مباشر في خلق الترابط بين عبارات النص وفِقراته.ولتوضيح ذلك نورد المثال الذي ذكره هاليداي ورقية حسن: اغسل وانزع نوى ست تفاحات. ضع التفاحات في صحن يقاوم النار.[1] ففي هذا المثال نجد العنصر اللغوي المكرر هو "التفاحات" وبهذا العنصر تم الربط بين العبارتين الأولى والثانية، فتحققت بذلك علاقة اتساق.

وظاهرة التكرير عند علماء النص تتّخذ أشكالاً أربعة هي: إعادة عنصر معجمي، الترادف أو شبه الترادف، الاسم الشامل، الكلمات العامة[2]. وفيما يلي تعريف موجز بهذه الأشكال:

4-2-5-1-1- **إعادة عنصر معجمي:** وهو أشهر أنواع التّكرير، ويندرج تحته ثلاثة أصناف: التّكرار المباشر، التّكرار الجزئي، الاشتراك اللفظي.

4-2-5-1-1-1- التّكرار المباشر: ويقصد به تكرار الكلمة كما هي دون تغيير، وهو ما يطلق عليه اسم التكرار التام أو المحض.

4-2-5-1-1-2- التّكرار الجزئي: ويعني " تكرار عنصر سبق استخدامه، ولكن في أشكال وفئات مختلفة" ، أي أنه يعتمد على تكرار مشتقات الكلمة مثل(علّم–معلّم–تعليم–عالم)، فهذا النوع من التكرار تفتقد فيه الوحدات المعجمية إلى علاقة التكرار التام، وهو أقرب إلى ما يسمى في البلاغة العربية بجناس الاشتقاق.

4-2-5-1-1-3- الاشتراك اللفظي: وهو تكرار معجمي مع اختلاف المرجع، حيث يتكرر استعمال كلمتين متحدتين في النطق ومختلفتين في المعنى.

4-2-5-1-2- **الترادف أو شبه الترادف:** ويقصد به تكرار المعنى دون اللفظ أو تكرار كلمات تشترك أو تتقارب في المعنى[3].

4-2-5-1-3- **الاسم الشامل:** وهو عبارة عن اسم يحمل أساسا مشتركا بين عدة أسماء،

---

[1] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 14.

[2] - انظر: - عزة شبل محمد ، علم لغة النص ، النظرية والتطبيق ، ص 106 وما بعدها.
- أحمد عفيفي ، نحو النص ، ص 109 وما بعدها.
- جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 83.

[3] - للاستزادة انظر: مباحث في الترادف والمشترك اللفظي في :
- أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص 207 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1997م.
- السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج1 ، ص 369 وما بعدها ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة.
- فايز الداية ، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ، ص 77 وما بعدها ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط 2 ، 1996م.

ومن ثم يكون شاملا لها، وذلك مثل الأسماء: الناس، الشخص، الرجل، المرأة، الولد، الطفل، البنت، فهي أسماء يشملها جميعا الاسم (إنسان).

4-2-5-1-4- **الكلمات العامة**: وهي كلمات أعم وأشمل من الشمول الموجود في الاسم الشامل، مثل الكلمات (فكرة، مشكلة، سؤال، شيء، أمر ما)

4-2-5-2- **التضام** "Collocation": التضام شكل من أشكال الاتساق المعجمي، ويراد به " توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك"[1].

والتضام يرتكز على علاقات عديدة منها[2] :

- التضاد أو التعارض: حيث تترابط الكلمات مع بعضها البعض من خلال أشكال التقابل بأنواعها المختلفة، المكملات مثل(ولد- بنت) ، (يقف- يجلس)، المتعارضات مثل(يحب- يكره) ، (يبرد-يسخن)، والمقلوبات مثل (يأمر-يطيع).

- التنافر: يرتبط على سبيل المثال بالألوان نحو: أخضر، أزرق، أصفر.. وبالرتبة العسكرية مثل: ملازم، رائد، مقدم، عقيد، عميد، لواء.

- علاقة الجزء بالكل أو علاقة الكل بالجزء: مثل علاقة الأطراف بالجسم، والغرفة بالبيت، والدُّرج بالمكتب..

يتّضح مما سبق ذكره أن الاتّساق المعجمي وثيق الصلة بنظرية الحقول الدلالية التي تصنف الوحدات المعجمية في مجموعات بناءً على ما بينها من تقارب أو تنافر أو تعارض في الدلالة.

هذه هي أدوات الاتّساق التي ذكرها هاليداي ورقية حسن، وأضاف إليها روبرت دي بوجراند أداة أخرى وهي التحديد"Définition"، ويتعلق الأمر هنا بأداة التعريف التي تكون مقابلا لأداة التنكير، ونلحظ ذلك في قوله: " فمما ينسب إلى أداة التعريف أنها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره كما ينسب إلى أداة التنكير أنها تسبق ما لم يذكر من قبل"[3]. والذي يفهم من هذه العبارة أن أداة التعريف تتوسط بين سابق ولاحق فتربط بينهما، بل أكثر من ذلك " يمكن للتعريف أن يشمل أي عنصر سبق تعريفه في عالم النص"[4]. ومن ثم يمكننا إدراك أهمية التحديد في تحقيق الاتساق النصي. وهذا الدور تقوم به في العربية أداة التعريف (أل) التي للعهد

---

[1] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 25.

[2] - ينظر هذه العلاقات في: أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 79 وما بعدها ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1985م..

[3] - روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة تمام حسان ، ص 307.

[4]- المرجع نفسه ، ص 312.

الذكري والعهد الذهني، وسنعرض لذلك في مكانه من هذا البحث.

3-4- **الانسجام** "Cohérence": ورد في لسان العرب في مادة (سجم):" سَجَمَتِ العينُ الدّمعَ، والسّحابةُ الماءَ، تسجِمُه وتسجُمُه سَجْمًا وسُجُومًا وسَجَمَاناً، وهو قَطَرانُ الدّمع وسَيَلانُه، قليلا كان أو كثيرا.. وانسجم الماءُ والدّمعُ، فهو منسجم، إذا انسجم، أي انصبَّ.."[1]. ولست أريد هنا تحميل النّص أكثر مما نطق به، ولكنّ المعروف عن الماء في انصبابه أنه ينساب مستمرًّا، حيث يرتبط أوّل الماء بآخره دون تقطُّع أو انكسار، إلاّ إذا امتدت إليه يدٌ خارجية، وعمدت إلى تقطيع أوصاله، وما أريد قوله هو أنّ فكرة الاستمرارية وربط أوّل الشّيء بآخره؛ هي التي تأسّس عليها مفهوم الانسجام في اللسانيات النصية. فالنّص في منظور هذا العلم اللغوي الحديث لا يمكن أن يوسم بسمة الانسجام إذا لم يتحقق فيه طابع الترابط والاستمرارية، على أنه ينبغي التمييز بين الاستمرارية التي تتمظهر في سطح النص بواسطة روابط نحوية، وتلك التي تتحقق من خلال وسائل دلالية، فالأولى ذات طبيعة خطية أفقية تظهر على مستوى تتابع الكلمات والجمل، والثانية ذات طبيعة دلالية تجريدية تظهر من خلال علاقات وتصورات تعكسها الكلمات والجمل، إلاّ أنها تحتاج إلى قدرة معينة على استخراجها ووصفها[2]. وعلى أساسٍ من هذا الاعتبار الدلالي لمفهوم الانسجام يندرج مفهوم هاليداي وحسن، فالانسجام عندهما علاقة معنوية بين عنصر في النص وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النص، هذا العنصر الآخر يوجد في النص؛ غير أنه لا يمكن تحديد مكانه إلاّ عن طريق هذه العلاقة التماسكية[3].

ويرتبط مفهوم الانسجام عند فان دايك Van Dijk بما يسميه الأبنية الكبرى للنصوص، حيث يقول:" فعلى هذا المستوى لن نهتم في المقام الأوّل بأوجه الربط بين جمل متفرقة وقضاياها، بل بأوجه الترابط التي ترتكز على النص بوصفه كُلاًّ، أو على كل حال بالوحدات الكبرى للنص، ونطلق على هذه الأبنية النصية العامة الأبنية الكبرى. ولذلك يمكن أن يطلق للتمييز على أبنية الجمل والتتابعات في النصوص الأبنية الصغرى "[4]. فالأبنية الكبرى إذاً وثيقة الصّلة بالانسجام الكلي للخطاب، وهذه الأبنية يضع لها فان دايك مقابلاً يسميه الأبنية الصغرى المُشكَّلة أساساً من متواليات جملية تحكمها علاقات نحوية هي بمثابة الانسجام الجزئي للنص. والانسجام بهذا

---

1 - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث ، ص 1947.
2 - سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص ، المفاهيم والاتجاهات ، ص 122.
3 - أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص 90.
4 - فان دايك ، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، ص 74.

التوصيف عملية معقدة تتأتى من الفهم التدريجي انطلاقا من الجزء ووصولا إلى الكل حيث " تنطلق كل نماذج الفهم المعتادة تقريبا من أن القارئ يتلقى أوّلا عناصر مفردة من النص (كلمات، قضايا، أحداث إنجاز نظري)، ويعالجها، ومن هنا يصل عبر عمليات متعاقبة من دمج وحدات النص المفردة تدريجيا إلى فهم معاني النص الجزء وأخيرا إلى فهم معنى النص"[1]. ولمّا كان الانسجام يرتكز على أساس دلالي فقد ارتبط مفهومه بما يسميه بعضهم البنية العميقة للنص، فهو" يتجاوز الأبنية النحوية السطحية للنصوص... ويتجلى في تلك الحالات التي قد يبدو فيها النص مفكّكا من السطح، لكننا لا نلبث أن نتبين وراءه بنية عميقة مُحْكَمة في تماسكها، تفسِّر تشاكل الأجزاء وتضمن اتساقها مع تشتتها الخارجي"[2]. وما يمكن أن يُفهم من هذا القول أن الترابط على المستوى الشكلي الذي يظهر في سطح النص ليس شرطاً ضرورياً لتحقيق الانسجام، فقد نجد نصّاً منسجماً دون روابط، وبالمقابل قد نعثر على نصوص تشتمل على روابط ولكنّها غير منسجمة. وهذا الأمر يقودنا إلى شيء آخر ذهب إليه ج.براون و ج.يول، وهو أنّ الانسجام ليس شيئاً موجودا في الخطاب ينبغي البحث عنه للعثور عليه، وإنما هو شيءٌ يبنى، أي ليس هناك نص منسجم في ذاته ونص غير منسجم في ذاته بمعزل عن المتلقي، بل إن المتلقي هو الذي يحكم على نص بأنه منسجم وعلى آخر بأنه غير منسجم[3]. بمعنى آخر أنّ الانسجام يتحقق من خلال عملية التفاعل بين المتلقي والنص، فالمتلقي هو الذي يملأ الفجوات بين المضامين اعتمادا على ما تراكم لديه من التجارب السابقة، وهذا يعني من ناحية أخرى ارتباط مفهوم الانسجام بالتأويل مع مراعاة السياق المقامي للخطاب. وبناءً على ما تقدم فإنّ الانسجام–كما يرى فان دايك– " ليس مجرد خاصية تجريدية للأقوال، ينبغي أن نعالجها في علم الدلالة أو في نظرية الخطاب أو في نحو النص، ولكنه ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي تتدخل فيها أنواع عديدة من المعارف الذاتية"[4].

إنّ مبدأ الاستمرارية المعنوية الذي تأسس عليه معيار الانسجام في الدرس اللساني النصي الحديث كان أحد ركائز النظرية النقدية والبلاغية في كتب التراث اللغوي العربي، وكان يعبر عن هذا المصطلح بتسميات كثيرة، منها: الحبك، الاتصال، الالتحام، الائتلاف، الالتئام، الاقتران، التناسب وغيرها من التسميات التي تشير إلى قوة التماسك الدلالي بين المتواليات. ومن المقولات

---

1 - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، ص 48.

2 - صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص 246.

3 - ينظر: ج. ب. براون وج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي ، ص 235- 238- 268- 269.

4 - صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص 243.

النقدية التراثية التي يمكن أن تعد من قبيل التنظير لفكرة الترابط الدلالي؛ ما قاله ابن طباطبا (ت 322 هـ) في عيار الشعر :" وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحه، فيلائم بينها لتنتظم له معانيها ويتصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما قد ابتدأ وصفَه وبين تمامه فضلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه،... ويتفقد كل مصراع هل يشاكل ما قبله؛ فربما اتفق للشاعر بيتان يضع مصراع كل واحد منهما في موضع الآخر، فلا ينتبه على ذلك إلاّ من دقّ نظره ولطف فهمه"[1]. فانتظام المعاني واتصال الكلام في الأبيات الشعرية الذي تحدث عنه ابن طباطبا لا يمكن أن يُفسَّر إلاّ في ضوء واحدة من مقولات اللسانيات النصية، وهي أنّ الانسجام ذو طبيعة دلالية تظهر في علاقة المتواليات بعضها ببعض. وهذه المقولة كانت واضحة في ذهن الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) وضوحاً متميزاً، ومن ذلك ما نجده في قوله: "واعلم أن مَثَلَ واضعِ الكلامِ مَثَلُ من يأخذ قِطَعاً من الذّهب أو الفضّة فيذيبُ بعضَها في بعض حتى تصير قطعة واحدة"[2]. فليس من شكٍّ في أنّ هذا الكلام يدل دلالة قطعية على نظرة الجرجاني الكلية لِنَصِّ الكلام في إطار الاستمرارية المعنوية، ولكي يوضّح ذلك ضرب مثالاً ببيت بشّار بن برد:(من الطويل)

كأنَّ مُثارَ النَّقْعِ فوق رُؤُوسنا وأَسْيَافُنا ليلٌ تهاوى كـــواكبُه

حيث يقول:" فبيت بشّار إذا تأمّلتَه وجدتَه كالحلْقة المفرغة التي لا تقبل التّقسيم، ورأيتَه قد صنع في الكَلِم التي فيه ما يصنعه الصّانع حين يأخذ كسرا من الذّهب فيُذيبها ثمّ يصُبُّها في قَالَبٍ، ويُخرجها لكَ سِواراً أو خلخالاً. وإن أنت حاولت قطعَ بعضِ ألفاظِ البيت عن بعض، كنت كمن يكسِر الحلْقة ويَفصِم السِّوار، وذلك أنّه لم يُرِد أن يُشبِّه " النَّقْع " باللَّيل على حِدَةٍ، و" الأَسْيَافَ " بالكواكب على حِدَةٍ، ولكنَّه أراد أن يُشبِّه النَّقْعَ والأسيافُ تجول فيه باللَّيل في حال ما تَنْكَدِرُ الكواكب وتتهاوى فيه، فالمفهوم من الجميع مفهومٌ واحدٌ، والبيت من أوَّله إلى آخرِه كلامٌ واحدٌ"[3]. ويفرد ابن أبي الإِصبَع المصري (ت 654 هـ) لهذا المصطلح بابا سمّاه باب الانسجام ويعرّفه بقوله: " هو أن يأتي الكلام متحدِّرًا كتحدُّر الماء المنسجم بسهولة سبك وعذوبة ألفاظ، وسلامة تأليف، حتى يكون للجملة من المنثور، والبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في

[1] - ابن طباطبا ، عيار الشعر ، ص 209 ، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع ، دار العلوم ، الرياض ، 1985.
[2] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 412 - 413.
[3] - المرجع نفسه ، ص 414.

القلوب ما ليس لغيره"[1]. وإن كان المقصود بالانسجام هنا ليس المصطلح نفسه الذي وظفه علم اللغة النصي، فابن أبي الإصبع يقصد به سهولة التركيب وعذوبة اللفظ واستقامة الوزن. وقد ذهب بعض الباحثين العرب المحدثين إلى محاولة ربط ألوان البديع المعنوية -في كتب البلاغة والنقد العربيين- بالانسجام النصي في الدرس اللساني الحديث، ومن الذين ذهبوا هذا المذهب الدكتور جميل عبد المجيد الذي ألّف في ذلك فصلا كاملا سماه" البديع من تحسين المعنى إلى حبك النص"[2] والدكتور محمد العبد الذي أشار إلى ذلك بقوله:" إن أكثر ما استنبطه البلاغيون من كلام العرب من فنون البديع المتعلقة بالمعنى، إنما تُظهر علاقات دلالية مختلفة بين المنطوقات والمفاهيم، يتحقق عن طريقها الانسجام (الحبك عند محمد العبد). فالتفريق وجمع المؤتلف والمختلف يدلّ على علاقة المقارنة، ويدلّ الرّجوع والمقابلة والعكس والتبديل على علاقة التقابل، ويدل التّفسير والتّقسيم واللّف والنّشر على علاقة التّبعية في هيئة: الإجمال- التفصيل، ويدل الاستشهاد والاحتجاج على علاقة منطقية في هيئة: الشرط- الجواب"[3]. والدكتور محمد العبد لم يكتفِ بهذه اللّمحة التي تشير إلى ربط الفنون البديعية المعنوية بالانسجام النصي فحسب، بل استطرد في الحديث عن مساهمة لغويينا- بلاغيين ونقاد- في التنظير لنصّية النص من خلال معيار الانسجام، مركزا بوجه الخصوص على إسهامات حازم القرطاجني الذي كشف اللثام عن العلاقات الترابطية لأجزاء القصيدة في كتابه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"[4].

4-4- مبادئ وآليات الانسجام:

4-4-1- السياق: لقد تزايد الاهتمام بموضوع السياق في حقل الدراسات اللغوية منذ أن ظهر إلى الوجود كتاب"محاضرات في اللسانيات العامة"لفرديناند دو سوسير Ferdinand De Saussure الذي ذهب إلى القول " إن كل عنصر من العناصر اللغوية يستمد قيمته من تفاعله مع العناصر الأخرى"[5]. ويقول في موضع آخر:" إن تفسير كلمة ما هو الكشف عن علاقتها بغيرها من الكلمات"[6]. فواضح من كلامه أن الوحدة اللغوية إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها ومعناها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق لها. ثم جاءت المدرسة السياقية

---

[3] - ابن أبي الإصبع المصري ، بديع القرآن ، ص166 ، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف ، نهضة مصر للطباعة والنشر.

[2] - يُنظر ذلك في : جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 141 – 174.

[3] - محمد العبد ، النص والخطاب والاتصال ، ص 112 – 113 ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، ط1 ، 2005م.

[4] - ينظر: المرجع نفسه ، ص 100 – 180.

[5] - فردينان دي سوسير ، علم اللغة العام ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، ص 106 ، دار آفاق عربية ، بغداد، ط3 ، 1985م.

[6] - المرجع نفسه ، ص 212.

الإنجليزية بزعامة فيرث لتؤكد دور السياق في تحديد المعنى، فقد رأى فيرث " أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات لغوية مختلفة"[1]. و لم يقتصر أصحاب هذه المدرسة في تأكيدهم دور السياق في تحديد المعنى على السياق اللغوي فحسب، بل سرعان ما اهتموا بدراسة المدونات اللغوية ضمن إطار الموقف الكلامي الذي قيلت فيه، وهو ما يعبر عنه بمصطلح سياق الحال Context of situation ، و سياق الحال يعني جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، وقد استقاه فيرث من العالم الأنثروبولوجي البولندي مالينوفيسكي، ومن العناصر المكونة للحال الكلامية ما يلي:

1- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، والشخصيات الحاضرة في الموقف الكلامي.

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو والوضع السياسي ومكان الكلام..

3- أثر النص الكلامي في المشتركين في الموقف الكلامي[2].

وقد زاد عدد من الباحثين هذا المفهوم تفصيلا أشهرهم فان دايك في كتابه "النص والسياق" و ج. ب. براون وج. يول في كتابهما " تحليل الخطاب"، وفي هذا المؤلّف نقل الباحثان تصنيفاً للّساني هايمز Hymes الذي اقترح أن يحدّد الخصائص المميّزة للسياق وفق التصنيف التالي[3]:

1- المرسل: وهو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول.

2- المتلقي: وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقى القول.

3- الحضور: وهم مستمعون آخرون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي.

4- الموضوع: وهو مدار الحدث الكلامي.

5- المقام: وهو السياق الزماني والمكاني للحدث التواصلي، وكذلك الوضع الجسمي للأطراف المشاركة من حيث هيئة الجسم وطبيعة الحركة وتقاسيم الوجه.

6- القناة: وهي الوسيلة التي يتم بها التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي: كلام، كتابة، إشارة..

7- الشفرة المستعملة: ويقصد بها اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل.

8- صيغة الرسالة: ما هو الشكل المقصود؟ هل هو حديث عابر غير رسمي أم مناظرة أم خطبة أم

---

1 - أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 68.

2 - أنظر: محمود السعران ، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي ، ص 311 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان.

3 - انظر : ج. ب. براون و ج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي ص 47 وما بعدها.

حكاية شعبية أم قصيدة...

9- الطابع: ويتعلّق الأمر بتقييم الكلام هل كانت الرسالة موعظة حسنة أم كلاما تافها..

10- الغرض: أي أن ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة للحدث التواصلي.

ويرى هايمز أن محلّل الخطاب له الحرية في اختيار ما يراه مناسبا من هذه الخصائص لوصف الحدث التواصلي، أي أنّ حضور جميع هذه الخصائص ليس شرطاً ضرورياً في جميع عمليات التواصل. وبناءً على ما ذكره هايمز أشار براون ويول إلى أنّ المبدأ الأساسي الذي يحدد دور السياق في فهم وتأويل خطاب ما، هو:" على محلّل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي ورد فيه مقطع ما من خطاب ما. ومن الوحدات اللغوية التي تتطلّب أكثر من غيرها معلومات عن السياق ليتيسّر فهمها نورد الأدوات الإشارية مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا، وذاك. فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي استوجب ذلك منّا على الأقل معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزماني والمكاني للحدث اللغوي"[1]. فالسياق إذاً له دور عظيم في تأويل الخطاب، فهو جزء أساسي في عملية فهم النص، حيث لا يمكن تأويل وفهم مضمون خطاب ما إلاّ إذا عرفنا الظروف المحيطة بإنتاجه، وهذا ما استخلصه محمد خطابي من كلام براون ويول" إن الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يكون المتلقي أمام خطاب بسيط للغاية من حيث لغته ولكنه قد يتضمن قرائن (ضمائر أو ظروفاً) تجعله غامضاً غير مفهوم دون الإحاطة بسياقه، ومن ثَمّ فإنّ للسياق دورا فعّالا في تواصلية الخطاب وفي انسجامه بالأساس"[2]. فالسياق -كما اتّضح مما تقدم- هو الذي يكشف عن عملية إنتاج النص وبالتالي يساهم بشكل مباشر في عملية فهمه وتأويله، ومن ثَمّ ندرك مدى علاقة السياق بانسجام النص، بمعنى أنه لا يمكننا أن نحكم على نص بأنه منسجم إلاّ إذا وقفنا على ظروف إنتاجه أي السياق الذي ورد فيه.

وإدراك أهمية السياق في تحديد المعنى لم تكن وليدة اليوم، فالبلاغيون العرب عرفوا هذا المفهوم وأدركوا قيمته منذ مئات السنين، فالزمخشري مثلا وهو من علماء القرن السادس للهجرة جعل السياق اللغوي أساساً لمنهجه في كتابه " أساس البلاغة ". كما تنبه المفسّرون للظروف التي صاحبت إنتاج النص القرآني؛ فقد اشترط الأصوليون على من يستخرج الأحكام من القرآن أموراً

[1] - المرجع السابق ، ص 35.

[2] - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 56.

لا ينبغي أن تُغفل منها: ألاّ يغفل عن بعضه في تفسير بعضه، ألاّ يغفل عن السُّنّة في تفسيره، أن يعرف أسباب نزول الآيات، أن يعرف النُّظم الاجتماعية عند العرب[1]. ثم لا ننسى أنّ البلاغيين العرب قد أدركوا وظيفة السياق في كتب البلاغة تحت اصطلاح " المقام " من خلال مقولتهم الشهيرة " لكل مقام مقال "ومن خلال تعريف البلاغة على أنها " مراعاة مقتضى الحال".

4-4-2- التأويل والتشابه: يعدّ التأويل آلية من آليات انسجام النص من حيث إنه لا يمكننا أن نتبيّن انسجام نص ما إلاّ إذا فهمناه، والقارئ أو السّامع لكي يفهم النص المكتوب أو المنطوق يحتاج إلى جهد تأويلي يمكّنه من معرفة معاني الألفاظ والعبارات حسب السياقات التي وردت فيها، كما يمكّنه هذا الجهد من رصد العلاقات الخفية الرّابطة بين أجزاء الخطاب، ويرتبط بالتأويل ما يسميه براون ويول التأويل المحلي، وهو مفهوم يرتبط بما يمكن أن يعتبر تقييدا للطاقة التأويلية لدى المتلقي باعتماده على خصائص السياق [2]. إذ إنّ المتلقي يَعتبِر ما تقدّم من الخطاب، فيكون بذلك مجبرا على تقييد تأويله بما يناسب المقامين المقالي والحالي، وهذا ما عبر عنه الباحثان براون ويول بقولهما " وَفقا لمبدأ التأويل المحلّي فإنّ المتلقي مدعوٌّ إلى عدم إنشاء سياق يفوق ما يحتاج إليه للوصول إلى فهم معيّن لقول ما. وهكذا فإذا سمع شخص ما أحداً يأمره (أغلق الباب) فإنّه سينظر إلى أقرب باب يحتاج إلى إغلاق. فإذا كان ذلك الباب مغلقا، فمن المحتمل جدّاً أن يقول: (إنّه مغلق) بدلاً من البحث عن أبواب أخرى يمكن إغلاقها"[3]. وللتوضيح أكثر يضرب المؤلفان مثالاً آخر:(كان رجل وامرأة جالسين في غرفة الجلوس ، وكانت المرأة تقرأ وهي جالسة بكل سرور. شعر الرّجل بالملل فقام إلى النافذة، ونظر إلى الخارج ثم غيّر ثيابه وذهب إلى النادي. أخذ قدحاً وتحدّث مع الساقي). فقد رأى الباحثان أنّ المجال السياقي الذي سيمكّن المتلقي من فهم ما يقال لاحقاً هو أن يبقى ما تمت الإشارة إليه في بداية نص الخطاب أشخاصا وزمانا ومكانا ثابتا لا يتغير ما لم يشر المتكلم إلى أي تغيير يمس هذه العناصر. وبناءً على ذلك فإنّ القارئ يفترض:

- أنّ الرجل الذي اتجه نحو النافذة هو الرجل نفسه الذي كان جالسا مع المرأة.
- أنّ النافذة التي اتجه نحوها هي نافذة غرفة الجلوس ذاتها المشار إليها في بداية النص.
- أنّ النادي الذي قصده الرجل هو نادٍ في المدينة التي هو مقيم فيها، وليس في مدينة أخرى.
- أنّ تناول الرجل للمشروب كان في النادي المشار إليه سابقا وليس في نادٍ آخر.

[1] - تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 348.
[2] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 56 .
[3] - ج. ب. براون وج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي ، ص 71.

- أنّ الساقي الذي تحدّث معه الرجل هو الساقي نفسه الذي قدّم له المشروب، وهو ساقي النادي الذي قصده[1].

فالتأويل المحلي هو الذي بيّن كيفية انسجام هذا الخطاب، وجعلنا نستبعد أي تأويل لا يتناسب مع المعلومات الواردة فيه. ومبدأ التأويل المحلي عند براون ويول ليس مرتبطا بنص الخطاب الحالي فحسب، بل يقوم أيضا على ما يراه (القارئ/المستمع) من تشابهٍ واقعٍ بين ما هو موجود وبين ما تراكم لديه من تجارب سابقة، الأمر الذي جرَّ الباحثَينِ إلى الحديث عن مبدأ آخر من مبادئ الانسجام اصطلحا على تسميته "مبدأ التشابه"، ومبدأ التشابه هذا يتأسس على النظرة إلى الخطاب الرّاهن في علاقته مع خطابات سابقة تشبهه " فبمجرّد أن يبدأ الإنسان في التعرف على أوجه التشابه والتعميم انطلاقا من تجاربه فإنّه يصبح بإمكانه أن يتعرف ليس فقط على تجربة خاصة بكونها تنتمي إلى نمط معيّن، بل يصبح كذلك قادراً على التنبّؤ بما يحتمل أن يحدث، وما هي الخصائص السياقية التي يحتمل أن تكون مناسبة في دائرة نمط معين من الأحداث التواصلية"[2]. فعلاقة التشابه التي يقيمها المخاطَب بين الآني والسابق هي التي تساعده على الفهم والتأويل، ومن ثم يمكنه الحكم على نص الخطاب بأنه منسجم أو غير منسجم. ويُلاحظ على الباحثَينِ في حديثهما عن هذين المبدأين تركيزهما- وبشكل لافت للنظر- على المتلقي(القارئ/ السامع)، وإغفالهما دور منشئ النص(الكاتب/ المتكلم)، وهذا ما تنبه إليه الدكتور محمد الشاوش؛ فعدّه من العيوب التي لحقت عملهما، وفي ذلك يقول:"ومهما كانت قيمة هذا الضرب من المعرفة بالنصوص السابقة، فإنّ هذا التناص ليس حكرا على السامع بل هو أمر ضروري لمنشئ نص الخطاب، فكما لا يعقل أن يباشر مستمع نصًّا وهو خالي الذهن من كل تجربة تخاطبية فإنه لا يعقل أيضا أن يتكلم متكلم دون أن يعتمد على سابق تجربة في الكلام"[3].

بقي أن نشير إلى أنّ مبدأي التأويل والتشابه يندرجان معا ضمن مبدأ عام يشملهما وهو ما يسمى بالمعرفة الخلفية للعالم، وهو بمثابة ذخيرة يتمكن من خلالها المتلقي التعامل مع النصوص في عملية القراءة والتأويل، وعن هذا المبدأ يقول محمد خطابي:" إن المستمع/ القارئ حين يواجه خطابا ما لا يواجهه وهو خاوي الوفاض، وإنما يستعين بتجاربه السابقة... فالمعروف أن معالجته للنص المعاين تعتمد من ضمن ما تعتمد على ما تراكم لديه من معارف سابقة تجمعت لديه كقارئ متمرّس قادر

[1] - المرجع السابق ، ص 71 وما بعدها.
[2] - المرجع السابق ، ص 75.
[3] - محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب ، ج1 ، ص 169.

على الاحتفاظ بالخطوط العريضة للنصوص السّابق له قراءتها ومعالجتها"[1].

4-4-3- موضوع الخطاب/ البنية الكبرى: اهتم الباحثون ببحث العلاقات الدلالية بين المتواليات الجملية في النص وكيفية مساهمتها في تحديد موضوع الخطاب، واعتمادا على هذه العلاقات الدلالية حدّدوا موضوع الخطاب بأنه " بؤرة الخطاب التي توحّده، وتكوّن الفكرة العامة له"[2] . بمعنى أنّ موضوع الخطاب هو نواة مضمون النص الذي يعالج قضية محددة تبقى المضامين الجزئية للخطاب وأفكاره الأساسية متصلة بتلك النواة، مرتبطة بها مهما امتدّ النص في متتالياته الجملية، وهذا ما يعبر عنه بالوحدة الدلالية للنص، هذه الوحدة تقتضي تجنب الانتقال الفجائي من فكرة إلى أخرى دون روابط منطقية. ويرتبط بموضوع الخطاب ما يطلق عليه التدرّج الموضوعاتي الذي يجعل القارئ يحسُّ أن للنص مساراً معيّناً وهدفاً محدّداً، فيمكنه بذلك أن يتنبأ في مرحلة ما من مراحل النص بما سيأتي ذكره، وفي هذا المضمار يرى دومينيك منقينو "D.Maingueneau" أن سيرورة النص، وتقدمه في عرض المعلومات يخضعان إلى ظاهرتين هامتين هما: التكرار والتدرج، فمنشئ النص يُعيد أحيانا في مرحلة ما من مراحل النص أشياء سبق ذكرها، محاولا بذلك ربط السابق باللاحق، وفي أثناء ذلك يمهد الطريق للانتقال إلى تقديم معلومات جديدة، وبناءً على ذلك فإن فهم دينامية النص يقتضي دراسة الطريقة التي يتحقق بها التوازن الذي يتم من خلاله تحوّل المعلومات الجديدة إلى معلومات مكتسبة، تمثل بدورها المنطلق نحو عناصر أخرى جديدة[3]. والحديث عن التكرار والتدرّج الموضوعاتي يقودنا إلى الحديث عن القواعد الدلالية التي تساهم في بناء موضوع الخطاب، هذه القواعد يجملها فان دايك في ما يلي[4]:

- التعبير عن الموضوع مرات عديدة في النص.
- التقارب في معاني المتواليات الجملية.
- تخصيص متتاليات كثيرة للموضوع.
- وجود روابط مختلفة بين المتتاليات الجملية من قبيل" بالإضافة إلى ذلك، مع ذلك، لهذا، لذلك، لكن، فضلا عن ذلك...". والحديث عن القواعد الدلالية ساق فان دايك إلى ما يسمّيه بالبنية الكلية، فهو يربط مفهوم هذا المصطلح بتلك القواعد، ويفترض بداية " أنّ الأبنية الكبرى للنصوص

[1] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 61.
[2] - عزة شبل محمد ، علم لغة النص النظرية والتطبيق ، ص 191.
[3] - محمد الأخضر الصبيحي ، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه ، ص83 ، منشورات الاختلاف، الجزائر ، ط1 ، 2008م.
[4] - انظر : فان دايك ، النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، ص 187 وما بعدها ، أفريقيا الشرق 2000م.

دلالية، فهي لذلك تصور الترابط الكلي ومعنى النص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية، وبذلك يمكن أن يشكّل تتابع كلي أو جزئي لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية"[1]. ففان دايك يعتبر أنّ كلاًّ من موضوع الخطاب والبنية الكبرى يشكّل وحدة دلالية، بل يذهب إلى أكثر من ذلك حينما يعد البنية الكبرى هي نفسها موضوع الخطاب " إن أحد المصطلحات التي يجب أن تحليها الأبنية الكبرى هو مصطلح موضوع نص ما أو موضوع الخطاب أو موضوع الحوار. يجب أن نتعمق في القدرة الفعلية لمستخدم اللغة التي تمكّنه من أن يجيب عن أسئلة في نصوص طويلة جدا ومعقدة، مثل: عمّ كان الحديث؟ ماذا كان موضوع الحديث؟ وما أشبه. يمكن لمتحدث اللغة أيضا حين يذكر في النص بصورة غير صريحة الموضوع أو التيمة بوصفها في حد ذاتها كلاًّ. يجب إذن أن يستنبط الموضوع من النص. ومن ثَمّ تكون القواعد الكبرى إعادة بناء شكلي (صوري) لهذا الاستنباط للموضوع، حيث يكون موضوع نص ما بدقة هو نفسه ما أطلقنا عليه البنية الكبرى أو جزءاً منها"[2]. فالبنية الكبرى إذاً هي نفسها موضوع الخطاب، والذي يدل على وجود البنية الكبرى أو موضوع الخطاب- حسب فان دايك– هو ردود الفعل التي يصدرها مستخدم اللغة من خلال جملة التساؤلات التي يطرحها وهو يبحث عن بؤرة الخطاب. وللوصول إلى موضوع الخطاب يرى الباحث أننا نحتاج إلى قواعد تربط بين أبنية صغرى وأبنية كبرى سماها القواعد الكبرى، وتتمثل فيما يلي[3]:

1- قاعدة الحذف: وتتضمن أن كل معلومة غير مهمة أو غير جوهرية يمكن أن تحذف، فالجملة مثلا: "مرت فتاة ذات ثوب أصفر" تضم القضايا التالية:

أ- مرّت فتاة.

ب- ترتدي ثوبا.

ج- كان الثوب أصفر.

تُختصر هذه القضايا وَفق قاعدة الحذف في: مرّت فتاة.

2- قاعدة الاختيار: تتمثل في اختيار القضايا الضرورية لتفسير القضايا الأخرى، فإذا تدبرنا السلاسل التالية للقضايا: أ- عاد بيتر إلى سيارته.

ب- ركبها.

1- فان دايك ، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، ص 75.

2- المرجع نفسه ، ص 79.

3 - يُنظر المرجع نفسه ، ص 81 – 85.

ج- سافر إلى فرانكفورت.

وَفق هذه القاعدة تُحذف القضيتان (أ،ب) لأنهما قيود أو أجزاء أو فرضيات مسبقة أو توابع لقضية أخرى لا تحذف، وهي (ج)، ويتم هذا الاختيار بناءً على معرفتنا العامة؛ لأنّ المرء إذا رغب في السفر فمن الطبيعي أن يتّجه إلى السيارة ثم يركبها. وكما هو ملاحظ فإن قاعدة الاختيار لا تخرج عن القاعدة الأولى فهي تعتمد على الحذف كذلك.

3- قاعدة التعميم: تتعلق بحذف المكونات الأساسية لتصوّرٍ ما وتحل محلها قضية جديدة تتضمن مفهوميا القضايا القديمة مثل: أ- على الأرض دمية.

ب- على الأرض قطار خشبي.

ج- على الأرض مكعبات.

تحلّ محل هذه القضايا قضية جديدة أكثر عمومية تشمل القضايا السابقة وهي: على الأرض لعب.

4- قاعدة التركيب أو الإدماج: في هذه القاعدة تدمج مجموعة من القضايا فتكوّن قضية كبرى، بمعنى أنه يتم استبدال معلومات قديمة بمعلومة جديدة، مثل:

أ- ذهبت إلى محطة القطار.

ب- اشتريت تذكرة سفر.

ج- اقتربت من الرّصيف

د- صعدت إلى القطار.

٥- تحرك القطار.

تحدد هذه السلسلة التي يمكن أن تتفرع أكثر من ذلك مجملة في القضية التالية: ركبت القطار.

وما يلاحظ على هذه القواعد الأربعة أن القاعدتين الأولى والثانية تتصلان بالحذف، والثالثة والرابعة تتعلقان بالاستبدال، والأربعة جميعا مبنية على فكرة اختصار البنية الكبرى.

ويرى علماء لغة النص أنّ العنوان – بوصفه عتبة النص أو النص مركّزاً- يقدّم وظيفة معرفية هامة تهيئ المتلقي لتفسير النص وتأويله تأويلا ينسجم مع الدلالات التي يتضمنها عنوانه. والبحث في العلاقة التي تصل موضوع الخطاب بعنوانه قاد ج. براون وج. يول إلى الحديث عمّا سمّياه بمبدأ التغريض أو وحدة الموضوع والغرض، والتغريض عند الباحثَينِ يتأسّس على القول الأول الذي يبدأ به منشئ الخطاب، وتأثير هذا القول في تأويل الأقوال اللاحقة، فهو عندهما "نقطة بداية القول"[1].

[1] - ج. ب. براون وج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي ، ص 147.

فنقطة البداية هي التي تمهّد لوحدة موضوع الخطاب، ولذلك فإنّ هذه الوحدة الموضوعية التي يتحدث عنها الباحثان لا يمكن أن تحصل إلاّ في ظل متانة العلاقة الدلالية بين مضمون النص وعنوانه، وعلى هذا فإنّ عماد التغريض وأساسه هو العنوان أو الجملة الأولى من النص وكلاهما يساهم في انسجام الخطاب من خلال استمرار دلالتهما في متتالياته الجملية، وفقراته إن كان الخطاب يتضمن أكثر من فقرة.

تلك هي رؤية علماء لسانيات النص لفكرة الرّبط في النصوص، وقبل ذلك كنّا قد أشرنا إلى وجهة النّظر العربية بشكل عام، وسنحاول في الفصول اللاّحقة أن نعرض بشيء من التفصيل لوسائل قرينة الرّبط التي اُستُنبِطت من مؤلّفات النحو العربي، وأعني بها (الكنائيات، الأداة، التّكرار)، ثم نبحث في علاقة هذه الوسائل بما أقرّته البحوث اللسانية النصّية، على أنّه سيتم تناول كلٍّ واحدة منها في فصل مستقل وفق الترتيب المذكور.

الفصل الثّاني

الرّبط بالكنائيات بين النّحو العربي ولسانيات النّص

الكنائيات لفظ أطلقه الدكتور تمّام حسّان على ثلاثة أنواع من الألفاظ وضعها النّحاة في عِداد الأسماء، وهي: الضمائر، الإشارات، والموصولات الاسمية. ويبدو أنّ هذه التسمية قد استقاها الباحث من نحاة الكوفة، فهم الذين يطلقون على الضمير مصطلح الكناية، خاصّة وأنّ تمّام حسّان لا يجد مانعاً من إطلاق لفظ الضمير – فضلا عن ضمائر الأشخاص– على أسماء الإشارة وأسماء الموصول[1]. ومهما تعددت التسميات كنائيات أو ضمائر أو غيرها من المصطلحات؛ فإن هذه الأنواع الثلاثة تعد من ظواهر قرينة الرّبط، وهذا هو مرادنا منها في هذا البحث، وسنتعرض فيما يلي لهذه المبنيات الثلاث واحدة واحدة، مركِّزين على كيفية مساهمتها في ربط الكلم بعضه ببعض، ثم نحاول أن نستجلي صلتها ببعض مباحث لسانيات النص لنعرف ما إذا كان ثمة ما يجمع بين هذه الظواهر في النظرية النحوية العربية وبين اللسانيات النصية.

1– الرّبط بالضمير ومواضعه:

الضمير في اللغة: من أضمر الشيء أي أخفاه وستره، ومنه قولك: أضمرت في نفسي شيئاً[2]، وبهذا المعنى جرى استعماله في الكتب النحوية "وذلك لأنّك بالضمير تستر الاسم الصريح فلا تذكره، فإنّك إذا قلت (أنا)، فأنت لم تذكر اسمك وإنّما سترته بهذه اللفظة، وكذا إذا قلت (أنت وهو وهي)، ألا ترى أنّك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا، ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: أنا فلان. فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (أنا)، فطلب منك ذكر اسمك الصريح. فأُخِذ مصطلح الضمير من هذا لأنّه يُستر به الاسم الصريح."[3] ولهذا سمّاه نحاة الكوفة كناية ومكنيا[4] لأنه يكنَّى به عن الظاهر اختصارا.

ويسمي سيبويه الضمير تارة مضمرا كما في قوله: :" اعلم أنّ المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته (أنا)، فإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال (نحن)... وأمّا المضمر المخاطب فعلامته إذا كان واحدا (أنت)، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما (أنتما)، وإن خاطبت جمعاً فعلامتهم (أنتم)... وأمّا المضمر المحدّث عنه فعلامته (هو)، وإن كان مؤنّثاً فعلامته (هي)، وإن حدّثت عن اثنين فعلامتهما (هما)، وإن حدّثت عن جميع فعلامتهم (هم)، وإن كان الجميع مؤنّثاً فعلامته (هنّ)" [5]. ويسمّيه تارة أخرى إضماراً "وأمّا الإضمار فنحو: هو، وإيّاه ، وأنت، وأنا ، ونحن ،

---

1 - أنظر : تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 91.

2 - بطرس البستاني ، محيط المحيط ، ص 539 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة 1987م.

3 - فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج1 ، ص 39 ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثانية 2003م.

4 - أنظر: أبو العباس ثعلب ، مجالس ثعلب ، ص 332 - 333 ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2.

5 - سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 350- 351.

وأنتم ، وأنتنّ ، وهنّ ، وهم ، وهي..."[1].

ولم يخرج حدّ الضمير في الدرس النّحوي عن هذا المعنى اللغوي فجل تعريفاته تركّز على أنه اسم غير صريح يشير أو يدلّ على شخص ما، هذا الشخص قد يكون متكلّما أو مخاطَبا أو غائبا، فقد جاء في كتاب شرح الحدود أن الضمير هو:" ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب"[2]. ويعرّفه السّكاكي بقوله:" اعلم أنّ الضمير عبارة عن الاسم المتضمّن للإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره، هذا أصله"[3]. وحدّه المرادي بقوله:" الضمير هو الموضوع لتعيين مسمّاه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[4]. فأنت ترى من خلال هذه التعريفات أنّ الضمير لا يخرج عن كونه ما دلّ على حضور أو غيبة، بمعنى أنّ هذه التعريفات قد راعت أدوار التخاطب (متكلم، مخاطب، غائب)، وهذا التقسيم هو الذي صار يُعتدّ به في الدّرس اللّساني النّصي، يقول الأزهر الزناد:" تتفرّع الضّمائر في العربية حسب الحضور في المقام أو الغياب... إلى فرعين كبيرين متقابلين هما: ضمائر الحضور وضمائر الغياب، ثم تتفرع ضمائر الحضور إلى متكلم هو مركز المقام الإشاري وهو الباث، وإلى مخاطب يقابله في ذلك المقام ويشاركه فيه، وهو المتقبل"[5].

والضمير عند نحاة العربية من المعارف، يقول سيبويه:" وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تضمر اسما بعدما تعلم أنّ من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني وأنّك تريد شيئا يعلمه"[6]. ويقول المبرد:" وإنّما صار الضمير معرفة لأنّك لا تضمره إلاّ بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنّك لا تقول (مررت به) ولا (ضربته) ولا (ذهب) ولا شيئا من ذلك حتّى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير"[7]. كما قسّموا الضمائر تقسيمات عدّة، وراعوا في هذا التقسيم اعتبارات مختلفة منها:

- تقسيم الضمائر باعتبار المتحدّث عنه إلى متكلّم ومخاطب وغائب.
- تقسيم الضمائر باعتبار اتصال الضمير باللّفظ أو انفصاله عنه إلى ضمائر متصلة وأخرى منفصلة

---

1 - المرجع السابق ، ج2 ، ص 06.
2 - الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، ص 139 ، تحقيق المتولي رمضان الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1993م.
3 - السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 116 ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 2000م.
4 - المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص 358 ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي القاهرة ، الطبعة الأولى 2001م.
5 - الأزهر الزناد ، نسيج النص ، ص 117.
6 - سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 06.
7 - المبرد ، المقتضب ، ج4 ، ص 280.

- تقسيم الضمائر باعتبار ما له صورة في اللّفظ نطقا وكتابة وما ليس له رسم ولا نطق إلى ضمائر بارزة وأخرى مستترة.

- تقسيم الضمائر باعتبار المحل الإعرابي إلى ضمائر رفع ونصب وجرّ.

- تقسيم الضمائر باعتبار ما يحلّ محلّه الظاهر أو الضمير المنفصل أو ما لا يحلّ إلى ضمائر واجبة الاستتار وأخرى جائزة الاستتار.

- تقسيم الضمائر باعتبار الموضع في التركيب إلى ما يسمى بضمير الفصل أو العماد وضمير الشأن والقصة.

ونحن إذ نذكر هذه التقسيمات للضمائر فهو من باب الإشارة إلى ما قام به نحاتنا من جهود، وليس في نيّتنا البحث في تصنيفاتها وتشعّباتها، وكل ما يعنينا في موضوع الضمائر هو النظر إليها من زاوية مساهمتها في الرّبط بين العناصر اللغوية. ولكن قبل الحديث عن علاقة الضمائر بنظرية الرّبط لابدّ من الإشارة إلى وظيفتها في الاقتصاد اللغوي. فالمعروف عن اللّغات الطبيعية أنّها تسعى إلى الخفّة والاختصار، وأنّ متكلّمي اللّغة يميلون إلى الاقتصاد في الجهد اللّغوي قدر الإمكان، وغالباً ما يقوم الضمير بهذه الوظيفة، فهو الذي يُغني عن إعادة الذِّكر، وبواسطته يَتِمُّ تفادي تكرار العناصر المعجمية، وهو أمر وقف عنده علماؤنا وأبانوه بشكل لا يحتاج إلى زيادة في التّوضيح ، يقول السيرافي موضِّحاً هذا الأمر:" اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره، نحو: زيدٌ ضربتُه وزيدٌ ضربت أباه وزيدٌ مررتُ به"[1]. وهذا ما ذهب إليه هاليداي ورقية حسن في حديثهما عن دور الضمير في تحقيق الاتساق عن طريق علاقة الإحالة حيث ضربا لذلك المثال التالي: (اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في صحن يقاوم النار)[2]. فالضمير المتصل في الفعل (ضعها) أغنى عن إعادة ذكر المحال إليه (ست تفاحات)، والذي يدلّ على أنّ الضمير قد ناب عن اللفظ المكرّر هو إمكانية إعادة صوغ المثال السابق على النحو التالي: (اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضع التفاحات في صحن يقاوم النار). والضمير إلى جانب تأديته دور الاختصار والاقتصاد اللغوي فإنه يؤتى به كذلك ليمنع اللّبس، لأنّ إعادة ذكر اللفظ قد يفضي إلى الالتباس في فهم المقصود، وهذا ما أشار إليه صاحب المقتصد بقوله:"ألا ترى أنّك لو قلتَ: أخواك قام أخواك، ورجلان ضرب الرّجلان، جاز أن يُظنّ أنّ الثاني غيرُ

1 - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، هامش ص 62.

2 - انظر: محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 14.

الأوّل"[1]. ويوضّح الرّضي الأستراباذي (ت 686 هـ) هذا الأمر بقوله:"ولو كُرِّر اللفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما تُوهِّم أنّه غير الأوّل"[2]. غير أنّ الضمير لا يؤدي هذه الوظيفة دائما؛ بل قد يتسبب هو في هذا الالتباس، وهنا يجوز للمتكلم أن يُظهر في موضع الإضمار أمناً للّبس، ففي قولنا: (جاء إخوة علي وهو)، قد يُتوهَّم أن الضّمير (هو) شخص آخر غير (علي) وهنا يكون التّكرار وإعادة الذكر هو من يُؤمَّن به اللبّس فيقال: (جاء إخوة علي وعلي).

وهذه الوظائف التي اختصّ بها الضمير وإن كانت على درجة من الأهمية فإنّها لا ترقى إلى مستوى وظيفة الرّبط الذي هو عماد التركيب اللغوي، فقد استقر في عرف الدراسات اللغوية القديمة منها والحديثة أن الوظيفة الأساسية للضمير هي الرّبط بين أجزاء الكلام؛ ولولا هذه الوظيفة لكانت اللغة في غنى عن الإضمار، ويؤكد هذه الحقيقة ما ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن وضع الكلام المحتاج إلى ما قبله؛ ووضع الكلام غير المحتاج إلى ما قبله، حيث قال:" الإظهار للقطع والاستئناف ووضع الكلام وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله، والإضمار وضع الكلام وضعا يحتاج فيه إلى ما قبله"[3]. ففي هذا القول ما يدلّ دلالة لا يصلها شك إلى أنّ القدماء قد أدركوا وظيفة الضمير في الرّبط بين ما قبله وما بعده، ويؤكّد هذا الدور الرّابطي للضمير ما ذهب إليه الرّضي الأستراباذي في حديثه عن الضمير الواقع في جملة الخبر والعائد على المبتدأ " وإنّما احتاجت إلى الضمير لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرّابطة هي الضمير، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض"[4]. ومن المحدثين الذين تحدّثوا عن هذه الوظيفة للضمير الدكتور تمام حسّان، وفي هذا الشّأن يقول "والمعروف أن ضمائر المتكلم تفتقر إلى متكلم، وضمائر الخطاب تفتقر إلى مخاطب، فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك، أما ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعا فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع"[5]. وهذا ما أكّده الدكتور مصطفى حميدة الذي رأى أن الرّبط علاقة تصطنعها اللّغة بطريق الأداة، وحين يُستخدم الضّمير البارز للرّبط فإنّه يصبح في حكم الأداة، فهو يؤدِّي وظيفته في الرّبط كما تؤدِّيها أدوات المعاني

[1] - الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ج1 ، ص 175 ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد 1982م.
[2] - الرضي الأستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص 11 ، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1998م.
[3] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 183.
[4] - الرّضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج1 ، ص 208.
[5] - البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 138 ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2000م.

الرَّابطة، وما يميز الضمير البارز عن الأداة أنّه يعتمد على إعادة الذِّكر في الوقت الّذي تعتمد فيه أدوات الرّبط على معانيها الوظيفية[1]. ويلاحظ هنا أن الباحث ذكر الضمير البارز بوصفه قرينة لفظية تتعلق بالرّبط، ولم يذكر الضمير المستتر لأنه – في نظره- قرينة معنوية تؤدي إلى نشوء علاقة ارتباط لا ربط.

ولكي تكون لدينا صورة واضحة عن هذا الدور المنوط بالضمائر؛ لابدّ من الوقوف على أشهر مواضع الرّبط بالضمير في تراكيب العربية كما ذكرها نحاتنا القدماء منهم والمحدثون، وستكون لنا وقفة مع أنماط الرّبط بالضمير من خلال ما ورد منها في سورة الأعراف التي اخترناها كمدوّنة لهذه الدِّراسة، وبالطبع سَنُتْبِع ذلك بالحديث عن صلة هذا المبحث في النحو العربي بما أفرزته مباحث لسانيات النص.

لقد اهتم النحاة منذ القدم بالدور الذي يؤديه الضمير في تراكيب العربية، وقد عالجوا هذا الأمر في مباحث نحوية متعددة منها المباحث الخاصة بجملة الخبر والجملة الحالية والجملة الواقعة نعتا وجملة الصلة، ومواضع خاصة كموضع ضمير الفصل وضمير الشّأن، وتفصيل ذلك فيما يلي:

1-1- الرّبط بالضمير في جملة الخبر: الخبر في عرف النحاة هو الجزء المكمل للفائدة مع المبتدأ، وهذا الجزء قد يرد مفردا وهو الأصل فيه، وفي هذه الحال لا يحتاج إلى رابط لفظي يربطه بالمبتدأ، وهذا ليس من شأننا البحث فيه، وقد يرد هذا الجزء جملة نائبة عن المفرد واقعة موقعه، وهنا تكون الحاجة شديدة إلى مذكور يعود على المبتدأ، لأنه لابدّ من أن تحتوي الجملة الواقعة خبرا معنى المبتدأ الذي سيقت له، ولا يتحقق هذا الاحتواء المعنوي إلاّ بوجود مذكور في جملة الخبر يعود على المبتدأ، هذا المذكور هو العائد أو الرّابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ، وهذا الرّابط كما ذكر ابن هشام في مغنيه لا يخرج عن واحد من عشرة روابط حصرها في مبحث مستقل سمّاه "روابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه". وهذه الرّوابط هي: الضمير، الإشارة، إعادة المبتدأ بلفظه، إعادة المبتدأ بمعناه، عموم يشمل المبتدأ، أن يعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، العطف بالواو، شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، (أل) النائبة عن الضمير، كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى[2]. وما يعنينا ههنا من هذه الروابط جميعا "الضمير" فهو أصل الرّوابط الموضوعة لمثل هذا الغرض، وهذا الضمير الرّابط إن لم يكن مذكورا في جملة الخبر فهو محذوف

[1] - أنظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 152.
[2] - يُنظر تفصيل ذلك في: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 573 وما بعدها.

مقدّر، ويقع الحذف في الشعر على وجه الخصوص، وقد عدّه سيبويه جائزا على ضعفه في الكلام، حيث قال:" لا يَحسُنُ في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأوّل... ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام"[1]. ومثّل لنظير هذا الحذف بشواهد عديدة، ومن هذه الشواهد ما قاله النمر بن تولب (من المتقارب):

فيومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا ويومٌ نســـاء ويـــومٌ نُســـرّ

...يريدون: نساء فيه ونسر فيه، وهذا ضعيف، وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيت فلان، حيث لم يذكروا الهاء..."[2]. والضمير يؤتى به رابطا في جملة الخبر إذا كانت هذه الأخيرة ليست المبتدأ نفسه في المعنى، قال المبرّد:" واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى؛ نحو: زيد أخوك، وزيد قائم. فالخبر هو الابتداء في المعنى. أو يكون الخبر غير الأوّل، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال. ونظير ذلك: زيد يذهب غلامه، وزيد أبوه قائم، وزيد قام عمرو إليه، ولو قلت: زيد قام عمرو- لم يجز، لأنّك ذكرت اسماً و لم تُخْبر عنه بشيء، وإنّما خبرت عن غيره"[3]. فالمقصود بالذّكر في قوله" أو يكون الخبر غير الأوّل، فيكون له فيه ذكر " هو ليس سوى الرّابط الذي يرجع على المبتدأ، والضمير هو أصل الرّوابط، وقوله " لم يجز" في المثال: زيد قام عمرو، لأن جملة قام عمرو خالية من الضمير العائد الذي يرجع إلى المبتدأ، فلو قلنا: زيد قام معه عمرو لكان التركيب صحيحا، وحصل الترابط بين جملة الخبر والمبتدأ لوجود الضمير (الهاء) في لفظ (معه) العائد على المبتدأ، فالضمير الرّابط وجوده أكثر من ضروري في جملة الخبر ومن دونه تكون هذه الجملة أجنبية عن المبتدأ، ويصبح الكلام مفكّكاً لا معنى له لانقطاع الصّلة بين أجزائه، وهذا ما أكّده ابن يعيش في قوله:" وهذا الضمير- يقصد الضمير في جملة زيد قام أبوه- يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كلٌّ كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرا، وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ، ولا تكون خبرا عنه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد قام عمرو، لم يكن كلاما لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدٌّ من العائد..."[4]. واضحٌ من كلام ابن يعيش أنّ

[1] - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 85.
[2] - المرجع نفسه ، ج1 ، ص 86.
[3] - المبرد ، المقتضب ، ج4 ، ص 127- 128.
[4] - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1 ، ص 88 - 89.

حاجة جملة الخبر إلى رابط تأتي من كونها جملة غير مستقلة بمعناها فاحتاجت لغيرها. وهذا ما وقفنا عليه في الجمل الواقعة خبرا في سورة الأعراف التي وجدنا فيها جملة خبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ والضمير الرّابط يردان وَفق الأنماط الآتية:

1-1-1- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط متّصل، وهذا الضمير المتصل يأتي على صُوَّر بحسب العائد عليه:

- ضمير متصل (تاء الفاعل): ومنه قوله عزَّ وجلّ:﴿ **قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَبِكَلاَمِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ** ﴾ (الآية: 144). فجملة الخبر في هذه الآية هي (اصطفيتُك)، وهي جملة فعلية ماضوية وقد اتصل بها الضمير (تاء الفاعل) الدّال على المتكلم، وهذا الضمير يعود على ضمير متّصل آخر سبق ذكره كان مبتدأ في الأصل وهو (ياء المتكلم) المتصلة بـــ (إنّ)، وغنيّ عن البيان أنّ جملة (اصطفيتك) جملة مستقلة قائمة بذاتها؛ ولولا اتّصال (تاء الفاعل) بها لما صحَّ أن تكون خبرا لــ (إنّ)، ومن هنا ندرك قيمة هذا الضمير في ربط جملة الخبر بما كان أصله مبتدأ.

- ضمير متصل(نا) للمفرد المعظّم نفسه وجماعة المتكلمين، ومنه في السورة:﴿ **يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾ (الآية:27). في هذه الآية الكريمة نجد جملة (جعلنا) هي التي تتوفر فيها شروط النمط المذكور أعلاه، فهي جملة فعلية فعلها ماضٍ والضمير الرّابط فيها ضمير متصل وهو (نا) الدّال على المفرد المعظِّم نفسه، وهو هنا المولى تبارك وتعالى، وقد عاد هذا الضمير على ضمير آخر متقدِّم عليه هو نفسه في اللّفظ والقصد، وهذا من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الضمير الرّابط وإلاّ وقع اللّبس، فشرط الرّبط بالضمير" أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللّفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللّفظ نفسه وعلى المدلول نفسه"[1].

- ضمير متصل (هاء الغائب)، ومنه قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ (الآية: 43). فجملة خبر المبتدأ في هذه الآية هي (أُورِثتموها)، وهي جملة فعلية ماضوية، والضمير المتصل الرّابط

[1] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 137.

فيها هو (هاء) الغائب الواقع مفعولا به، وقد جاء هذا الضمير دالاًّ على المفرد المؤنث عائدا على المبتدأ اسم الإشارة (تلكم)، ومطابقا إيّاه في النوع والعدد. وإذا كانت المطابقة في النوع واضحة من خلال دلالة اسم الإشارة (تي) على التّأنيث؛ فإنّ المطابقة في العدد يوضِّحها البدل من اسم الإشارة (الجنة) على اعتبار أنّ (تي) تطلق على المفرد وعلى غيره. ونحن إذ نذكر المطابقة هنا لنؤكِّدَ وظيفتها في الرّبط إلى جانب الضمير؛ حيث لا يمكن أن يتم الرّبط بالضمير في غنى عن المطابقة.

- ضمير متّصل (واو الجماعة)، ومثاله:﴿ **وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُواْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يْؤْمِنُواْ فَاصْبِرُواْ حَتَّى يَحْكُمَ اللّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ** ﴾ (الآية:87). فجملة (آمنوا) وقعت في موضع الخبر للفعل الناسخ (كان)، وهذه الجملة فعلية ماضوية مشتملة على ضمير متصل هو (واو الجماعة) العائد على اسم الفعل الناسخ الّذي هو مبتدأ في الأصل، ومن ثَمَّ حصل الترابط بين جملة الخبر وما قبلها، وينبغي التنبيه هنا إلى أنّ واو الجماعة في هذا التركيب قد عاد على معنى (طائفة) لا على لفظها على تقدير جماعة أو فريق.

1-1-2- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط مستتر، ومن أمثلة هذا النمط في السورة قوله تعالى:﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:32). الشاهد في هذه الآية ورود جملة (حرّم زينة الله) خبرا للمبتدأ، وهي كما ترى جملة فعلية فعلها ماضٍ، وقد اشتملت على ضميرٍ مستترٍ جوازا في الفعل (حرّم) عائدٍ على المبتدأ اسم الاستفهام (من)، فربط بين جملة الخبر ومبتدئها، وخلّص التركيب من التفكّك. ومن هذا النمط أيضا قوله جلّ شأنه: ﴿ **وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَـذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَـا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ (الآية:156). فالضمير المستتر في الفعل (وسِعتْ) هو الرّابط الذي ربط جملة الخبر بالمبتدأ، وقد ورد الضمير هنا دالاًّ على المفرد المؤنث وهي الدّلالة نفسها التي نجدها في لفظ المبتدأ(رحمتي)، وهذا يدلّك على أنّ الضمير قد عاد على لفظ المبتدأ دون غيره، فكان الترابط متيناً والنّسج محكماً.

1-1-3- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط متصل، وقد أتى هذا الضمير وَفق هذا النّمط في المدوّنة على هذا النحو:

- ضمير متصل (هاء الغائب)، ومنه قول المولى عزّ وجلّ:﴿ **وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ**

وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴾ (الآية:58). جملة (البلد الطيب يخرج نباته بإذن ربّه) مكوّنة من مبتدأ ونعت للمبتدأ وجملة فعلية فعلها مضارع واقعة خبرا للمبتدأ؛ وقد اتصل بفاعل هذه الجملة ضمير (هاء) الغائب الدّال على المفرد المذكر، وهو دون شكٍّ يرجع إلى لفظ (البلد) الواقع مبتدأ، وبهذا الضمير تمّ الرّبط بين الخبر الجملة ومبتدئه، فلو لم يكن هذا الضمير موجودا لكان التفكّك على مستوى التركيب واضحاً والخلل بيّناً، والقرآن الكريم منزّه عن كلّ هذه العيوب. كما ورد ضمير (هاء) الغائب وَفق هذا التصنيف دالاّ على جمع المذكر ومن ذلك:﴿ **فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُوْلَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ**﴾ (الآية:37).فقد اتصل (هاء الغائب الدّال على جمع الذّكور بالفعل المضارع (ينالهم) الواقع خبرا لاسم الإشارة (أولئك)، والضمير المتصل عاد على هذا الأخير، فربط جملة الخبر بالمبتدأ.

- ضمير متصل (واو الجماعة)، ومن أمثلته في السورة:﴿ **يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (الآية:35)، فضمير (واو) الجماعة المتصل بالفعل المضارع (يحزنون) عائد على متقدِّم، وهو الضمير المنفصل (هم) الواقع مبتدأ، وبذلك يكون هذا الضمير المتصل قد وَصَلَ جملة الخبر بالمبتدأ. والضمير (واو) الجماعة ورد في مواضع كثيرة في سورة الأعراف، فقد أحصيت ما يزيد عن الأربعين موضعا جاء فيها هذا الضمير متّصلا بالفعل المضارع الواقع في موضع خبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ، أمّا إذا أحصينا وجود هذا الضمير بصرف النظر عن نوع الفعل المتصل به وعن موضعه؛ فإن العدد يتضاعف مرّات ومرّات، وهو أمر طبيعي طالما أنّ السورة تحكي قصص أمم غابرة، وخطابها في أغلب الأحيان موجّه إلى المؤمنين أو الكفار أو الناس كافة حسب المقام.

4-1-1- جملة فعلية مضارعية والضمير الرابط مستتر، وقد ورد هذا الضمير على صورتين:

- ضمير مستتر جوازا، نحو:﴿ **إِنَّ وَلِيِّيَ اللّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ** ﴾ (الآية:196). فجملة يتولّى جملة فعلية مضارعية وقد وقعت خبرا للمبتدأ مشتملة على ضميرٍ مستترٍ جوازاً عائد على المبتدأ مطابقا إيّاه في الإفراد والتّذكير، وبهذا الضمير ارتبطت جملة الخبر بالمبتدأ. ومنه أيضاً:﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ** ﴾ (الآية:117). فالضمير المستتر جوازاً في الفعل المضارع (تلقف) هو الذي ربط جملة الخبر بالمبتدأ

من حيث إن هذا الضمير عاد على المذكور المتقدِّم ووافقه في الإفراد والتأنيث.

- ضمير مستتر وجوبا، نحو قوله جلّ شأنه: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾ (الآية:59). فالفعل المضارع (أخاف) وقع في موضع الخبر لما أصله مبتدأ، وقد اشتمل على ضمير مستتر وجوبا دالٍّ على المتكلم المفرد، هذا الضمير هو الّذي عاد على ياء المتكلم المتصلة بـــ (إنّ)، فتمّ بذلك الترابط بين الخبر الجملة والاسم الّذي قبلها. وقد ورد هذا الضمير المستتر وجوبا في آيات أخرى دالاًّ على جماعة المتكلمين، ومن ذلك:﴿ **قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وِإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ** ﴾ (الآية:66). في هذه الآية الكريمة تكرّر الضمير المستتر وجوبا الدّال على جماعة المتكلمين في موضعين. ففي الموضع الأوّل اشتمل عليه الفعل المضارع (نراك) الواقع خبرا للأداة الناسخة، وقد عاد هذا الضمير المستتر على اسم (إنّ) فربط خبر(إنّ) باسمها، وتلك هي الوظيفة الأساسية المنوط بها. وفي الموضع الثاني تضمّنه الفعل المضارع (نظنُّك)؛ ولو لم يكن هذا الضمير المستتر مقدَّرا لكانت جملة الخبر غريبة عمّا قبلها. كما يأتي ضمير جماعة المتكلمين المستتر وجوبا دالاًّ على المفرد المعظِّم نفسه، وهو كثير في القرآن الكريم، وسياق الحال هو الّذي يدلّ عليه، ومن أمثلته في المدوّنة قوله جلّ وعلا:﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ** ﴾ (الآية:170). فالضمير المستتر وجوبا في الفعل المضارع (لا نضيع) دالٌّ على المفرد المعظّم نفسَه وعائدٌ على الضّمير المتصل بـــ (إنّ) الدّال هو كذلك على المفرد المعظِّم نفسه، وهو ههنا المولى تبارك وتعالى، والذي دلّنا على ذلك هو سياق الحال، فالله عزّ وجلّ هو الذي يجازي الذين يمسّكون بالكتاب ويقيمون الصلاة، وقد تنزّه سبحانه وتعالى على أن يشاركه في هذا الأمر ولا في غيره شريك.

والضمير المستتر بنوعيه (جوازا ووجوبا) عدَّه الدكتور مصطفى حميدة قرينة معنوية لا قرينة لفظية، وهو رأي بناه على فكرة أن الرّبط علاقة تصطنعها اللّغة بطريق اللّفظ، والارتباط علاقة تنشئها اللغة دون أن يشير إليها لفظ، ومن ثَمّ ذهب إلى القول:" والّذي أرتضيه وأطمئن إليه أنّ تقدير الضمير المستتر إنما هو قرينة معنوية على نشوء ارتباط، وأنّ وجود الضمير البارز إنما هو قرينة لفظية على نشوء ربط"[1]. ولكن الضمير المستتر سواء أكان قرينة معنوية أم قرينة لفظية فإنّه في جميع حالاته يبقى يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها الضمير البارز، ومن هنا يمكننا القول إنّ

---

1 - مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية ، ص 155.

التصنيف الذي ذكره الباحث هو تصنيف شكلي، لأنه ليس ثمّة ما يمنع هذا الضمير المستتر من أداء وظيفة الرّبط على غرار ما تقوم به الضمائر البارزة. ثم إنّ الدكتور مصطفى حميدة يقع في تناقض مع نفسه، فهو من جهة يرى أنّ فكرة تقدير الضمير المستتر هي من اختراع النحاة، وأنّ البنية الصرفية للفعل تغني عن تقدير ضمير رابط[1]، ومن جهة أخرى يُقرُّ بدور هذا الضمير المستتر في نشوء علاقة بين جملتين منفصلتين يسميها هو علاقة ارتباط، مؤكِّداً في الوقت ذاته على ضرورة الاحتفاظ بفكرة التقدير حتى لا تختل علاقة الإسناد، وفي هذا الشّأن يقول:" إنّ تقدير الضمير المستتر ضرورة يُحتِّمها التّحليل النّحوي للجملة العربية؛ ففي قولنا: (خُذْ)، يصبح تقدير الضمير ضروريا من الناحية الدلالية، وإلاّ كان الفعل حدَثاً دون مُحدِث، وكان الإسناد مفتقرا إلى مسند إليه، كما أنّ تقدير الضمير هنا يُحتِّمه القياس النحوي ويشير إليه.."[2].

1-1-5- جملة اسمية والضمير الرابط منفصل، نحو:﴿ **وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ** ﴾ (الآية:179). فجملة (هم الغافلون) جملة اسمية وقعت خبرا للمبتدأ اسم الإشارة (أولئك)، وقد اشتملت هذه الجملة على ضمير منفصل رجع إلى المبتدأ ووافقه في النوع والعدد، فحصل بذلك الترابط بين الخبر الجملة ومبتدئه، وهذا الضمير المنفصل له وظيفة أخرى غير الرّبط سوف نشير إليها لّما نتحدّث عن الرّبط بضمير الفصل، كما ينبغي أن ننبه إلى أننا قد ذكرنا هنا الوجه الإعرابي الذي يخدم النمط المقصود (جملة الخبر اسمية والضمير الرّابط منفصل).

1-1-6- جملة اسمية منسوخة بفعل ناسخ والضمير الرابط متصل، وجاء هذا الضمير على صورتين:

- ضمير متصل(نا) لجماعة المتكلمين، نحو قوله جلّ شأنه:﴿ **فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا إِلاَّ أَن قَالُواْ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ** ﴾ (الآية:05). فجملة (كنّا ظالمين) هي الجملة الاسمية المنسوخة بالفعل الناقص (كان) الذي اشتمل على الضمير المتصل (نا) الدّال على جماعة المتكلمين، وقد عاد هذا الضمير على ضمير آخر سبق ذكره الواقع اسماً لـــ (إنّ) فتمّ بذلك الرّبط بين الجملة التي حلّت محل الخبر المفرد وما قبلها.

[1] - أنظر : المرجع السابق ، ص 153 ، 196.
[2] - المرجع السابق ، ص 154.

- ضمير متصل (واو الجماعة)، ومنه قوله تعالى:﴿ **فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّه كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاته أُوْلَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ**﴾ (الآية:37). الجملة المقصودة في هذه الآية وَفق النمط المذكور هي (كانوا كافرين)، فهذه الجملة مستقلة بذاتها ولولا الضمير (واو) الجماعة المتصل بالفعل الناسخ والذي عاد على اسم (أنّ) لكانت هذه الجملة أجنبية عمّا قبلها لعدم وجود ما يربطها به.

وما يُمكن أن يُستنتج من الأنماط السابقة لجملة الخبر والضمير الرّابط فيها أنّ هذا الأخير قد طابق العائد عليه في الإفراد والتّذكير وفروعهما، ولذلك فإنّ الضمير وحدَه لا يكفي ليحصلَ التّرابط بين جملة الخبر والمبتدأ أو ما أصله مبتدأ، بل لابدّ من أن تحصل المطابقة بين الضمير والعائد إليه، والمطابقة -كما ذكر سلفا- كان قد عدّها الدكتور تمّام حسّان في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" واحدة من القرائن اللفظية التي تساهم مع غيرها من القرائن في أمن اللّبس وجلاء المعنى؛ قبل أن يُصنّفها في كتابه "الخلاصة النحوية" نوعاً من أنواع الرّبط سمّاه "الرّبط بالمطابقة"، فمثلاً جملة الخبر السابقة (كانوا كافرين) اتصل بها الضمير العائد واو الجماعة الدّال على جمع المذكر، وقد عاد هذا الضمير على اسم (أنّ) الّذي هو مبتدأ في الأصل وطابقه في النوع والعدد، والرّبط هنا بين جملة الخبر وما أصله مبتدأ تم بواسطة الضمير العائد كما بيّنّا، وهو ربط تمّ على مستوى التركيب، واكتملت علاقة الرّبط لّما طابق (واو) الجماعة العائد عليه في النوع والعدد، والرّبط هنا تمّ على مستوى الدّلالة. ويتّضح ممّا سبق أنّ الرّبط بالضّمير العائد يتم على مستويين، على المستوى التركيبي من خلال ربطه الجملة المشتمل عليها بما قبلها، ويتمّ أيضاً على المستوى الدّلالي من خلال المطابقة بين الضّمير الرّابط والمرجع الذي يعود عليه داخل البنية اللغوية.

والآن وبعد أن أشرنا إلى أنماط الرّبط بالضمير في جملة الخبر كما وردت في السورة خليق بنا أن نضع هذه الأنماط الموجودة في نظرية النحو العربي في ضوء معطيات النظرة اللسانية النصية، ولتوضيح ذلك نأتي بالنموذج التالي من المدوّنة:﴿ **وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ (الآية:156). لقد تضمنت هذه الآية الكريمة ثلاث جمل وقعت خبرا، اثنتان منها خبرا للمبتدأ وهما الجملتان الثانية والثالثة، وواحدة وقعت خبرا للأداة النّاسخة (إنّ) وهي الجملة الأولى، وكلٌّ واحدة من هذه الجمل الثلاث قد اشتملت على ضمير

عائد على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ فربطه بجملة الخبر، وهو في الجملة الأولى الضمير المتصل (نا)، وفي الجملة الثانية الضمير المتصل (هاء الغائب)، وفي الجملة الثالثة ورد مستتراً في الفعل(وَسِعتْ). إنّ هذا الضمير المتضمن في جملة الخبر والعائد على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ يُعبَّر عنه في لسانيات النص بـــ (المحيل)، والعائد عليه يُعبَّر عنه بـــ (المحال إليه)، والمحيل والمحال إليه هما الطرفان الأساسيان اللّذان يُشكّلان معاً ما يسمّى بـــ (علاقة إحالة)، والإحالة كما قدّمنا في الفصل النظري هي من أهم أدوات الاتّساق حيث تقوم بوظيفة الرّبط بين العناصر اللّغوية. وإذا كان الضمير في ضوء نظرية النحو العربي هو من أهم الرّوابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ، فإنّه من منظور لسانيات النص يُعدُّ من أهم عناصر الإحالة، غير أنّ الرّبط أو الاتّساق لا يَتِمّ بالضمير وحدَه، بل لابدّ من وجود عائد إليه، فالاتساق المُحقّق في جملة (إنّا هدنا إليك) حاصل بوجود العنصرين (المحيل) وهو الضمير (نا) المتصل بالفعل، و(المحال إليه) وهو الضمير (نا) المتّصل بـــ (إنّ)، وفي غياب أحد هذين العنصرين لا يمكن الحديث عن علاقة اتساق. والشّيء نفسه بالنّسبة للجملتين الأُخْريين، فالضمير (هاء الغائب) في الجملة الثانية المتصل بحرف الجر هو (المحيل)، والمبتدأ (عذابي) هو (المحال إليه)، وفي الجملة الثالثة نجد الضمير المستتر في الفعل (وَسِعتْ) هو (المحيل)، والمبتدأ (رحمتي) هو (المحال إليه)، وهذا الأمر ينسحب على كلّ أنماط الرّبط في جملة خبر المبتدأ المذكورة آنفا في سورة الأعراف، بل ينسحب على كلّ جملة وقعت خبرا مهما كان نمطها. ويُلاحَظ على الضمير المشتملة عليه جملة الخبر أنّه يعود دائما على شيء تقدّم ذكره، والعَوْدُ على متقدّم يسميه علماء النص إحالة قبلية أو إحالة إلى سابق، بمعنى أنّ المحال إليه يأتي متقدّماً والمحيل يرد متأخِّراً عنه. ولّما كان العائد عليه مبتدأ أو ما أصله مبتدأ مذكوراً في التراكيب السابقة، فإنّ هذا يُصنَّف ضمن نوع آخر من أنواع الإحالة يُسمّيها هاليداي ورقية حسن بالإحالة الدّاخلية أو الإحالة النصية، بمعنى أنّ العائد إليه في مثل هذا النوع من الإحالة ينبغي أن يكون موجودا داخل النص وليس خارجه، والإحالة بنوعيها (القبلية والداخلية) هي الغالبة في سورة الأعراف. وإذا تأمّلنا السورة فإننا نجد ضمير الغائب بفروعه هو الذي ساهم في تجسيد هذين الضربين من الإحالة، ومن ثَمّ كان دوره بارزا في اتّساق النّص القرآني، ومساهمة ضمير الغائب في الاتّساق أكثر من غيره حقيقة أكّدها هاليداي وحسن في قولهما:" حين نتحدث عن الوظيفة الاتساقية لإحالة الشخص (أي الضمير المحيل إلى الشخص أو الشيء) فإنّ صيغة الغائب هي التي نقصد على

الخصوص"[1]. وما ذكره الباحثان نجد له نظير في كتب التراث النحوي العربي، فقد انشغل النحاة بـــ (هاء) الغائب، وتحدثوا عن ذكرها وحذفها في جمل الخبر والنعت والصلة، و لم يكن انشغالهم بها إلا لأنهم قد أدركوا وظيفتها في الربط بين أجزاء التركيب. ولا يعني هذا أن ضمائر المتكلم والمخاطب غير معنية بأداء وظيفة الاتساق؛ فهي تقوم بهذا الدور؛ ولكن ليس بالدّرجة نفسها التي يقوم بها ضمير الغيبة.

1-2- الرّبط بالضمير في جملة النعت: النعت واحد من التوابع الخمسة (النعت، التوكيد، البدل، عطف البيان، وعطف النّسق). والتابع عند جمهور النحاة هو" الاسم المُشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً"[2]. والنعت بوصفه تابعاً فإنّه يرتبط بمتبوعه، وهذا الارتباط قد لا يحتاج إلى واسطة لفظية وهو الأمر الحاصل في علاقة النعت المفرد بمنعوته، أمّا إذا وقع النعت جملة شأنه في ذلك شأن الخبر؛ فلابدّ من أن تشتمل جملته على رابط لفظي يربطها بالمنعوت، وهذا الرّابط هو الضمير، وقد مثّل له سيبويه بالجملة الفعلية، فقال:"...وذلك قولك: أزيد أنت رجلٌ تضربه، وأكلُّ يومٍ ثوبٌ تلبسه، فإذا كان وصفا فأحسَنُه أن يكون فيه الهاء..."[3]. فالضمير المتصل (هاء) الغائب في الفعلين (تضربه ، تلبسه) هو الرّابط اللّفظي الذي وصل جملة النعت بالمنعوت. وقد نصّ ابن هشام على أنّ جملة النعت من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بالمنعوت، وهذا الرّابط لا يكون إلاّ ضميرا، وفي هذا يقول:"...الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلاّ الضمير، إمّا مذكورا، نحو: ﴿ **حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ** ﴾ (الإسراء:93). أو مقدّرا...كقوله: (من الكامل)

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ

أي هو عارُ.."[4]. وهذا الضمير الرّابط ما من نحوي تناول هذا المبحث إلاّ وأكّد ضرورة ووجوب اشتمال جملة النعت عليه، قال الإمام السيوطي (ت 911 هـــ):"جملة الصّفة ولا يربطها إلاّ الضمير"[5]. وقال المرادي (ت 749 هـــ):" الجملة المنعوت بها لابدّ من اشتمالها على ضمير يربطه بالمنعوت"[6].

ولّما عدت إلى سورة الأعراف متتبّعاً إيّاها آية آية وجدت جملة النعت والضمير العائد فيها على

---

1 - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 18.

2 ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج2 ، ص 199 ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان 2003م.

3 - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 128.

4 - ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص 578.

5 - السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج1 ، ص 216.

6 - المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج3 ، ص 953.

المنعوت يردان وفق الأنماط الآتية:

1-2-1- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط متصل، وهذا الضمير يأتي على صُوّر:

- ضمير متصل(هاء الغائب)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَن آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ (الآية:123).

الشاهد في هذه الآية ورود الجملة الفعلية الماضوية (مكرتموه) في موضع النعت للاسم النكرة (مكر)، وقد اشتملت هذه الجملة على ضمير الغائب المتصل الدّال على المفرد المذكر، وهو الضمير الّذي ربط جملة النعت بمنعوتها، ومن دون هذا الضمير ما كان ليحصل الرّبط بين النعت ومنعوته.

- ضمير متصل (واو الجماعة)، مثل:﴿ **فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُواْ الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الأدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يِقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ**﴾ (الآية:169). في هذه الآية نجد الضمير (واو الجماعة) المتصل بالفعل الماضي (ورثوا) هو الذي ربط جملة النعت بالاسم النكرة (خَلْف)، ولولا وجود هذا الضمير لانفصمت العلاقة بين النعت ومنعوته، ولكانت جملة النعت منفصلة عمّا قبلها.

2-2-1- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط مستتر، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **قَالَ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّن الْجِنِّ وَالإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِن لاَّ تَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:38). فالضمير المستتر في الفعل الماضي (خلت) المسبوق بالأداة قد التي تفيد هنا التحقيق هو العائد على الاسم النكرة (أُمَم) وقد طابقه في النوع والعدد؛ على أنّ المطابقة في العدد تمت على مستوى معنى الاسم النكرة لا على لفظه، ومن ثَمّ تمّ رأب صدع الانفصال بين النعت الجملة ومنعوته من خلال وجو الضمير المستتر.

3-2-1- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط متصل، وقد جاء هذا الضمير وفق النمط المذكور على هذا النحو:

- ضمير متصل(هاء الغائب)، نحو:﴿ **أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُواْ شُرَكَاءكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنظِرُونِ**﴾ (الآية:195). فكل جملة من الجمل المعلمة بخط تحتها هي نعت للاسم النكرة قبلها، فجملة (يمشون بها) نعت لـــ (أرجل)، وجملة (يبطشون بها) نعت لـــ (أَيْد)، وجملة (يبصرون بها) نعت

لــ (أعين)، وجملة (يسمعون بها) نعت لــ (آذان)، وجميع هذه الجمل فعلية مضارعية اشتملت كلٌّ واحدة منها على ضمير (هاء الغائب) المتصل بحرف الجر (الباء)، وقد دلّ هذا الضمير من حيث البنية الصّرفية على المفرد المؤنث فطابق بذلك العائد عليه كلٌّ لما ورد قبله، وتحقّق بذلك الرّبط بين النعت الجملة ومنعوته، ويُلاحَظ أنّ المنعوت في هذه الجمل قد دلّ على الجمع من حيث لفظُه وعلى المفرد من حيث معناه، ولذلك فإنّ الضمير من حيث المطابقةُ في العدد قد عاد على معناه لا على لفظه.

- ضمير متصل (واو الجماعة)، نحو قوله تعالى:﴿ **يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (الآية:35). يلاحظ في هذه الآية الكريمة أنّ جملة (يَقُصُّون) هي التي وقعت نعتا للاسم النكرة (رُسُل)، وهي كما ترى جملة فعلية مضارعية اتّصل بها (واو الجماعة) العائد على منعوتها، ولولاه لظلّت جملة النعت منفصلة عمّا قبلها، مفتقرة إلى ما يربطها بمنعوتها. وهذا الضمير كما هو ظاهر قد وافق العائد عليه في النوع والعدد، فإن لم يطابقه في اللفظ ففي المعنى، ومثال ذلك قوله جلّ ثناؤه:﴿ **وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ**﴾ (الآية:159). فــ (واو الجماعة) المتصل بجملة النعت (يهدون) يعود على الاسم النكرة (أمّة) وهذا الاسم في لفظه دالٌّ على المفرد المؤنث بينما معناه يدلُّ على الجماعة من الناس، وبناءً على ذلك فإنّ الضمير المتّصل (واو الجماعة) قد وافق المنعوت- من حيث النوع والعدد- في معناه لا في لفظه. وقد يكون المنعوت محذوفا؛ فيبقى الضمير العائد في جملة النعت دالاًّ عليه، ومن ذلك في السورة:﴿ **قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَآئِنِ حَاشِرِينَ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ** ﴾ (الآيتان:111، 112). فجملة (يأتوك) نعت ثانٍ للمنعوت المحذوف و(واو الجماعة) عائد على المحذوف، والتقدير : وأرسل في المدائن رجالاً حاشرين يأتوك بكلِّ ساحر عليم[1]. فأنت ترى كيف أنّ العربية تلجأ إلى الضمير في هذه الجملة وأمثالها لرأب صدع الانفصال بينها وبين ما قبلها.

1-2-4- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط مستتر، من ذلك في المدوّنة:﴿ **قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلاَلَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾ (الآيتان:61،62). جملة النعت في هاتين الآيتين الكريمتين هي (أُبَلِّغُكم رسالاتِ

[1] - انظر: بهجت عبد الواحد صالح ، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، ج4 ، ص 53 ، دار الفكر ، عمان ، الأردن، ط1 ، 1993م.

ربِّي)، فقد وقعت هذه الجملة نعتاً للاسم النكرة (رَسُول) وقد اشتمل فعلها المضارع على ضمير مستتر وجوبا دالٍّ على المفرد المتكلّم عائد على المنعوت، فربط بذلك بين جملة النعت ومنعوتها.

1-2-5- جملة اسمية والضمير الرّابط متصل، وقد ورد هذا الضمير على صيغة (هاء الغائب)، مثل:﴿ **وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ** ﴾ (الآية:148). الجملة الاسمية الواقعة نعتاً في الآية هي (له خُوار)، فالجار والمجرور متعلقان بخبر مقدَّم محذوف، و(خُوار) مبتدأ مؤخَّر، ويُلاحَظ أنّ هذه الجملة مشتملة على ضمير (هاء الغائب) المتصل بحرف الجر، وهو الضمير الذي وصل النعت الجملة بالاسم النكرة الموصوف بها من خلال عودته على المنعوت ومطابقته في الإفراد والتذكير، كما ورد ضمير (هاء الغائب) – وفق هذا النمط- دالاًّ على جمع المذكر، نحو:﴿ **وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾ (الآية:164). ففي هذه الآية يُلاحَظ أن الجملة الاسمية التي وقعت نعتاً هي (اللّهُ مُهْلِكُهُم) والضمير (هاء الغائب) الدّال على جمع المذكر المتصل بخبر المبتدأ هو الرّابط الذي ربط جملة النعت بمنعوتها الاسم النكرة (قوماً)، ولفظ (قوما) من حيث لفظه يدلّ على المفرد المذكر؛ بينما معناه يشير إلى جمع الذكور، وإلى معناه عاد الضمير. ولولا الضمير الرّابط لظلت جملة النعت منفصلة عن المنعوت من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة. ويلاحظ أن العائد قد طابق العائد إليه في النوع والعدد، وإن لم تحصل المطابقة على مستوى اللفظ فقد تمت على مستوى المعنى.

إنّ أنماط الرّبط بالضمير في جملة النعت كما وردت في المدوّنة إذا ما وضعناها في ضوء مباحث لسانيات النّص فإنّها لا تكاد تخرُج عمّا قلناه في الرّبط بالضمير في جملة الخبر، ولتوضيح ذلك نورد النموذج الآتي:﴿**وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ (الآية:52). هذه الآية الكريمة تضمّنت جملتي نعت، الجملة الأولى فعلية ماضوية مشتملة على الضمير المتصل (هاء الغائب) والعائد على المنعوت الاسم النكرة (كتاب)، أمّا الجملة الثانية فهي فعلية مضارعية وقد اشتملت هي أيضا على ضمير متّصل (واو الجماعة) الّذي رجع إلى المنعوت (قوم)، وهذان الضميران كلٌّ في جملته يسمّيه النحاة العرب رابطا، والعائد إليه في جملة النعت يُسمُّونه متبوعا إذا قصدوا التعميم، ومنعوتاً إذا قصدوا التخصيص. وهذا الضمير الّذي يُسمّيه النحو العربي رابطا يطلق في لسانيات النّص على (المحيل)، وما يَدعوه النّحاة العرب متبوعا أو منعوتا يُسمّى في مباحث علم اللغة النصي بـــ (المحال إليه)، وبوجود المحيل والمحال إليه تتشكّل

علاقة الإحالة التي هي من أهم أدوات الاتّساق النّصّي الناتج عن ربط أحد العنصرين بالآخر. وجملة النعت في العربية بوصفها تابعا فهي تأتي بعد المتبوع، وهذا يعني أنّ الضمير المشتملة عليه هذه الجملة يرجع إلى متقدّم، هذا الضّرب من الرّجوع هو الّذي يُسمّى في لسانيات النّص بالإحالة القبلية أو الإحالة إلى سابق، والسّابق ههنا هو المنعوت في اصطلاح النحاة العرب، ولّما كان هذا المنعوت موجودا في نصِّ الكلام فالإحالة نصّية، أي أنها تمت داخل النص، و لم نحتج إلى المقام أو السّياق الخارجي لتعيين المحال إليه. ولّما كانت هذه الإحالة على مستوى جملة واحدة حتى وإن كانت هذه الجملة مركبة كما يسمّيها نحاتنا القدماء، فإنّ الإحالة ههنا من حيث المدى تسمّى إحالة قريبة، بمعنى أن الرّبط أو الاتّساق تمّ على مستوى الجملة و لم يتم على مستوى أكبر.

1-3- الرّبط بالضمير في جملة لحال: أجمع جمهور النّحاة على مجيء الحال جملة تقع موقع المفرد؛ فتنوب عنه، كما أجمعوا على أنّ هذه الجملة الحالية تأتي من حيث الترتيب بعد معرفة، يقول المبرد:" وإنما تكون الجمل صفاتٍ للنكرة، وحالاتٍ للمعرفة"[1]. وضرب لذلك مثالا، فقال:" وتقول: مررت بعبد الله يبني دارَه، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال، كما تقول: مررت بعبد الله بانياً دارَه"[2]. وعدّ ابن هشام الجملة الحالية من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بالاسم المعرفة الذي هو صاحب الحال. والرّابط هو الضمير – بارزا أو مستترا- أو واو الحال أو الضمير وواو الحال معا، قال ابن يعيش:" فإذا وقعت الجملة حالاً فلابدّ فيها ممّا يعلّقها بما قبلها ويربطها به لئلاّ يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين، إمّا الواو، وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها"[3]. فمثال الضمير قول المتنبي في وصف جيش الرّوم :(من الطويل)

أتــوك يجــرون الحديد كأنما سروا بجيــادٍ ما لهن قوائـــم[4]

فالجملة الحالية في هذا البيت هي (يجرّون)، وقد اشتملت على الضمير البارز (واو الجماعة) الذي يربط الحال بصاحبها في الجملة المتقدمة عليها وهو (واو الجماعة) في الفعل(أتوك). ومثال اجتماع الضمير و(واو) الحال معاً في الجملة الحالية قول المتنبي مخاطباً سيف الدولة: (من الطويل)

وقفت وما في الموت شكٌّ لواقف كأنّك في جفن الرّدى وهو نائم[5]

فجملة (وهو نائم) هي الجملة الواقعة في موضع الحال، والشاهد فيها هو اشتمالها على رابطين

---

[1] - المبرد ، المقتضب ، ج4 ، ص 123.
[2] - المرجع نفسه ، ج4 ، ص 123.
[3] - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2 ، ص 66.
[4] - ديوان المتنبي ، ص 386 ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د.ط.ت).
[5] - المرجع نفسه ، ص 387.

(واو) الحال والضمير المنفصل(هو)، وكلاهما ربط جملة الحال بما قبلها وذلك بعودتهما على صاحب الحال الواقع مضافا إليه. وبالعودة إلى المدوّنة فإنّنا نجد جملة الحال والضمير الرّابط يردان فيها وَفق الأنماط الآتية:

1-3-1- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط متصل، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ** ﴾ (الآية:12). فالحال في هذه الآية الكريمة هي جملة (خلقتني)، وهي جملة فعلية فعلها ماضٍ، وقد اشتملت على الضمير المتصل الدّال على المفرد المتكلم، فهذا الضمير هو الّذي عقد صلة الرّبط بين جملة الحال والجملة التي قبلها المشتملة على صاحب الحال الواقع مبتدأ، فلو لم يكن الضمير موجوداً لظلّت الجملتان منفصلتين، ولم يُؤمَن اللّبس، إذ الأصل في الجمل الانفصال لولا نشوء الرّبط.

1-3-2- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط مستتر، نحو:﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:187). فالجملة الفعلية الماضوية(ثَقُلَتْ) هي الواقعة في موضع الحال والذي ربطها بصاحبها هو الضمير المستتر في الفعل. وبذلك امتنع انفصال الجملة الحالية عن الجملة المشتملة على صاحب الحال، ويلاحظ أنّ صاحب الحال قد تكرّر ذكره قبل مجيء الجملة الحالية خمس مرّات، ورد أوّلاً اسماً ظاهرا ثم أعيد ذكره بواسطة الضمير المتصل هاء الغائب الدال على المفرد المؤنث أربع مرات، والضمير الرّابط يعود على هذه جميعا، ومن هنا ندرك وظيفة هذا العائد في بناء التركيب اللغوي وإبعاده عن التفكك والفساد.

1-3-3- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط متصل، وقد ورد هذا الضمير على صورتين:

- ضمير متصل (واو الجماعة)، ومنه:﴿ **وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ (الآية:74). في هذه الآية نجد جملة (تتخذون) هي الجملة الحالية التي بيّنت هيئة الاسم المعرفة قبلها، وهو ههنا الضمير المتصل بالفعل (بوّأكم)، وقد اشتملت جملة الحال على ضمير(واو الجماعة) المتصل بالفعل المضارع، هذا الضمير هو العائد على صاحب الحال، وبواسطته تم نسج العلاقة الترابطية بين الجملتين جملة الحال والجملة المشتملة على صاحب الحال.

- ضمير متصل (هاء الغائب)، نحو قوله تبارك وتعالى:﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ (الآية:43).

الجملة الحالية التي وقعت موقع المفرد في الآية الكريمة هي الجملة الفعلية المضارعية (تجري من تحتهم الأنهار)، وقد اشتملت على الضمير المتصل (هاء الغائب) الدّال على جمع المذكر الواقع مضافا إليه، والّذي عاد على صاحب الحال الواقع هو أيضا مضافا إليه، وإذا أردنا أن نعرف قيمة هذا الضمير العائد في الرّبط فما علينا سوى حذفه ثُمّ نرى كيف يحدث الانفصال بين الجملتين، وكيف تمتد يدُ التفكّك إلى التركيب اللّغوي.

1-3-4- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط مستتر، ومنه قوله تعالى:﴿ **يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾ (الآية: 27). جملة الحال في الآية الكريمة هي (ينزع)، وهي كما نرى جملية فعلية فعلها مضارع اشتمل على ضمير مستتر جوازا تقديره(هو) يعود على صاحب الحال (الشيطان)، وبهذا الضمير المستتر تم نسج علاقة الرّبط بين الجملتين.

1-3-5- جملة اسمية والضمير الرّابط منفصل، نحو قوله جلّ وعلا:﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ (الآية:04). جملة (هم قائلون) هي الجملة الاسمية الواقعة حالاً، والضمير المنفصل (هم) المشتملة عليه هذه الجملة؛ هو الرّابط الذي يربط جملة الحال بصاحبها، ولأنّ هذا الضمير يدلّ من حيث بنيتُه الصرفية على جمع المذكر، ولأنّه لا وجود في البنية السطحية –في تركيب هذه الآية– لعائد عليه يطابق العائد في التذكير والجمع؛ فكان لابدّ من تقدير مضاف محذوف قام المضاف إليه مقامه، والتقدير: أهل قرية... ثُمّ أُعيدَ الضمير الرَابط على هذا المحذوف، ولو لم نقم بهذا التقدير لما ارتبطت جملة الحال بما قبلها ولحدث الانفصال، وأصاب التركيب الخلل والفساد. ويلاحظ أن الضمائر العائدة على الاسم الظاهر (قرية) مرّة تعود عليه، ومرّة تعود على شيء محذوف متعلق به، وهذه السّعة والحرّية في عودة الضمير قلّما نجدها في لغة أخرى غير العربية.

1-3-6- جملة اسمية والضمير الرّابط متصل، نحو:﴿ **وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ** ﴾ (الآية:154). الجملة الاسمية

الواقعة حالاً في الآية هي (وفي نسختها هدى)، وتتشكل هذه الجملة من جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف ومبتدأ مؤخّر، والذي يربط هذه الجملة بصاحب الحال هو الضمير المتصل (هاء الغائب)، فلولاه لما حصل هذا الترابط والتماسك بين جملة الحال والجملة المشتملة على صاحبها، وقد تأكَّد هذا الرّبط أكثر بوجود واو الحال، ويكثر اجتماع الرّابطينِ الضمير وواو الحال في الجملة الحالية إذا كان الضمير الرّابط منفصلا، ومن أمثلته قول المولى عزّ وجلّ:﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِالآخِرَةِ كَافِرُونَ** ﴾ (الآيتان:44،45). فالشاهد في هذه الآية هو اجتماع الضمير المنفصل وواو الحال في الجملة الحالية، وكلٌّ منهما ساهم في ربط الحال الجملة بصاحبها. أمّا الرّبط بواو الحال وحدها دون الضمير فسوف نتناول ذلك في الفصل الثاني الذي خصّصناه للرّبط بالأدوات.

هذه هي أشكال الرّبط بالضمير في جملة الحال الواردة في السورة ، والسؤّال الّذي يُطرح الآن هل لأشكال الرّبط المذكورة علاقة بما أفرزه الدرس اللّساني النّصّي من نتائج؟ لإيضاح ذلك نورد النموذج التالي:﴿ **مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ (الآية:186). الحال في هذه الآية الكريمة هو جملة (يعمهون)، وقد اتّصل بها واو الجماعة الّذي يعود على صاحب الحال وهو الضمير المتصل بالفعل (يَذَرُهم)، ولولا هذا الضمير الذي اشتملت عليه جملة الحال لما حصل هذا الترابط والتّماسك بين جملة الحال والجملة المشتملة على صاحب الحال. ولمّا كانت جملة الحال هنا لا تختلف عن جملة النعت في شيء سوى أنّ الأولى تأتي مبيّنة هيئة الاسم المعرفة الّذي يرد قبلها، والثانية تأتي لِتصِفَ النكرة، فإنّ كل ما أوردناه عن علاقة الرّبط بالضمير في جملة النعت بمباحث لسانيات النّص يصدق تماماً على الرّبط بالضمير في جملة الحال. فالضمير (واو الجماعة) في الجملة الحالية السّابقة الّذي يُسَمِّيه نحاة العربية رابطاً هو نفسه الّذي يُسمّى محيلاً في لسانيات النّص، وقد أحال إحالة قبلية على صاحب الحال الّذي هو نفسه المحال إليه، ولمّا كان المحال إليه موجودا في نصِّ الآية فالإحالة نصّية، وهي من حيث المدى إحالة قريبة لأنّ الرّبط تمّ على مستوى الجملة لا على مستوى النّص. وإذا كان الرّبط بالضمير هو عماد نظرية الرّبط في النّحو العربي فإنّه بالمقابل يشكّل أهم عناصر الإحالة في لسانيات النّص، والإحالة كما هو معروف هي من أهم أدوات الاتساق النصي. ومن هنا ندرك العلاقة الوثيقة بين المفاهيم الواردة في نظرية النّحو العربي وبين التصوّرات التي جاءت بها اللّسانيات النّصية.

1-4- الرّبط بالضمير في جملة الصلة: يقصد بجملة الصلة ههنا الجملة الواقعة صلة للموصول الاسمي، ويسميها سيبويه في بعض المواضع حشوا[1]، وهذه الجملة يؤتى بها لتزيل الإبهام عن الاسم الموصول، فتوضّحه، قال المبرّد: " واعلم أنّ الصّلة موضّحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي، لم يَدْلُلْك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، أو مررت بالذي من حاله كذا وكذا، أو بالذي أبوه منطلق، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليدَ عليه"[2]. فالصِّلة إذاً هي التي تحدّد مدلول الموصول الاسمي وتجعله واضح المعنى، ولابدّ لهذه الجملة من أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول، وفي هذا يقول صاحب المقتضب:" وقد أعلمتك أنّ (الذي) يوصل بالفعل والفاعل، وبالابتداء والخبر، والظرف، ولابدّ في صلة (الّذي) من راجع إليه يوضّحه، فإذا قلت: رأيت الّذي قام، فاسمه في قام..."[3]. فهذا الرّاجع إلى الموصول الاسمي (الَّذي) هو العائد أو الرّابط لأنه يعود على الاسم الموصول ويربطه بجملة الصلة، وما ذكره المبرّد عن الاسم الموصول (الّذي) ينسحب – بالطبع – على كل الأسماء الموصولة الأخرى. واشتمال جملة الصّلة على ضمير يربطها بالاسم الموصول أمر نصّ عليه ابن هشام في مبحث "الأشياء التي تحتاج إلى رابط"، حيث عدّ جملة الصلة منها؛ وفي ذلك يقول:" الجملة الموصول بها الأسماء لا يربطها غالبا إلاّ الضمير، إمّا مذكورا نحو:﴿ **وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ** ﴾ (يس:35) ﴿ **وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ** ﴾ (الزخرف:71). وإمّا مقدّرا نحو:﴿ **أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ (مريم:69)..."[4]. فالضمير المذكور العائد على الاسم الموصول في الآية الأولى هو (هاء الغائب) المتصل بالفعل (عمل) والواقع مفعولا به للفعل عمل، والضمير الرّابط صلة الموصول باسمها في الآية الثانية هو (هاء الغائب) المتصل بالفعل (تشتهي) والواقع مفعولا به له، وواضح دور هذا الضمير في الرّبط بين صلة الموصول واسمها، أمّا في الآية الثالثة فالضمير العائد محذوف على تقدير: أيُّهم هو أشدُّ. وواضح مما سبق أن الترابط بين الصلة وموصولها لا يحصل إلا بوجود الضمير العائد، فإن لم يكن مذكورا فهو مقدّر، وابن هشام استعمل كلمة (مقدّر) ولم يستعمل كلمة (محذوف)، لأن الحذف قد يعني إمكانية الاستغناء عن الشّيء المحذوف، بينما التقدير يدلّ على وجود الشّيء بالقوة وإن لم يكن موجودا بالفعل. وقوله

1 - انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 105-106-107.
2 - المبرد ، المقتضب ، ج3 ، ص 197
3 - المرجع نفسه ، ج3 ، ص 130.
4 - ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص 579.

"لا يربطها غالبا إلاّ الضمير" هو احترازٌ من أنّه قد يغني عن الضمير في الرّبط اسم ظاهر يقع موقع ذلك الضمير، ويوضّح ذلك بقوله:" وقد يربطها ظاهر يَخْلُفُ الضمير كقول الشاعر:(من الطويل)

فيا ربّ ليلى أنت في كلِّ موطِنٍ وأنت الَّذي في رحمة الله أطمعُ

وهو قليل، قالوا: وتقديره وأنت الَّذي في رحمته..."[1]. وجواز حذف الضمير العائد في جملة الصلة مع نيّة التقدير أمرٌ أشار إليه سيبويه من قبل، حيث قال:" وإن أردت الحشو قلت: مررت بِمَنْ صالحٌ، فيصير صالحٌ خبراً لشيء مضمر، كأنّك قلت: مررت بِمَنْ هو صالحٌ"[2]. والعائد يجوز حذفه على تقدير ذكره إذا " تحقق شرط عام، هو: وضوح المعنى بدونه، وأمن اللّبس، ومن أهم مظاهر أمن اللّبس ألاّ يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة"[3].

ولّما عدنا إلى المدوّنة وجدنا جملة الصلة والضمير العائد فيها على الاسم الموصول يردان وَفق الأنماط الآتية:

1-4-1- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط متصل، نحو قوله تعالى:﴿ **قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ قَالُواْ إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ (الآية:75). اشتملت هذه الآية الكريمة على ثلاث جمل وقعت صلة للموصول الاسمي وَفق النمط المذكور، فالجملتان الأولى والثانية (استكبروا ، اسْتُضعِفوا) فعلهما فعل ماضٍ، وقد اتصل بهذا الفعل (واو الجماعة) العائد على الاسم الموصول (الّذين)، والذي لم يتّضح معناه إلاّ بذكر صلته، ويُلاحَظ على الضمير العائد موافقته الموصول الاسمي في التذكير والجمع، وهذه الموافقة ضرورية لكي يتحقّق الرّبط بالشكل المطلوب. أمّا الجملة الثالثة الواقعة صلة للموصول فهي (أُرْسِلَ به)، فهذه الجملة سُبِقت بالاسم الموصول المشترك (ما) الدّال في لفظه على المفرد المذكر، وقد عاد عليه الضمير (هاء الغائب) المتصل بحرف الجر، فربط بذلك جملة الصلة بموصولها، وتلك هي الوظيفة الموكلة إليه. ويُلاحَظ هنا أنّ العائد قد طابق الاسم الموصول المشترك في النوع والعدد، وكانت هذه المطابقة كاملة لأنها تمّت على مستوى لفظ الموصول الاسمي ومعناه. والمطابقة التامة تُشترط في الضمير العائد على الاسم الموصول المختص، أمّا إذا كان عامّاً فإنّ المطابقة قد تتم على مستوى اللّفظ أو المعنى أو على مستوى اللّفظ والمعنى معاً، وفي هذا المقام يقول الدكتور عباس حسن:" والضمير العائد يجب أن تكون مطابقته تامة، بأن يوافق لفظ

[1] - المرجع السابق ، ج2 ، ص 579- 580.
[2] - سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 107.
[3] - عباس حسن ، النحو الوافي ، ج1 ، ص 359 ، آوند دانش للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2004م.

الموصول ومعناه، وهذا حين يكون الموصول اسماً مختصّاً، فيطابقه الضمير في الإفراد والتأنيث وفروعهما...أمّا إن كان الاسم الموصول عامّاً (أي مشتركاً)؛ فلا يجب في الضمير مطابقته مطابقة تامة، لأنّ الاسم الموصول العام لفظُه مفرد مذكر دائماً، مثل:(من، ما، ذو...) ولكن معناه قد يكون مقصودا به المفردة أو المثنى أو الجمع بنوعيهما. ولهذا يجوز في العائد، أي: الرّابط عند أمن اللّبس وفي غير (أل) مراعاة اللّفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير أيضاً"[1]. واستثنى عباس حسن الموصول الاسمي المشترك(أل) لأنّ المطابقة فيه تتم على مستوى المعنى وحده، لخفاء موصوليتها بغير المطابقة.

1-4-2- جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط مستتر، ومنه قوله تعالى:﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ (الآية:54). في هذه الآية نجد جملة (خلق السماوات والأرض) هي الجملة الواقعة صلة للاسم الموصول (الذي)، وقد تضمّن الفعل الماضي في هذه الجملة ضميراً مستترا جوازاً تقديره (هو)، وهذا الضمير المستتر هو الّذي عاد على الموصول الاسمي (الّذي)، وهذا الأخير عاد بدوره على لفظ الجلالة (الله)، ومن ثَمّ ندرك قيمة الضمير في عملية نسج خيوط التراكيب.

1-4-3- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط متصل، ومن ذلك قوله جلّ شأنه:﴿ **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (الآية:157). في هذه الآية جملتان وقعتا صلة للموصول وَفق النمط المذكور، فالأولى وردت في مطلع الآية وهي الجملة الفعلية المضارعية (يتّبعون)، وقد اشتملت على الضمير المتصل (واو الجماعة) الذي عاد على الاسم الموصول (الذين) مطابقا إيّاه في النوع والعدد، ولو لم يكن هذا الضمير موجودا لحدث انكسار على مستوى التركيب، وانقطعت علاقة الرّبط بين جملة الصلة وموصولها. أمّا الثانية فهي جملة (يجدونه)، وهي كما ترى جملة فعلية مضارعية وقعت صلة للاسم الموصول (الّذي)، والضمير العائد على هذا الاسم هو (هاء الغائب) المتصل بالفعل والواقع مفعولا به، وقد أدّى دوره في الرّبط بين جملة الصلة والموصول الاسمي.

---

[1] - المرجع السابق ، ج1 ، ص 343.

1-4-4- جملة فعلية مضارعية والضمير الرّابط مستتر، ومنه في السورة:﴿ **وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْموْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾ (الآية:57). فالفعل المضارع (يُرسِل) في هذه الآية هو جملة صلة الموصول الاسمي، وقد تضمّن هذا الفعل ضميراً مستتراً جوازاً عاد على الاسم الموصول (الّذي) وربطه بجملة الصلة.

1-4-5- جملة اسمية والضمير الرّابط منفصل، ومثال ذلك قول المولى عزّ وجلّ:﴿ **وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ** ﴾ (لآية:154). جملة الصلة في الآية هي (هم لربِّهم يرهبون)، وهي جملة اسمية مشتملة على ضمير منفصل (هم) وقع في موضع المبتدأ، وقد عاد على الاسم الموصول (الّذين)، فحصل بذلك الرّبط بين الصِّلة وموصولها، ويُقبل هذا التفسير الذي قدّمناه إذا لم يتم اعتبار الضمير المنفصل (هم) ضمير فصل، أمّا إذا اُعتُبِر ضمير فصل فإنّ الجملة الفعلية المضارعية (يَرهبون) تصبح هي الصلة و(واو الجماعة) المتصل بها يصبح هو العائد الذي يربط جملة الصلة بالموصول.

1-4-6- جملة اسمية والضمير الرّابط متصل، ومن أمثلته:﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** ﴾ (الآية:158). فالشاهد في هذه الآية هو ورود صلة الموصول جملة اسمية تقدّمها الجار والمجرور (له) المتعلّقان بخبرها المقدّم المحذوف، ومبتدؤها مؤخّر (ملكُ السّماوات..)، وقد اشتملت هذه الجملة على الضمير المتصل (هاء الغائب) الّذي عاد على الاسم الموصول (الّذي) وطابقه في الإفراد والتذكير، فنتج عن ذلك نشوء علاقة ربط بين جملة الصلة والموصول الاسمي.

وإلى جانب هذه الأنماط نسجل أنماطا أخرى من قبيل جملة فعلية ماضوية والضمير الرّابط محذوف، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:32). فجملة (أخرج لعباده) صلة للاسم الموصول (الّتي)، والشاهد في هذه الجملة هو حذف الضمير العائد الذي يربط جملة الصلة بالموصول والتقدير:...الّتي أخرجها لعباده. كما يحذف هذا الضمير من الجملة الفعلية المضارعية الواقعة صلة للموصول الاسمي، نحو قوله جلّ وعلا:﴿ **وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءنَا وَاللّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ**

بِالْفَحْشَاء أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ (الآية:28). فالاسم الموصول في الآية هو (ما)، وصلته الجملة الفعلية المضارعية (لا تعلمون)، والضمير العائد عليه محذوف، والتّقدير: ما لا تعلمونه. والضمير العائد الّذي يربط الصلة بالموصول غالبا ما يحذف عندما يتصل بجملة خبر الفعل الناسخ (كان)، ومثاله في السورة:﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُوْلَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ ﴾ (الآية:37). الشاهد في هذه الآية هو حذف الضمير العائد على الاسم الموصول المشترك (ما) من جملة خبر الفعل الناسخ (كان)، والتّقدير: أين ما كنتم تدعونه. ونحن إذ نُقَدِّر المحذوف في كلِّ مرة لأنّ التركيب اللّغوي لا يستقيم بناؤه ولا يتضح معناه إلاّ بتقدير ذلك المحذوف. وهذا الحذف قد يطال جملة الصلة مع العائد، ومنه قوله تعالى:﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (الآية:43). فالنحاة العرب أصّلوا أنّ لكلّ موصول صلة، وهذه الصِّلة لا تكون إلاّ جملة مشتملة على عائد يعود على الموصول ويربطه بصلته، فإذا لم تكن هذه الجملة موجودة فهي مقدّرة ويبقى الجار والمجرور أو الظرف دالَّيْنِ على وجودها، فيقال في جملة (ونزعنا ما في صدورهم) الواردة في الآية السابقة الذِّكر: الجار والمجرور متعلِّقان بجملة الصِّلة المحذوفة مع العائد، والتقدير: ما استقرّ أو ما كان في صدورهم. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْماً عَمِينَ ﴾ (الآية:64). فالظرف بعد الاسم الموصول في (والّذين معه في الفلك) متعلق بجملة الصِّلة المحذوفة مع العائد، والتقدير: والّذين كانوا معه...

إنّ الرّبط بالضمير يوليه الدّرس اللّساني النّصّي أهمية بالغة من حيث إنّه يُعَدّ عنصراً إحالياً يُساهم في الاتّساق النّصي، ولتوضيح هذا الدّور في جملة الصّلة نُورِد النّموذج الآتي:﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ (الآية:162). اشتملت هذه الآية الكريمة على ثلاث جمل وقعت صلةً للموصول الاسمي، وكلٌّ منها تضمّن ضميراً عائداً رجع إلى الاسم الموصول، فجملة (ظلموا) اشتملت على الضمير المتّصل (واو الجماعة) الّذي رجع إلى الاسم الموصول (الّذين)، وجملة (قيل) تضمّنت ضميرا مستترا تقديره (هو) عائدا على الاسم الموصول (الّذي)، وجملة (كانوا يظلمون) اشتملت على الضمير المتّصل

(واو الجماعة) الّذي عاد على الاسم الموصول (ما)، وهذا الضمير الّذي يدعوه النحاة العرب عائداً وبه يتمّ الرّبط بين جملة الصلة وموصولها يُسميه علماء اللغة النّصيون محيلا، وبهذا المحيل تنشأ علاقة الاتّساق من حيث إنّه يحيل إلى الاسم الموصول أو المحال إليه – بتعبير علماء النّص– لِيربطه بجملة الصِّلة. فلو لم يكن هذا المحيل موجودا لَمَا تحقّق الاتّساق على مستوى جمل الصِّلة في الآية السابقة. والضمير الرّابط في جملة الصّلة من منظور لسانيات النّص يترتّب عنه إحالة قبلية أو إحالة إلى سابق من حيث إنّه يُحيل دائما إلى الموصول الاسمي المتقدّم عليه في التركيب. ولأنّ هذا الموصول موجودٌ في نصّ الآية وليس خارجها فالإحالة داخلية نصّية، ولمّا تمّت هذه الإحالة على مستوى جملة واحدة، و لم تتعدّاها فهي إحالة قريبة من حيث المدى. وما قلناه هنا ينسحب على كلِّ جملة صلة في العربية بل على كلّ جملة مشتملة على ضمير رابط. وهذا ما يجعلنا نؤكّد مرّة أخرى على التقاطعات الموجودة بين مفاهيم نظرية النحو العربي وتوجّهات اللّسانيات النّصية، وإن كان ثمّة اختلاف بين المدرستين فهو في غالب الأحيان اختلاف في التعبير عن تلك المفاهيم والتصوّرات بمصطلحات مغايرة.

1-5- الرّبط بضمير الفصل: ضمير الفصل ضمير رفع منفصل يفصل بين ركني الجملة الاسمية لِيُفيدَ أنّ ما بعده خبر لا نعت للمبتدأ أو ما أصله مبتدأ. وعلى هذا سُمِّي فصلا، وهي تسمية بصرية، ويُسمِّيه بعض الكوفيين عمادا[1]، لأنّه يعتمد عليه في بيان أنّ الثاني خبر لا تابع، جاء في شرح المفصل:" ويقال له فصل وعماد، فالفصل من عبارات البصريين كأنّه فصل الاسم الأوّل عمّا بعده وآذن بتمامه وإن لم يبقَ منه بقية من نعت ولا بدل إلاّ الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين كأنّه عمد الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده"[2]. وضمير الفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم كان وخبرها، أو بين اسم إنّ وخبرها، أو بين مفعولي ظنَّ وأخواتها. ويشترط فيه أن يكون مطابقا لما قبله في المعنى وفي التّكلُّم، وفي الخطاب والغيبة، وفي الإفراد والتّذكير وفروعهما[3]. ومن أمثلة ضمير الفصل في المدوّنة، قوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ**

---

1 - ويُسمَّيه البعض الآخر من الكوفيين دِعامة لأنّه يُدعَم به الكلام، أي يقوّيه ويُؤكّده، انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص 571.

2 - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 3 ، ص 110.

3 - اُنظر: ابن عبد الله الأندلسي ، شرح التسهيل لابن مالك ، ج 1 ، ص 167 ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1990م.

عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الآية:157). فالجملة الاسمية (أولئك هم المفلحون) توسّط بين ركنيها ضمير الفصل الذي أفاد أنّ ما بعده خبر لا نعت، فلو حُذِف الضمير المنفصل لاحْتُمِل أن يكون (المفلحون) نعتاً وعندها يصبح التركيب غير مستقل لأنّ المسند الذي تتم به الفائدة محذوف، ويُلاحَظ أنّ ضمير الفصل قد طابق ما قبله في المعنى وفي الغيبة وفي الجمع والتذكير. ومن أمثلته أيضاً قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ (الآية:92). الشاهد في هذه الآية أنّ ضمير الفصل توسّط اسم كان وخبرها، وقد جيء به لتأكيد معنى الإسناد في الجملة، حتى من الناحية الإعرابية في مثل هذا التركيب يُحمل على التوكيد في أحد وجوهه الإعرابية. و لم نجد من القدماء من عدَّ ضمير الفصل رابطا فهو عندهم يؤتى به -كما ذكرنا- للإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع، أو للتوكيد أو للقصر، جاء في الكشاف للزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة:05)، قوله:"و (هم) ضمير فصل وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر، لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[1]. وفكرة الرّبط بضمير الفصل طرحها علماء اللغة المحدثون، وعلى رأسهم الدكتور مصطفى حميدة، حيث قال:" ... فإذا قيل: زيدٌ العالم، وكان يُراد إنشاء علاقة إسناد، نشأ لبس في فهم علاقة الوصفية، لأنّ كلا الاسمين معرفة، وبينهما مطابقة، ولذلك لجأت العربية إلى الرّبط بين الاسمين بضمير الفصل كي يزول احتمال فهم علاقة الوصفية، فتظهر علاقة الإسناد واضحة"[2]. وما يُفهَم من هذا الكلام أنّ ضمير الفصل يؤتى به فاصلا في الأمر حين الشّك، فيُرفَع به الإبهامُ ويُزَال به اللّبسُ لدلالته على أنّ ما بعده خبر وليس نعتا، وهو رأي قال به أكثر النحاة كما سبق وأن تقدّم، ولكنّ الجديد الّذي أضافه الدكتور هو طرحه فكرة الرّبط بين ركني الجملة الاسمية بواسطة ضمير الفصل. ولهذا الرّأي حجّتُه القوية من منطلق أنّ ضمير الفصل يُوافق ما قبله في المعنى وفي التّكلّم، وفي الخطاب والغيبة، وفي النوع والعدد، ثم هو يشير إلى ما بعده بأنه المقصود بالإخبار.

وإذا وضعنا الرّبط بضمير الفصل في ضوء الرّؤية اللسانية النصية، فإنّنا نجده يُعدّ من الوسائل التي تؤدي دور الإحالة وعلى أكثر من صعيد، ومن ثَمّ الرّبط بين العناصر اللغوية، والمساهمة في

1 - الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 161 ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوّض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1998م

2 - مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية ، ص 199.

الاتساق النصي، ويبدو لي أنّ ضمير الفصل من خلال كل أنماط التراكيب التي يَرِد فيها أنّه مزدوج الإحالة، فهو من جهة يُحيل قبليا إلى المبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وفي الوقت ذاته يحيل إحالة بعدية إلى الجزء المتم للفائدة، ففي قوله تعالى:﴿ **مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾ (الآية:178). نجد ضمير الفصل في (فأولئك هم الخاسرون) قد ربط المبتدأ (أولئك) الذي ورد قبله بالخبر (الخاسرون) الذي ورد بعده، بمعنى آخر أنّ ضمير الفصل كان يُشير إلى ما قبله وإلى ما بعده، ويمكن أن يُصطلح على هذا النوع من الإحالة اسم (الإحالة المزدوجة)، فالمحيل واحد وهو ضمير الفصل، والمحال إليه متعدد.

1-6- الرّبط بضمير الشّأن: الأصل في استخدام الضمائر أنّها تأتي متأخِّرة عن مراجعها، وهذا ما وقفنا عليه فيما تناولناه سابقا، ولكن قد يتقدّم الضمير على مرجعه فيعود على متأخر، وهو ما خصّه ابن هشام بمبحث مستقل سمّاه " المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخِّر لفظاً ورتبة"، وهذه المواضع هي[1]:

- أن يكون الضمير مرفوعاً بنعْمَ أو بئس ولا يُفسَّر إلاّ بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيدٌ، و بئس رجلاً عمرو.... فالضمير المستتر في نعم و بئس يعود على المميِّز "رجلاً".
- أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنازعين المُعْمَلِ ثانيهما، مثل قول الشاعر: (من الطويل)

جَفَوْني و لم أجْفُ الأخِلاّء إنّني لِغَيرِ جميلٍ من خليليَ مُهْمِلُ

فالواو المتصل بالفعل "جَفَوني" هو الضمير المتقدّم والعائد على مرجعه "الأخلاّء" المتأخِّر عنه.

- أن يكون مُخْبَراً عنه فيُفسِّره خبره، نحو قوله جلّ شأنه:﴿ **وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ** ﴾ (الأنعام:29). فالضمير المنفصل(هي) تقدّم على العائد عليه (حياتنا الدنيا).
- ضمير الشّأن والقصة، نحو الآية:﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ (الإخلاص:1).
- أن يُجرّ بـــ(رُبَّ) مُفسَّرا بتمييز، مثل قول الشاعر: (من الخفيف)

رُبَّـــه فِتْيَـــةً دَعَـــوتُ إلى مـــا يُـــورِثُ المجـــدَ دائبـــاً فأَجَابُـــوا

فالضمير المتصل بـــ (رُبَّ) عائد على مفسِّره المتأخر عنه (فِتْيَة).

- أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسِّر له، نحو: ضربتُه زيداً. فالضمير هاء الغائب المتصل بالفعل هو من تقدّم على مرجعه (زيداً).
- أن يكون متّصلاً بفاعل مقدَّم، ومفسَّره مفعول مؤخَّر، مثل: ضَرَبَ غُلامُـــهُ زيداً. ومثل قول

[1] - أنظر تفصيل ذلك في: ابن هشام ، مغني اللّبيب ، ج2 ، ص 562 وما بعدها.

الشاعر: (من الطويل)

كسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثْوَابَ سُؤدَدٍ ورقّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرى المَجدِ

وإذ نذكر هذه المواضع التي يتقدّم فيها الضمير على مرجعه لنبيّن أنّ نحاتنا القدماء كانوا السّبّاقين في ملاحظة هذه الظاهرة التركيبية، والذي يعنينا ههنا من هذه المواضع جميعاً ضمير الشّأن والقصة. وضمير الشّأن هو تسمية بصرية، أمّا الكوفيون فيسمّونه الضمير المجهول لعدم تقدُّم شيء عليه ليكون مرجعه، وهذا الضمير يتصدر جملته، ويؤتى به في مواضع التعظيم والتفخيم وإثارة الانتباه إلى ما يليه، والجملة التي تأتي بعده تفسيرٌ له[1]، ففي قوله تعالى:﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ (الإخلاص:1). نجد الضمير المنفصل(هو) هو ضمير الشّأن، وقد تصدّر الجملة الاسمية وهو في موضع الإشارة وتوجيه الأنظار إلى تعظيم المولى عزّ وجلّ، والجملة الاسمية (الله أحد) هي التي فسَّرته. وقد جاء في هذه الآية دالاًّ على المفرد المذكر، وقد يأتي للمفرد المؤنث فيسمَّى ضمير القصة، كما في قوله تعالى:﴿ **وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ** ﴾ (الأنبياء:97). فالضمير المنفصل (هي) الواقع بعد إذا الفجائية هو ضمير القصة، وقد فسَّرته الجملة الواقعة بعده. وضمير الشّأن أو القصة يأتي مذكوراً كما في الأمثلة المتقدّمة، ويأتي محذوفا مقدَّراً، ومن أمثلته في المدوّنة قول المولى عزّ وجلّ:﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ (الآية:43). فالتركيب (أنْ تلكم الجنّة أورثتموها) يشتمل على ضمير الشّأن المقدّر، والمعنى: ونودوا بأنّه تلكم الجنّة أورثتموها، فـــ(أنْ) مخفّفة من الثقيلة، والضمير ضمير الشّأن والحديث عاد على الجملة المفسِّرة له والمتأخِّرة عنه. ومنه أيضا:﴿ **أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ** ﴾ (الآية:185). فـــ (أنْ) مخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير شأن مقدَّر، وخبرها جملة عسى أنْ يكون.... كما أنّ اسم (يكون) ضمير شأن أيضا محذوف، لأنّ ما بعد (يكون) غير صالح لأن يكون اسماً له[2]. ويُلاحظ على هذه النماذج التي أتينا بها أنّ ضمير الشّأن يعود دائماً على ما بعده، أي أنّ مرجعه متأخِّرٌ عنه، وهذا المرجع لا يكون إلاّ جملة مفسِّرة له، ولا يمكن أن

[1] - أنظر: صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 206، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990م.
[2] - أنظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج9، ص 197، الدّار التونسية للنشر، تونس 1984م.

تتقدّم عليه لأنّه ليس من المعقول أن يتقدّم المفسِّر على المفسَّر، وقد عالج الدكتور تمّام حسّان وظيفة ضمير الشّأن ضمن المبحث الخاص بقرينة الرّبط من منطلق أن هذا الضمير يعود دائما على متأخِّرٍ لفظاً ورتبة، ويتطابق تذكيراً وتأنيثاً في الغالب مع المسند إليه في الجملة المفسِّرة، ومن ثَمّ تتشكَّلُ علاقة الرّبط[1]. وهذه الظاهرة التركيبية الموجودة في العربية هي التي يُسمُّونها في الدرس اللّساني النصي بالإحالة البعدية أو الإحالة إلى لاحق، وهذه الإحالة داخلية لأنّ المرجع جملة مفسِّرة موجودة داخل النّص وليس خارجه، كما أنّ هذه الإحالة من حيث المدى تُعَدُّ قريبة، لأن هذا الضمير يعود على مرجعه مباشرة ولا يفصل بينهما أيَّ فاصل. فأنت ترى إذاً أنّه لا فرق بين ما ورد في النظرية النحوية العربية وبين الذي جاءت به لسانيات النص، وإن كان ثمّة من اختلاف بينهما فهو في المصطلح ليس غير، ومن هنا ندرك أن علماءنا القدماء بنظراتهم الثّاقبة قد سبقوا علماء اللّغة النصيين في كثير من الآراء التي لا يزال الكثير منّا يَحْسَبُها من ابتكارات هاليداي ورقية حسن وغيرهما من علماء النص، وحسبُك السّبق الّذي أحرزه العالم النحوي ابن هشام عندما تحدّث عن الرّوابط ومرجعيتها، فقد تناول الرّوابط التي تحيل إحالة قبلية بمنظور لسانيات النّص في مبحث" روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه"، وتناول الرّوابط التي تحيل إحالة بعدية في مبحث" المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخّر"، وهذا المثال الحي يعكس مدى اهتمام علمائنا بالدّور الرّابطي للضمير من خلال مرجعيته على متقدّم أو متأخِّر، وإن كان تناولهم للإحالة ظل في نطاق الجملة. والنحاة العرب لمّا عالجوا أمر الإحالة والرّبط بالضمير في إطار نحو الجملة، ولم يتحدّثوا عن هذا الأمر بشكل أكثر شمولية حتى يشمل النّص ككل بوصفه الوحدة اللّغوية الكبرى كما هو جارٍ في مباحث لسانيات النّص، لأنّ معظم دراساتهم النحوية كانت تدور في فلك الجملة. وانطلاق النحو العربي من نحو الجملة وانحصاره في هذا الإطار لا يعدّ عيبا أو قصورا ولا يُنقص من قيمة الدّرس النحوي العربي، وإنّما يُردّ إلى الأسباب التي من أجلها تمّ القيام بتقعيد اللغة، وكان من أهمِّ هذه الأسباب الرّغبة في تقويم اللّسان في نطق الجملة، والاهتمام بالقواعد التي تضمن سلامة الجملة بمستوياتها المختلفة[2]. ولهذا فليس من العدالة في شيء أن نحاكم نحاتنا وَفق معايير حديثة لا تراعي الإطار الزمني الذي عاشوا فيه، ولا تأخذ في الحسبان السّياقات التي نشأت في جوّها النظرية النحوية العربية. والباحث الموضوعي هو من يراعي كلّ ذلك ثمّ ينظر بعين التقدير والإجلال لكلّ

1 - أنظر: تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج 1، ص 151 ، ج 2، ص 15.

2 - إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، ج1 ، ص 49.

ما قدّمه نحاة العربية فهم فعلاً يستحقّون ذلك، ويكفيهم فضلاً أنّهم عبّدوا الطريق للباحثين المحدثين في مجال علم اللغة النصي، وهذا ما أقرّه علماء النّص بألسنتهم حينما رأوا في نحو الجملة تمهيداً ضروريا للسانيات النّص، وفي هذا المقام نورد ما قاله الباحثان فولفجانج هاينه من W. Heinemann وديتر فيهفيجر D.Viehweger:" نحن ننطلق من كون العلاقة تكاملية بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، حيث يُنظر إلى دراسات علم اللغة الجملي على أنها تمهيد ضروري لأبحاث علم اللغة النصي من جهة، لكنها من جهة أخرى يمكن أن تتجاوز في علم اللغة النصي الأكثر شمولا"[1]. وإذا كان الرّبط بالضمير في المواضع التي أوردها علماء العربية لم يتجاوز حدود الجملة؛ فإنّ ذلك لا يعني أبداً أنّ علماءنا لم يعنوا بمرجعية الضمير على مستوى النّص، فثمّة إشارات كثيرة تدلُّك على ذلك، منها ما ذهب إليه الفرّاء (ت 207 هـــ) في تحديد مرجعية الضمير في قوله تعالى:﴿ **يَأْتِيكُم بِهِ** ﴾ (الأنعام:46)، حيث قال:" وقد يُقال: إنّ الهاء التي في (به) كناية عن الهدى"[2]. ولفظ الهدى ورد ذكره في:﴿ **وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى** ﴾ (الأنعام:35)، فالشاهد هنا أن الضمير المتّصل بحرف الجر أرجعه الفرّاء إلى العائد عليه (الهدى) الّذي جاء متقدّما عن الضمير بعشر آيات كاملة، وبهذا التحليل يكون الفرّاء قد تجاوز مرجعية الضمير من مستوى الجملة أو الآية الواحدة إلى مستوى النّص. ومنها ما أشار إليه الإمام فخر الدين الرّازي (ت 604 هـــ) في تفسير قوله تعالى:﴿ **وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ** ﴾ (البقرة:45). حيث قال:" واختلفوا في المخاطبين بقوله سبحانه وتعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة) فقال قوم: هم المؤمنون بالرّسول، قال لأنّ من يُنكر الصلاة أصلا والصبر على دين محمد صلّى الله عليه وسلّم لا يكاد يقال له استعن بالصبر والصلاة، فلا جرم وجب صرفه إلى من صدق بمحمد صلّى الله عليه وسلّم، ولا يمتنع أن يكون الخطاب أوّلا من بني إسرائيل ثم يقع بعد ذلك خطابا للمؤمنين بمحمد صلّى الله عليه وسلّم، والأقرب أنّ المخاطبين هم بنو إسرائيل لأنّ صرف الخطاب إلى غيرهم يوجب تفكيك النظم"[3]. فالإمام الرّازي هنا راعى النظم في عودة الضمير، وهو أنّ الخطاب كان من البداية موجّها لبني إسرائيل، وبنو إسرائيل ورد ذكرهم في مطلع الآية 40 من السورة نفسها، وبهذا التفسير يكون الرّازي قد أدرك أنّ الضمير

[1] - فولفجانج هاينه من و ديتر فيهفيجر ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، ص 8.
[2] - الفراء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 335 ، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 1990م.
[3] - فخر الدين الرّازي ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، ج3 ، ص 51 ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1981م.

يؤدّي وظيفة الرّبط على مستوى النّص تماماً كما لو أنّه كان رابطا في جملة الخبر أو الصلة أو غيرهما، ثم إنّه عندما يقول (صرف الخطاب إلى غيرهم يوجب تفكيك النّظم) فهو بذلك يُعبِّر عن مبدأ من مبادئ الانسجام في لسانيات النص، وهو ما يطلق عليه مبدأ التغريض، وقد تحقّق هذا المبدأ من منطلق أنّ بني إسرائيل كانوا يُمثِّلون بؤرة الخطاب، فنصُّ الآيات كان موجّها إليهم، ولذلك وجدنا معظم الضمائر الواردة في الآيات من الآية 40 إلى الآية 45 – المشتملة على ضمير المخاطبين الذي أشار إليه الرازي– ترجع إلى بني إسرائيل، ومن ثم ساهمت هذه الضمائر في اتّساق الآيات وانسجامها. ومن الإشارات الدّالّة على تجاوز مرجعية الضمير نطاق الجملة إلى مستوى النص عند علمائنا – قبل أن يعرف علم اللغة النّصي طريقه إلى الوجود– ما نجده عند العلاّمة محمد الطاهر ابن عاشور في تفسير قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ** ﴾ (البقرة:84). قال المفسِّر:" الضميران في (أقررتم) و (أنتم تشهدون) راجعان لِما رجع له ضمير (ميثاقكم) وما بعده؛ لتكون الضمائر على سنن واحد في النظم"[1]. فالضميران رجعا إلى بني إسرائيل الوارد ذكرهم في مطلع الآية 83، ومن ثمّ كانت مرجعيتهما نصية لا جملية. ونضيف إلى ذلك أنّ الضمائر التي تحيل إلى بني إسرائيل في الآيتين (83 – 84) قد حقّقت مبدأ التغريض الذي هو آلية من آليات الانسجام، وقد عبّر ابن عاشور عن هذا المبدأ بقوله (لتكون الضمائر على سنن واحد في النّظم)، ففي هذا الكلام ما يدلّ على أنّ ابن عاشور كان يُدرك مدى مساهمة الإحالة بالضمير في إبراز محور الخطاب وبؤرته. هذه فقط بعض النماذج على سبيل التمثيل، فكتب التفسير حبلى بهذه الإحالات النصية والتي تدلُّك على أنّ علماءنا القدماء منهم والمحدثين قد أسّسوا لكثير من المفاهيم التي انبنت عليها الدراسات اللغوية في إطار علم اللّغة النّصّي.

2– الرّبط بالإشارات: أسماء الإشارة من المبهمات لوقوعها على كلِّ شيء من حيوان أو نبات أو جماد، وعدَمِ دلالتها على شيء معيّن، مفصّل مستقل إلاّ بأمر خارج عن لفظها، ولذلك يكثر بعدها مجيء النعت أو البدل أو عطف البيان[2]. وأسماء الإشارة في النّحو العربي من الرّوابط التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، وهذا ما ذكره ابن هشام في مغنيه في المبحث الخاص بـــ"روابط الجملة بما هي خبر عنه"، وعدّها في الرتبة الثانية بعد الضمير من بين عشرة روابط[3]. وهذه المرتبة

[1] - ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1 ، ص 586.
[2] - عباس حسن ، النحو الوافي ، ج1 ، ص 310.
[3] - أنظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص 575.

التي خصَّها بها ابن هشام تدُلُّك على مدى إدراك هذا العالم الجليل لقيمة اسم الإشارة في الرّبط، وهو بذلك يكون قد فسح المجال لباحثينا المحدثين للنّظر والتّوسّع في كيفية أداء أسماء الإشارة هذه الوظيفة في النص العربي، ومن هؤلاء المحدثين الدكتور تمام حسّان الذي كان يشير في كلٍّ مرّة إلى هذه الأسماء كلّما تحدّث عن قرينة الرّبط، ومن أهم ما نبّه عليه في هذا المضمار أنّ " الإشارة تستعمل في الرّبط في مواقع صالحة للرّبط بضمير الغيبة عند إرادة الفصل به"[1]. ويُمثّل لذلك بقوله تعالى:﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾ (الأعراف:26). فقد رأى أنّه كان من الجائز أن يتحقق المعنى نفسه لو كان الضمير المنفصل (هو) في مكان الإشارة (ذلك)، فيصبح التركيب: ولباس التقوى هو خير. ويضيف في مكان آخر مؤكّدا المشابهة في الرّبط بين الضمير والإشارة قوله:" وقد تقع المعاقبة بين الإشارة وضمير الشّأن نحو قوله تعالى:﴿ **ذَلِكَ جَزَاء أَعْدَاء اللَّهِ النَّارُ** ﴾ (فصلت:28). فالإشارة هنا في قوّة ضمير الشّأن، فكأنّ العبارة: إنّه جزاء أعداء الله النّار، فالإشارة رابطة هنا كربط ضمير الشّأن. ويُعضّد هذا الفهم أنّ الوقف على لفظ (النّار) جائز فتكون معاقبة الضمير حجّة للرّبط بالإشارة"[2]. ولعلّ هذا ما دفع الدكتور مصطفى حميدة إلى إدخال أسماء الإشارة فيما سمّاه " الرّبط بالضمير وما يجري مجراه" وفي هذا يقول:" ويجري اسم الإشارة مجرى الضمير في الرّبط"[3]. بمعنى أنّه يقوم بوظيفة الرّبط تماماً كما يقوم بها الضمير، ولهذا ذهب بعض المحدثين إلى تسمية اسم الإشارة بضمير الإشارة.

أمّا في الدّرس اللّساني النّصي فإنّنا لا نجد عالم نصٍّ تحدّث عن وسائل الاتساق النصي إلاّ وذكر أسماء الإشارة من حيث هي نوع من أنواع الإحالة. وللتّدليل على هذا الدّور المنوط بأسماء الإشارة، نورد أمثلة على ذلك من المدوّنة، قال تعالى:﴿ **الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ (الآية:36). فاسم الإشارة (أولئك) ربط المبتدأ (الّذين) بجملة الخبر (أولئك أصحاب النّار)، ويُلاحَظ على اسم الإشارة ههنا قيامه بالدور نفسه الذي يقوم به ضمير الفصل في الرّبط بين المبتدأ والخبر؛ إذ يمكن أن يَحُلّ ضمير الفصل محلّه ويبقى المعنى نفسه، واسم الإشارة في هذه الآية يشير إلى العبارة المتقدّمة (الّذين كذّبوا بآياتنا واستكبروا) وهو ما يُعبَّر عنه في لسانيات النّص بالإحالة القبلية، ومعظم الإحالات بأسماء الإشارة الواردة في سورة الأعراف هي من هذا النوع، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ**

[1] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج2 ، ص 18.
[2] - تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 92 - 93.
[3] - مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية ، ص 200.

غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴾ (الآية:152). فاسم الإشارة (ذا) الوارد في هذه الآية الكريمة يُحيل إلى سابق، ونشير هنا إلى أنّ اتّصاله بكاف التشبيه في السورة جعله دائما يُحيل إلى المشبه به المتقدّم عليه، وبذلك يكون قد ربط ما بعده بما قبله مجسِّداً بهذا الرّبط ما يُسمّى بالاتساق النّصي الذي يُعَدُّ من أهم المعايير التي تحقق للنّص نصّيته كما يرى ذلك أصحاب هذا التّوجّه اللّساني. وإذا كانت الإحالة هنا قبلية من حيث عودتُها على متقدّم؛ فإنّها من جهة أخرى تُعدّ إحالة داخلية من حيث إنّ هذا المتقدّم مذكورٌ في النص. ويمكن لضمير الإشارة أن يعود على متتالية من الجمل، ومن ذلك في المدوّنة:﴿ **وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ (الآية:85). ففي هذه الآية الكريمة نجد المُشار إليه المتقدّم على الإشارة ورد متتالية من الجمل وهي: (اعبدوا الله... أوفوا الكيل والميزان ، لا تبخسوا الناس أشياءهم ، لا تفسدوا في الأرض)، وإذا أردنا أن نعبّر عن هذه الظاهرة اللغوية بعبارة علماء النص نقول: يوجد محيل واحد وقد أحال قبلياً إلى محال إليه متعدّد. وهذا الضرب من الإحالة يُطلق عليه في لسانيات النص اسم (الإحالة الموسّعة)، أي إمكانية الإحالة إلى متواليات من الجمل[1]. والإحالة الموسّعة في سورة الأعراف قد تتجاوز الآية الواحدة إلى آيات كثيرة، كما في قوله تعالى:﴿ **تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ** ﴾ (الآية:101). فاسم الإشارة (تلك) الوارد في مطلع الآية أحال قبليا إلى (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه) في الآية 59 ، و(إلى عادٍ أخاهم هودا) في الآية 65، و (إلى ثمودَ أخاهم صالحاً) في الآية 73، و(لوطاً إذ قال لقومه) في الآية 80، و(إلى مدين أخاهم شُعيباً) في الآية 85، و(وما أرسلنا في قرية من نبي..) في الآية 93، و(ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتّقوا) في الآية 96، و(أَفَأَمِنَ أهل القرى) في الآيتين 97،98. فقد ربط اسم الإشارة لفظ (القرى) الواقع خبراً له أو بدلاً منه بكل ما سبق من آيات، وبالتالي فالرّبط ههنا لم يقتصر على جملة أو آية، وإنّما تجاوز ذلك إلى آيات كثيرة، ومن ثمّ ساهم في اتّساق وتماسك نص السورة القرآنية. ودوره لم ينحصر في الرّبط والاتّساق فحسب، بل تعدّاه إلى أداء وظيفة الاقتصاد والاختصار اللّغويّيْنِ اللّذين تسعى إليهما اللّغة، فالإشارة (تلك) قد أغنت عن إعادة ذكر الأقوام الواردة في الآيات التي

[1] - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 19.

سبقتها. ومن أمثلة عودة اسم الإشارة على متأخِّر، قوله تعالى:﴿ **وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ (الآية:19). فاسم الإشارة (ذه) مبدل منه، والبدل الذي يُشير إليه هو لفظ (الشّجرة) المتأخِّر عنه، والعود على متأخِّر هو إحالة بعدية أو إحالة إلى لاحق في ضوء الرّؤية اللّسانية النّصية. ومن الإحالة البعدية أيضاً قوله جلّ وعلا:﴿ **وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللّهِ وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوَءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ (الآية:73). فقد أحال اسم الإشارة (ذه) بعديا إلى (ناقة الله) فالأوّل في منظور لسانيات النّص (محيل) والثاني (محال إليه)، وهذا النوع من الإحالة قلّما نعثر عليه في السورة. والذي نخلص إليه ممّا تقدّم أنّ أسماء الإشارة في النحو العربي هي بمثابة روابط تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، وهي في عُرف لسانيات النص أداة من أدوات الإحالة التي تساهم في الاتساق النصّي.

3- **الرّبط بالموصول الاسمي:** الاسم الموصول اسمٌ مُبهمٌ لا يتمُّ معناه بنفسه، ويحتاج في توضيح المراد منه إلى شيء يتّصل به يُسمَّى الصِّلة، على أن تشتمل هذه الصِّلة على ضمير يربطها بالموصول يُسمَّى العائد، جاء في المقتضب للمبرّد " واعلم أنّ الصّلة موضّحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت جاءني الذي، أو مررت بالذي لم يَدْلُلْك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، أو مررت بالذي من حاله كذا وكذا، أو بالذي أبوه منطلق، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليدَ عليه"[1]. والموصول الاسمي نوعان: مختصٌّ ومشتركٌ، فالمختصّ هو ما يكون نصّاً في مدلوله على نوع معيّن مقصوراً عليه لا يتجاوزه إلى غيره، وألفاظه (الّذي) وفروعها. أمّا المشترك فهو ما ليس نصّاً في الدّلالة على بعض الأنواع دون بعض آخر، وإنّما يصلح للأنواع جميعها من غير تغيير في صيغته اللّفظية، ومن ألفاظه (مَنْ، ما، أيّ). والاسم الموصول وُضِع في اللغة وُصلَةً إلى ما بعده، وهذا ما عبّر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" إنّ (الّذي) اُجتُلِب ليكون وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل"[2]. فهو يُوصِل ما قبله بما بعده، وبذلك فهو يُؤدِّي وظيفة الرّبط بين العناصر اللّغوية، وقد رأى الدكتور تمام حسّان أنّ العلّة في أداء الموصول الاسمي وظيفة الرّبط هي مشابهته الضمير " ونحن نعلم أنّ الموصول يدلّ على مطلق غائب، ومن ثَمّ يُشبه ضمير الغائب في مجال الشّبه المعنوي، ولا يكون له معنى إلاّ مع

[1] - المبرد ، المقتضب ، ج3 ، ص 197.
[2] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 199.

ذكر موصوفه أو تقديره في ضوء المقام، وبهذا الذِّكر أو التقدير يربط الموصول بين موصوفه وجملة الصلة وذلك بأصل وظيفته"[1]. فالموصول الاسمي قد يُستخدم كما تُستخدم الضمائر في الرّبط بين العناصر اللغوية، وهذا ما دعا البلاغيين إلى تسمية هذه الظاهرة بـــ" الإظهار في موطن الإضمار"، وهنا يكون الموصول عائداً على متقدِّم ويربطه بجملة الصلة، ومن أمثلته في السورة ، قول المولى عزّ وجلّ:﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:32). فالاسم الموصول (التي) عاد على متقدّم (زينة الله) وربطه بجملة الصّلة، ولولا الموصول الاسمي لَما حصل الرّبط بين أجزاء الكلام، وإذا أردنا أن نعرف مساهمته الفعلية في الرّبط نقوم بحذفه من التركيب الذي ورد فيه؛ لِنرى كيف يكون هذا التركيب من دونه. وعودة الموصول الاسمي على متقدّم وربطه بجملة الصلة يسمى في علم اللغة النّصي بالإحالة القبلية أو الإحالة على سابق، ويسمى الاسم الموصول هنا عنصراً محيلاً ويسمى العائد عليه محالاً إليه. ويُلاحظ على الموصول الاسمي أنّه يأتي محيلاً ومحالاً إليه في الوقت ذاته، فالاسم الموصول (التي) في الآية السابقة يُحيل إلى متقدِّم (زينة الله) ويُحال إليه الضمير المحذوف في جملة الصلة، فيصير مُحَالاً إليه.

والّذي نخرج به ممّا سبق أنّ الأسماء الموصولة إذا كانت وظيفتها في النحو العربي هي الرّبط، فإنّ وظيفتها في اللّسانيات النصية هي أداء دور الإحالة التي تُحقِّقُ للنّص اتّساقه وتماسكه. ومن ثمّ نخلُص إلى القول: إنّه لا فرق بين الدّور الذي تؤدّيه الموصولات الاسمية في النحو العربي وبين الوظيفة التي تقوم بها هذه الموصولات في لسانيات النّص، وإن كان ثمّة من فرق بين الوظيفتين فهو لا يتجاوز حدود التعبير عن المصطلح بتسمية مختلفة.

الآن وبعد أن استعرضنا الرّبط بالكنائيات في النحو العربي، ووقفنا على جملة التقاطعات التي تتلاقى فيها النظرية النحوية العربية مع مباحث علم اللغة النصي في ضوء قرينة الرّبط؛ لعلّه من المفيد أن نتساءل: هل قرينة الرّبط في النحو العربي محصورة في الرّبط بالضمائر والإشارات والأسماء الموصولة أم إنّه توجد وسائل وآليات أخرى يمكن لها أن تقوم بتلك الوظيفة؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ألا يحقّ لنا أن نتساءل مرّة ثانية: هل يمكن أن تكون لتلك الوسائل صلات بما تمّ إقراره في الدرس اللساني النصّي؟ هذا ما سنحاول معرفته في الفصل الموالي.

[1] - تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 93.

الفصل الثّالث

الرّبط بالأداة بين النّحو العربي ولسانيات النّص

لقد أوضحنا في الفصل السّابق كيف يتحقّق التّماسك في التركيب عن طريق الرّبط بالكنائيات انطلاقا ممّا أقرّته النظرية النحوية العربية، ووصولا إلى ما أكّدته البحوث اللّسانية النصّية فيما سُمّي عندهم الرّبط بالإحالة، وفي هذا الفصل سنأتي على وسيلة أخرى من وسائل قرينة الرّبط لا تقلّ أهمية عن الكنائيات في أداء وظيفة إحكام صياغة التركيب؛ تلك الوسيلة سمّاها نحاتنا "الرّبط بالأداة". والأدوات في العربية منها ما يختصّ بالدّخول على المفردات، ومنها ما يختصّ بالدّخول على الجمل، وبعضها غير مختص فيدخل على المفردات كما يدخل على الجمل، وسنعرض فيما يلي لأشهر هذه الأدوات وَفق التقسيم المشار إليه؛ مركِّزين على وظيفتها الرّابطية بوصفها من وسائل قرينة الرّبط في النّحو العربي، ثمّ ننظر في علاقة هذه الأدوات بما أفرزته الدّراسات اللسانية النّصّية؛ لنرى إن كان ثمّة ما يصل النّحو العربي بمباحث هذا العلم الحديث من خلال الوظيفة التي تؤدّيها الأدوات الآتي ذكرها.

1- الرّبط بالأدوات الدّاخلة على المفردات: ويدخل في هذا الحيِّز: حروف الجر، أدوات الاستثناء، واو المعية، والرّبط بـــ (أل).

1-1- الرّبط بأدوات الجرّ: أدوات الجرّ من الأدوات التي تختصّ بالدّخول على المفردات، والجرُّ في نظرية النّحو العربي علامة إعرابية خاصّة بالدّخول على الأسماء، قال ابن مالك:

والاسمُ قد خُصِّص بالجرِّ كما قد خصِّص الفعل بأن يَنجزما [1]

ولّما كانت أدوات الجرِّ هي المُحْدِثة لهذه الحركة الإعرابية؛ فقد اختصت كذلك بالدّخول على الأسماء. وهذه الأدوات هي: من، إلى، عن، على، في، الباء، اللاّم، الواو، التّاء، الكاف، متى، لعلّ، حتى، مذ، منذ، خلا، عدا، حاشا. وهذه الأدوات بعضها مختص بعمل الجرِّ فقط، وبعضها يُستعمل في الجرِّ ويُستعمل في معانٍ أخرى، نحو: خلا، عدا، حاشا، لعلّ، متى. ويطلق على أدوات الجرِّ أيضاً أدوات الإضافة [2]، لإضافتها معنى الفعل إلى الاسم المجرور بها، وبذلك يكون لحرف الجرّ وظيفتان: وظيفة إعرابية وهي إظهار حركة الإعراب على آخر الاسم، ووظيفة وصلية وهي إضافة معنى الفعل إلى ما بعده، وتأسيساً على الوظيفة الثانية فإنّ أدوات الجرّ تعدّ بمثابة الجسر الذي يُوصِل الاسم بالاسم، ويوصل بعض الأفعال بالأسماء، قال ابن السراج:"حروف الجر تصل ما قبلها

[1] - عبد العزيز بن على الحربي ، الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ص 29 ، دار ابن حزم ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى 2003م.

[2] - أنظر: سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص 38- 39 ، المبرد، المقتضب ،ج4 ، ص 136، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 122 وما بعدها.

بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم... فأمّا إيصالها الاسم بالاسم، فقولك: الدار لعمرو، وأمّا وصلها الفعل بالاسم، فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد"[1]. وقال ابن جني:" اعلم أنّ هذه الحروف، أعني الباء، واللاّم، والكاف، ومِن، وعن، وفي، وغير ذلك، إنّما جرّت الأسماء من قِبل أنّ الأفعال التي قبلها ضعُفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها... ومن الأفعال أفعال ضعُفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو: عجبت، ومررت، وذهبت، لو قلت: عجبت زيداً، ومررت جعفراً، وذهبت محمّداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء"[2]. إذ لا يستطيع الفعل العامل أن يُوصل أثره إلى المعمول إلاّ بواسطة أداة، هذه الأداة هي الحروف الجارّة، وهنا يكون حرف الجرّ وسيلة من وسائل تعدية الفعل إلى المفعول به من ناحية، ويكون رابطاً يربط الفعل الذي قبله بالاسم المجرور بعده من ناحية ثانية، ففي قولنا: توجّه الطلبة إلى قاعة المحاضرات، نجد حرف الجرّ (إلى) قد قام بدور الرّبط بين الفعل(توجّه) والاسم المجرور(قاعة المحاضرات) الذي شغل موقع المفعول به، وذلك بإضافة معنى الفعل إلى الاسم المجرور، وهذا هو الذي شكّل مدخلا لاعتبار حرف الجرّ وسيلة من وسائل قرينة الرّبط، وإلى ذلك أشار الدكتور تمام حسّان بقوله: "حرف الجر يُعدّ رابطة بين المجرور والمتعلّق فيجعل الأوّل من تتمّة معنى الثاني على أحد المعاني المذكورة في باب حروف الجرِّ "[3]. ولكي يؤكِّد النحاة الدّور الرّابطي لحرف الجر جعلوا الجارّ والمجرور متعلّقين بالفعل كتعلّق المفعول به بالفعل المتعدي دون واسطة، ويوضّح ابن جني هذا الأمر بقوله:" واعلم أنّ الفعل إذا أوصله حرف الجرّ إلى الاسم الذي بعده، وجرّه الحرف، فإنّ الجارّ والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما"[4]. ولتوضيح وظيفة الرّبط التي تقوم بها أدوات الجرّ نسوق المثال الآتي من المدوّنة:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاء وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ** ﴾ (الآية:40). اشتملت الآية الكريمة على خمس أدوات للجرِّ وهي على الترتيب حسب ورودها في الآية: (الباء، عن، اللاّم، حتّى، في). فالباء توسطت بين الفعل(كذّبوا) والاسم المجرور (آياتنا) وقامت بدور الرّبط بين الفعل والاسم

1 - ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1 ، ص 408 ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1996م.
2 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 123- 124.
3 - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 156.
4 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 130.

المجرور من خلال إضافتها معنى الفعل إلى الاسم، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل (كذّبوا)، وحرف الجرّ (عن) جاء ليوصل الفعل (استكبروا) إلى الاسم المجرور (هاء الغائب) المتّصل بحرف الجرِّ، وبذلك تعلَّق الجارّ والمجرور بالفعل نفسه، بمعنى استكبروا عن الإيمان بها، واللاّم أتت واسطة لِربطِ الفعل (لا تُفتَّح) بمجرورها الضمير المتّصل بها، وحرف الجرّ (حتّى) الذي هو هنا بمعنى (إلى أنْ) أضاف معنى الفعل (لا يدخلون) إلى المصدر المؤوّل- من أن المضمرة والفعل (يَلِجُ)- الذي وقع موقع الاسم المجرور، والأداة الجارّة (في) هي التي عدّت الفعل (يَلِجُ) إلى الاسم المجرور (سمّ الخياط) الذي شغل موضع المفعول به، وبذلك فقد تعلّق الجار والمجرور (في سمّ الخياط) بالفعل كتعلّقِ المفعول به بفعله المتعدّي مباشرة ودون أيِّ واسطة. فأنت ترى إذاً أنّ حرف الجرّ في كلّ مرّة يربط فعلاً باسم، مضيفاً معنى الفعل إلى مجروره، وأكثر من ذلك فهو يرتبط ويتعلّق مع مجروره بالفعل مشكّلين بذلك علاقة ترابطية قوامها المتعلِّق والمتعلَّق به.

إنّ أدوات الجرّ المذكورة سلفاً والتي أبرزنا دورها الرّابطي في نظرية النحو العربي؛ هي ذاتها التي تقوم بالدور نفسه في الدرس اللّساني النّصي، ذلك أنّ الاتّساق الحاصل في نصِّ الآية السابقة لم يكن ليكون لولا وجود أدوات الجرّ، ولولا هذه الأدوات لما ارتبط أوّل الآية بآخرها. وهذا الضّرب من الرّبط الذي تؤدّيه أدوات الجرّ في النّص القرآني بشكل خاص، وفي النّص العربي بشكل عام هو الذي يُسمّونه في لسانيات النّص وصلاً "Conjonction" والوصل عند هاليداي وحسن أداة من أدوات الاتّساق النّصي، وهو في فلسفتهما اللغوية:" تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السّابق بشكل منظّم"[1]. ولكي يتحقق هذا الترابط، وبذلك الشكل المنظّم لابدّ من استخدام جملة من العناصر اللغوية هي بالأساس روابط؛ وأدوات الجرّ هي واحدة من هذه الرّوابط التي تعمل على ربط سابق بلاحق، وعلاقة الرّبط ههنا تختلف عن علاقة الرّبط بالضمير أو الإشارة أو الموصول كونَ العلاقة التي تُحْدِثها أدوات الجرّ ليست علاقة إحالة، وإنّما تُعبِّر عن معانٍ محدّدة تفترض وجود عناصر أخرى في النّص. وهذا هو ديدن الوصل في أداء وظيفة الاتّساق النّصي، إذ "لا يتضمّن إشارة موجّهة نحو البحث عن المفترض فيما تقدّم أو ما سيلحق، كما هو شأن الإحالة والاستبدال والحذف"[2]. وما يمكن أن يُستخلص ممّا سبق أن التقاطع هذه المرة بين النحو العربي ولسانيات النص قد تمّ قلباً وقالباً، ذلك أنّ مصطلح الوصل الجاري استعماله في لسانيات النّص؛

---

[1] - محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 23.

[2] - المرجع نفسه ، ص 22.

هو نفسه الذي وظّفه نحاتنا وبمفهومه المتداول في الدرس اللساني النصي، ومن ذلك ما أوردناه في نصٍّ سابق لابن جني:" واعلم أنّ الفعل إذا أوصله حرف الجرّ إلى الاسم الذي بعده، وجرّه الحرف، فإنّ الجارّ والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما"[1]. فابن جني وظّف مصطلح الوصل هنا وهو لا يقصد به إلاّ الرّبط بين الفعل والاسم المجرور، وحرف الجرّ هو الأداة الواصلة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم على حدِّ تعبير هاليداي وحسن. والاتّساق الذي ساهمت فيه أدوات الجرِّ في نصِّ الآية السّابقة ناتج كذلك عن أنّ الجارّ والمجرور لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فهما كالجزء الواحد، ويعلّل ابن جني هذا الالتحام بين الجارّ ومجروره بقوله:" ويدلُّك على شدّة امتزاج حرف الجرّ بما جرّه، وأنّ العرب قد أجرتهما جميعاً مجرى الجزء الواحد، قولهم: مررتَ بي، والمال لي، فتسكينهم الباء في (بي) و(لي)، وكونُهما على حرف واحد، يدلّك على اعتمادهما على الباء واللاّم قبلهما، وأنّهما غير مُقَدَّرَيْ الانفصال منهما لقلّتهما في العدد، وضعفهما بالسّكون"[2]. فما إن تأتي بحرف جرّ إلاّ وجئت بعده باسم مجرور به، ولشدّة اتّصال الجارّ بالمجرور قبّح النحاة العرب حذف الجارّ والإبقاء على الاسم المجرور. وشدّةُ الامتزاج بين الجارّ والمجرور يُعبِّر عنه الدكتور تمام حسان بمصطلح التّلازم، أي أنّ وجود أحد العنصرين النّحوييْنِ يستلزم بالضرورة وجود عنصرٍ آخَر[3]. ومثل هذا نجد له نظير في مباحث اللّسانيات النّصّية وهو ما يُعَبَّر عنه بعلاقة التّضام حيث يمكن أن يدخل الجار مع مجروره في هذه العلاقة بناءً على أنّ التّضام هو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة[4]. وإن كان مفهوم التّضام في لسانيات النّص مؤَسَّسا على فكرة الاتّساق المعجمي.

وممّا سبق نستنتج أنّ مساهمة أدوات الجرّ في الاتّساق كان بسبب أدائها لثلاث وظائف رابطية، فهي من جهة توصل ما قبلها بما بعدها، ومن جهة ثانية تشكّل التحاماً قويا مع مجرورها بحيث يصيران كالجزء الواحد، ومن جهة ثالثة تتعلّق أو ترتبط مع مجرورها بالفعل. وفكرة التعلّق هذه هي التي بنى عليها الجرجاني نظرية النّظم، وإن كنّا نقصد بالتعلّق هنا جزئية من جزئياته التي تتم على مستوى شبه الجملة المشكّلة من الجارّ والمجرور. فقد رأى النّحاة أن الجار والمجرور لابدّ من أن يتمّ تعلُّقهما بفعل، أو بما يشبه الفعل، فإن لم يكن الفعل موجودا قدّروه، نحو: النّجاح في

1 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 130.
2 - المرجع نفسه ، ج1 ، ص 132.
3 - تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 217.
4 - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 25.

الاجتهاد، فالجار والمجرور متعلّقان بمحذوف والتقدير النّجاح استقر في الاجتهاد. ويكون التعلّق بما فيه صحة المعنى، يقول تمام حسّان في معرِض حديثه عن الرّبط بحرف الجرّ:" ومعنى أدائه وظيفة الرّبط بين العنصرين المذكورين أنّه إذا تعدّدت المشتقات في الجملة فأولاها بتعليق الجار والمجرور ما استقام معه المعنى أو دلّت عليه القرينة"[1]. والقرينة التي تُحدِّد المتعلَّق به هي سياق النّص ما في ذلك شكّ، وهذا ما كان يُراعيه مفسّرو القرآن ويأخذونه في الحسبان، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لامْرَأَتِه أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنِّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾ (يوسف:21). فالجارّ والمجرور(لامرأته) متعلّق بـــ (قال) لا بـــ (اشتراه) لأنّه إذا تعلّق بالفعل (اشتراه) يكون المعنى (اشتراه لامرأته)، وليس هذا هو المعنى المقصود، لأنّ المقول له يبقى بعد ذلك مجهولاً، والذي حدَّد المعنى المقصود هو السياق النّصي وليس غيره. والسّياق أَوْلاه الدّرس اللّساني النّصي أهمية بالغة، فهو واحد من أهم الأدوات التي تحقّق للنّص انسجامه وتماسكه على المستوى الدّلالي، وبذلك فإنّ مساهمة الجارّ والمجرور في النّص لا تنحصر في التّرابط النحوي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الرّبط على المستوى الدّلالي. ولمّا كان التعلّق وثيق الصِّلة بالدّلالة فإنّ المعنى دون شك يتغيّر بحسب تقدير الارتباط، من ذلك قوله عزّ وجلّ:﴿ **فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ (القصص:25). فإذا تعلّق الجارّ والمجرور (على استحياء) بالفعل (تمشي) وهو الرّاجح، كان المعنى أنها (تمشي على استحياء)، وإذا تعلّق بالفعل (قالت) كان المعنى (على استحياء قالت) أي أن الاستحياء في التّعلّق الأوّل ارتبط بالمشي، وفي التّعلُّق الثاني ارتبط بالقول لا بالمشي. ومن هنا يتأكّد أيضاً أنّ تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه لا يحقِّق الاتّساق على المستوى التركيبي فحسب، بل يتعدّاه إلى الانسجام على مستوى الدّلالة.

ذكرنا سابقاً أنّ علاقة الرّبط بأدوات الجرّ تختلف عن علاقة الرّبط بالضمير أو الإشارة أو الموصول من منطلق أنّ العلاقة التي تُحْدِثها أدوات الجرّ ليست علاقة إحالة، غير أنّنا نجد حرف الجرّ (الكاف) قد شذّ عن هذه القاعدة لقيامه بوظيفة الرّبط عن طريق الإحالة، ولإيضاح ذلك نسوق المثال الآتي من السورة:﴿ **الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ**

[1] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 157.

نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُواْ بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ (الآية:51). في هذه الآية الكريمة نجد حرف الجر (الكاف) قد عقد المشابهة – من حيث إنّه أداة تشبيه في المعنى- بين المشبه الذي أتى قبله والمشبه به الذي ورد بعده، وبذلك يكون قد ربط بين طرفي التّشبيه عن طريق المقارنة بينهما؛ وإن كان المقارنة هنا انبنت على المماثلة لا على المفاضلة، والمقارنة كما يرى هاليداي ورقية حسن هي نوع من أنواع الإحالة في اللّسانيات النّصية، وتأسيساً على ذلك فإنّ حرف الجرّ (الكاف) يُحيل إلى سابق مُشكِّلاً مع المشبّه إحالة قبلية نصِّية، وبذلك يكون قد أدّى وظيفته الاتّساقية. كما أنّ الرّبط بحرف الجر ّ(الكاف) يُعدّ في لسانيات النّص من أدوات الوصل الإضافي، فهو يربط الأشياء التي لها الحالة نفسها أو المتماثلة دلاليا، وهذا ما نلحظه في الآية السابقة حيث ربط حرف الجرّ (الكاف) ما قبله بما بعده بعلّة اشتراكهما في الحالة نفسها أو بعلّة تماثلهما دلالياً.

والخلاصة ممّا سبق أنّ أدوات الجر سواء ارتبطت بالنظرية النّحوية العربية أو بمباحث لسانيات النّص فإنّها تبقى دائماً تضطلع بوظيفة الرّبط في النّصوص، ومن هنا تأتي أهميتها، وحسبُك دليلاً على ذلك أنّ سورة الأعراف وحدها وردت فيها أداة الجرّ بأشكالها المتنوعة في اثنين وستين وخمسمائة موضع، أي بمعدل يقارب ثلاث أدوات في كلّ آية، وهذا العدد يدلّك بكلّ تأكيد على دورها الكبير في تحقيق الاتّساق والانسجام النّصّيَيْن، كما يُبرزُ بشكل واضح استحالة استغناء النّص العربي عن هذه الأدوات، فالاستغناء عنها يعني نصّاً مفككّاً مقطّع الأوصال، وهو ما يعني أيضاً غياب التواصل بين الباثّ والمتلقي، وبذلك نعدم الوظيفة الأساسية للّغات الطبيعية.

1-2- الرّبط بأدوات الاستثناء: الاستثناء في تعريف النحاة هو الإخراج بـــ (إلاّ) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا في حكم ما قبلها حقيقة أو تقديراً. فمثلاً في قولك: قرأت الكتاب إلاّ صفحة، فكلمة (صفحة) أخرجت بواسطة (إلاّ) وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها، وهو (قرأت)، وهذا دخول حقيقي؛ لأنّ (الصفحة) بعض الكتاب. ويسمي النحاة هذا الإخراج (استثناءً متّصلاً). ونحو: جاء القوم إلاّ سيارة. فما بعد (إلاّ) أخرج من حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكان داخلاً، وهذا دخول تقديري، لأنّ السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الإخراج يسميه النحاة (استثناءً منقطعاً)[1]. وأسلوب الاستثناء يتنوع بتنوع أدواته، وأشهر هذه الأدوات: إلاّ، غير، سوى، عدا، خلا، حاشا. وتعدّ (إلاّ) أكثر أدوات الاستثناء استعمالا في هذا

[1] - عبد الله الفوزان ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص 430 ، دار المسلم ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1999م.

الأسلوب، وقد عدّها النّحاة أصل الباب وبقية الأدوات فروع عنها، لأنّ من أصولهم المقرّرة أنّ الأداة إذا كثر استعمالها صارت أصلا في بابها[1]. وأدوات الاستثناء على اختلافها في أحكام استعمالها فهي تتّفق جميعا في أداء وظيفة ربط المستثنى بالمستثنى منه، ومن نحاتنا القدماء الذين أشاروا إلى وظيفتها الرّابطية فيلسوف العربية ابن جني حيث قال:" وقالوا أيضاً: قام القوم إلاّ زيداً، ومررتُ بالناس إلاّ بكرا، فأوصلوا الفعل إلى ما بعد (إلاّ) بتوسط (إلاّ) بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء"[2]. فواضح من كلام ابن جني أنّ أداة الاستثناء (إلاّ) قد جيء بها لتوصل الفعل إلى ما بعدها، وهو ما يعني أنّها رابطة ما قبلها بما بعدها، والجملة دونها تكون مفكّكة ولا معنى لها، وهي بذلك تقوم بالوظيفة التركيبية ذاتها التي تقوم بها حروف الجرّ؛ غير أنها تختلف عن حروف الجر في أدائها معنى إخراج الشيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. ووظيفة الرّبط التي اضطلعت بها هذه الأدوات أقرّها كثير من الباحثين المحدثين، وعلى رأسهم الدكتور تمام حسّان الذي عدّها من وسائل قرينة الرّبط، وفي ذلك يقول:" ويربط حرف الاستثناء بين المستثنى والمستثنى منه على سبيل إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه"[3]. ولإيضاح ذلك نورد النّموذج الآتي:﴿ **فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ** ﴾ (الآية:83). فأداة الاستثناء (إلاّ) ربطت المستثنى منه (سيّدنا لوط المكنى عنه بالضمير المتّصل هاء الغائب مع معطوفه) بالمستثنى (امرأته)، كما دلّت الأداة على نفي الحكم السابق على اللاّحق، وبذلك فقد أدّت وظيفتين، وظيفة ربط ما قبلها بما بعدها، ووظيفة نفي الحكم السابق على اللاحق، وبناءً على الوظيفة الثانية سمّاها النحاة أدوات الاستثناء أي أنّها تستثني ما بعدها من الحكم الذي أُجرِي على ما قبلها. والجمع بين هذين الوظيفتين–الرّبط والاستثناء– يدخل في ما يسميه هاليداي وحسن بالوصل العكسي أو الوصل النقيض، حيث تكون العلاقة بين الأشياء متنافرة أو متعارضة في عالم النّص، وتتّضح علاقة التّعارض والتّنافر بشكل بارز حينما يكون الاستثناء منقطعا، لأنّ أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع تؤدّي معنى الحرف "لكن" الذي يُفيد الاستدراك، والاستدراك هو الأقدر على أداء وظيفة الوصل العكسي، ومن أمثلة الاستثناء المنقطع في سورة الأعراف قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ** ﴾

---

1 - أنظر: حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص 75 وما بعدها ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2001م.

2 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 126.

3 - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 159.

(الآية:11). فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن، بدليل قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا** ﴾ (الكهف:50). فهو إذن استثناء منقطع، والانقطاع هنا ليس معناه أنْ لا صلة للمستثنى بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطا معنويا، وإنّما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما؛ وذلك بأن لا يكون المستثنى جزءاً حقيقيا من المستثنى منه، ولا فرداً من أفراده، بينما الاتّصال المعنوي بينهما يبقى قائما بواسطة الأداة (إلاّ) التي أدّت وظيفة حرف الاستدراك (لكن)، وبها تمَّ الوصل الاستدراكي أو العكسي، لأنّها أفادت معنىً" على عكس ما هو متوقع". والوصل كما ذكرنا سابقاً هو أداة من أدوات الاتّساق النصي، وبناءً على ذلك فإنّ أداة الاستثناء تؤدّي وظيفة الاتساق في لسانيات النص تماما كأدائها وظيفة الرّبط في النحو العربي. وأدوات الاستثناء إلى جانب أدائها وظيفتي الرّبط وإخراج المستثنى من حكم المستثنى منه؛ فهي تؤدي أيضاً وظيفة الاختصار الذي تسعى إليه اللغة، ويوضح هذا الأمر ما أورده ابن جني في الخصائص:" أخبرنا أبو علي-رحمه الله- قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به"[1]. ويعقب ابن جني على ما أورده الفارسي عن ابن السراج بقوله:" وتفسير قوله: إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنّك إذا قلت: ما قام زيدٌ، فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلاّ زيداً، فقد نابت (إلاّ) عن (استثني) وهي جملة فعل وفاعل..."[2]. فأداة الاستثناء (إلاّ) قامت مقام جملة (أستثني) وبذلك فقد أدّت وظيفة الاختصار كغيرها من حروف المعاني. ولهذا السبب أدخل الدكتور عمر أبو خرمة أدوات الاستثناء في قاعدة من قواعد الاقتصاد اللغوي سمّاها قاعدة الترميز التي تضم إلى جانب أدوات الاستثناء كلاًّ من العطف والشرط والتأكيد والنفي والنهي. والترميز في مفهوم أبو خرمة هو:"الوضع الذي يحل به عنصر لغوي محل عبارة لغوية"[3]. وهو بذلك لا يقصد به إلاّ ما قصده ابن السراج من أن حروف المعاني إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار.

1-3- الرّبط بواو المعية: وتسمّى أيضاً واو المصاحبة، ويقصد النّحــاة بالتنصيص على المعية أو بالمصاحبة، مصاحبة ما بعد الواو لمعمول العــامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في

---

1 - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 181 ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر.
2 - المرجع نفسه ، ج2 ، ص 181.
3 - عمر أبو خرمة ، نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى ، ص 183 ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، ط1 ، 2004م.

الحكم، كجئت وزيداً، أو لا، كاستوى الماء والخشبةَ، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف[1]. فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم بين المتعاطفين سواء اقترنا بالزمان أم لم يقترنا، أمّا واو المعية فهي تفيد الاقتران بالزمان بين ما قبلها وما بعدها سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا. ويرى ابن جني أنّ واو المعية مثلها مثل حروف الجرّ وأدوات الاستثناء موصلة للفعل قبلها إلى الاسم المنتصب بعدها، فقد ذكر بعض الأمثلة على ذلك من قبيل: قمت وزيداً، واستوى الماء والخشبةَ، ثمّ عقّب على هذه الأمثلة بقوله: " فأوصَلوا هذه الأفعال إلى ما بعد هذه الواو، بتوسط الواو، وإيصالها للفعل إلى ما بعدها من الأسماء"[2]. وما يفهم من كلام ابن جني أنه فعلا أدرك وظيفة واو المعية في ربط ما قبلها بما بعدها، وقد عبّر عن هذا الرّبط بألفاظ (أوصَلوا ، بتوسط ، إيصالها). ولعلّ الرّبط بواو المعية متأتٍ من كونها حرف عطف في الأصل، والعطف هو أصل الرّبط بالأداة، قال الحسن بن قاسم المرادي:" وقال قوم: إنها في الأصل هي العاطفة، ولذلك لا تدخل عليها واو العطف، ولو كانت غيرها لصحّ دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم"[3]. ولأنّ واو المعية حرفٌ من حروف المعاني فقد عدّها الدكتور تمام حسان من وسائل قرينة الرّبط، وفي هذا المضمار يقول:" وتربط واو المعية صاحبا بمصحوب لا يستقيم عطفه على الأول لعدم صحة المشاركة في الحدث"[4]. وإذا كانت واو المعية في ضوء نظرية النحو العربي من وسائل قرينة الرّبط، فهي بمفهوم لسانيات النّص من الأدوات المفضية إلى الاتّساق النّصّي على مستوى البنية السطحية للنّص، وإذا أردنا أن نعرف قيمتها في مجال الاتّساق يكفي أن نقوم بحذفها من عبارتها لنرى ما سيصيب الجملة من تفكّك في التركيب وغموض في المعنى. كما يمكن أن نُدخل الرّبط بواو المعية فيما يُسمّيه فان دايك بالرّوابط الظرفية من منطلق أنّها تدل نصّاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، كما أنّ معناها بحسب السّياق الذي ترد فيه تدلّ إمّا على المكان، نحو: سرت والجبلَ، وإمّا على الزّمان، نحو: استيقظت وطلوعَ الشّمس.

1-4- الرّبط بأداة التعريف (أل): أداة التعريف (أل) تدخُل على الاسم النكرة فتُكسبه التعريف وتُدخله بذلك في زمرة المعارف، هذا ما أقرّته النظرية النحوية العربية، ولكن هل دورها يقتصر

[1] - الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج2 ، ص 99 ، المطبعة الخيرية ، مصر ، الطبعة الأولى 1305هـ

[2] - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 126.

[3] - المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص155 ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1992م.

[4] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 158.

على أداء هذه الوظيفة أم أنّ لها دوراً آخر يتجاوز إكساب الاسم النّكرة تعريفا؟ وبتعبير آخر هل لأداة التعريف (أل) نصيب في أداء وظيفة الرّبط في التركيب الذي ترِد فيه؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب؛ فهل هذا الدور تقوم به كل أنواع (أل) التي تفيد التعريف أم أنّ الأمر مقتصر على بعض الأنواع دون البعض الآخر؟ وهل للوظيفة التي تؤدِّيها هذه الأداة في النحو العربي صلة ببعض المباحث التي أفرزتها لسانيات النّص؟ هذه الأسئلة سنجيب عنها تباعاً أثناء عرضنا لأنواع أداة التعريف كما وردت في مؤلّفات النحو العربي.

لقد قسّم النّحاة العرب أداة التعريف (أل) إلى قسمين: عهدية وجنسية، وكل قسم من هذين القسمين يتفرّع إلى أنواع[1]. وفيما يلي عرضٌ لها.

1-4-1- أل العهدية: تفيد تعريف شيء معهود عند المخاطب وهي على ثلاثة أنواع:

1-4-1-1- العهد الذّكري: وهو أن يتقدّم لمصحوب (أل) ذكرٌ في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا** ﴾ (المزمل:15-16). والمعنى: فعصى فرعون الرّسول الذي تقدّم ذكره، فقد ذُكِر لفظ (الرّسول) في الكلام نكرة ثمّ أعيد مصحوبا بـــ(أل)، فصار دالاّ على فرد محدّد، وهذا التّحديد هو الذي جعل النكرة الثانية معرفة بسبب تقدّم ذكرها. وضابط العهد الذّكري حسب ابن هشام أن يسُدّ الضمير مسدّ (أل) مع مصحوبها، ففي قولنا: زارنا ضيف فأكرمنا الضّيف، يصير الكلام: زارنا ضيف فأكرمناه، حيث سدّ الضمير المتصل (هاء الغائب) مسدّ (أل) مع مصحوبها. وما ذكره ابن هشام يدلّ دلالة لا يرقى إليها شكٌّ على أنّه قد أدرك دور (أل) في ربط الكلام بعضه ببعض، فـــ(أل) في هذا النوع لا تفيد تعريف شيء معهود عند المخاطب فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الرّبط بين النكرتين، فتكون النكرة الثانية بمنزلة الضمير والنكرة الأولى بمنزلة مرجع الضمير و(أل) هي الرّابطة بينهما من حيث دلالتها على اتّصال الثانية بالأولى اتّصالا معنويا، ولهذا قال النحاة: إنّ فائدة (أل) العهدية التنبيه على أنّ مدلول ما دخلت عليه هو مدلول النكرة السابقة المماثلة لها في لفظها؛ الخالية من (أل)[2]. فلو كان لفظ (الرّسول) المقترن بـــ (أل) في الآية السابقة نكرة لتُوّهم أنّه رسولٌ آخر غير السّابق ذكرُه، فإذاً فائدة (أل) هي التّنبيه على أنّ الثاني هو الأوّل، ومن ثمّ ساهمت بشكل مباشر في الرّبط الدّلالي بين الجملتين. وما ذكره نحاتنا هنا نجد له

[1] - أنظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج1 ، ص 61 وما بعدها.
[2] - عباس حسن ، النحو الوافي ، ج1 ، هامش ص 385.

صدى في مباحث لسانيات النّص، فهذا فاينريش مثلا وهو من علماء اللغة النّصّيين نراه يُردّد ما أشار إليه النحاة العرب، ويدلُّك على ذلك قوله:" وتشير أداة التعريف إلى ما يسمّى المعلومات السابقة، بينما تُعدّ أداة التنكير إشارة إلى معلومات لاحقة، أي الوحدات اللغوية التي لم يوضّحها المتكلم بعد"[1]. فأنت ترى أنّ الرّجل لم يُضف جديدا إلى ما قاله علماؤنا، ثمّ إنّ ما أقرّه يُعدّ حكماً عاما قد لا ينسحب على كلّ أداة تعريف، ولذلك كان النحاة العرب أكثر دقّة في توصيفهم حينما قصروا هذا الدّور على أنواع محدّدة و لم يُعمِّموه على كلّ أنواع (أل) كما سنرى. على أنّ ابن هشام في تعريفه للعهد الذكري لم يذكر أنّ (أل) مع مصحوبها تُسبق دائما بنكرة، وهو ما يعني أنّ المتقدّم ذكره قد يرد معرفة، ومثال ذلك قوله تعالى في السورة: ﴿ **فَعَقَرُواْ النَّاقَةَ وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُواْ يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ (الآية:77). فـــ (أل) في (النّاقة) للعهد الذكري بدليل تقدّم ذكرها في قوله عزّ وجلّ:﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾ (الآية:73). مع إمكانية سد الضمير مسد (أل) مع مصحوبها، وهو ما نجد له مثيل في سورة الشمس. والشاهد هنا أنّ المتقدّم الذّكر (ناقة الله) ورد معرفة بإضافته إلى لفظ الجلالة. كما يمكن أن تكون (أل) المقترنة بالنّاقة من نوع العهد الذهني حيث إنّها معروفة في أذهان المخاطَبين من السيرة النبوية. ومن أمثلة العهد الذكري في المدوّنة، قوله جلّ وعلا:﴿ **وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ** ﴾ (الآية:154). فـــ (أل) التي في (الغضب) للعهد الذّكري، يدلُّك على ذلك تقدّم ذكر غضب سيّدنا موسى عليه السلام في قوله تعالى:﴿ **وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا** ﴾ (الآية:150). والأداة (أل) في لفظ (الألواح) هي كذلك للعهد الذّكري، أي: أخذ الألواح التي ألقاها والوارد ذكرها كذلك في الآية 150 ﴿ **وَأَلْقَى الأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ** ﴾. وغني عن البيان أنّ (أل) التي هي للعهد الذّكري في الآيات السابقة قد ساهمت في ربط آي القرآن بعضها ببعض سواء على مستوى التركيب أو على مستوى الدّلالة. ووظيفة الرّبط هذه التي تؤدّيها (أل) العهدية في النّص القرآني بشكل خاص وفي تراكيب العربية على وجه العموم، هي التي يطلق عليها في لسانيات النّص الرّبط بالإحالة، ذلك أنّ أصل الإحالة الرّبطُ بالضمير، والضمير كما ذكر ابن هشام يصحّ أن يسُدّ مسدّ (أل) العهدية عهدا ذكرياً مع مصحوبها، فتكون أداة التعريف مع مصحوبها بالمفهوم اللساني النّصي (محيلاً) والمتقدّم ذكره معرفة كان أو نكرة (محالاً إليه)، وبذلك يتحقّق الاتساق

[1] - هاينه من و فيهفيجر ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، ص 29.

النصي بناءً على أنّ الإحالة هي أداة من أدوات الاتساق، والإحالة هنا قبلية لأن (أل) مع مصحوبها يُحيلان إلى سابق وهي إلى ذلك إحالة نصّية من حيث إنّ المحال إليه تقدّم ذكره في نصِّ الكلام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ (أل) العهدية عهدا ذكريا من منظور لسانيات النص تساهم في تقييد الطاقة التّأويلية لدى المتلقي، إذ ما المانع في اعتبار الألواح الواردة في الآية 54 ألواحاً أخرى غير التي تقدّم ذكرها في الآية 50 لولا وجود أداة التعريف التي نبّهت على أنّ مدلول مصحوبها هو نفسه مدلول الألواح التي تقدّم ذكرها، وبذلك فإنّ (أل) العهدية هي التي قيّدت طاقة التّأويل لدى المتلقي وجعلته يُبعد كل تأويل لا ينسجم مع السياق النّصي لآي الذّكر الحكيم. وتقييد الطاقة التأويلية لدى المتلقي يُسمَّيه براون ويول (مبدأ التأويل المحلّي)، والتأويل المحلّي هو مبدأ من مبادئ الانسجام، ويتحقق الانسجام هنا من خلال تقييد تأويلنا، ويتم ذلك بعدم إنشاء سياقٍ أكبر ممّا هو ضروري لضمان الفهم الصحيح للخطاب[1].

1-4-1-2- العهد الذهني أو العلمي: وهو أن يتقدّم لمصحوب (أل) علم ومعرفة في ذهن المخاطب دون أن يكون له ذكرٌ في الكلام، وذلك كأن تقول مخاطبا صديقاً: هل تذهب إلى الجامعة غدا؟ فالجامعة هنا مكان معروف في ذهن المخاطَب إمّا أن يكون رآها أو سبق ذكرها له في زمن انتهى قبل الكلام، ومن أمثلة ذلك في سورة الأعراف قوله تعالى:﴿ **وَإِذ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّواْ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ (الآية:171). فالجبل معلوم في ذهن المخاطب وإن لم يتقدّم ذكره في نصّ الكلام، وهو جبل الطّور، وقصّة رفع جبل الطّور على بني إسرائيل الذين كانوا مع سيدنا موسى معروفة في القرآن الكريم، و (أل) هنا هي التي حدّدت المراد من الجبل تحديدا أساسه معرفة قديمة في عهد مضى قبل التكلم، فدلّت بذلك على تقدّم مصحوبها دون أن يكون له ذكر في الكلام، أي أنّها صرفت النّظر إلى ذلك المعهود في ذهن المخاطَب، وهذا ما يُدعى في لسانيات النّص بالإحالة الخارجية، فـــ (أل) المقترنة بلفظ (الجبل) تشير مع مصحوبها إلى شيء سابق يعلمه المخاطَب، ولكن هذا الشيء غير مذكور في نص الكلام، وهي بذلك تؤدّي وظيفة تُشبه تلك الوظيفة التي عادةً ما تؤدِّيها ضمائر المتكلم والمخاطب من حيث إنّها تحيل في غالب الأحيان إحالة إلى خارج النّص. وما يعبِّر عنه نحاتنا بالعهد الذهني، يربطه ج. براون وج. يول بعملية من عمليات الانسجام النصي، يُسمّيانها "المعرفة الخلفية للعالم" أي أن يكون للمخاطَب سابق معرفة بالشّيء، وهذه المعرفة السّابقة هي التي

---

[1] - ج. ب. براون وج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي ، ص 72.

تساعده على تأويل النّص تأويلا مقبولا ومن ثَمَّ يتحقق له الانسجام والتماسك. ومراعاة المخاطَب في عملية التواصل قضية أولاها سيبويه أهمية بالغة وهو يتحدّث عن التعريف بـــ (أل)، فقد جاء في الكتاب:" وأمّا الألف واللاّم فنحو: الرّجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللاّم الشيء بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت: مررت برجلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك مررتَ بواحدٍ ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطَب. وإذا أدخلت الألف واللاّم فإنّما تُذكِّره رجلاً قد عرَفه، فتقول: الرّجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوّهم الذي كان عَهِدَه ما تذكّر من أمره"[1]. فسيبويه في هذا النص نصَّ على اعتماد التعريف مع الأخذ في الحسبان حصول العهد الذّكري أو الذّهني في ذهن المخاطب، أمّا المعرفة السّابقة الخاصة بالمتكلم وحده فإنّها لا تصلح لتعريف النّكرة، لأنّ ذلك من شأنه أن يُحدِث خللاً في عملية التواصل، ولعلّ هذا ما دعا براون ويول إلى القول: إنّ المتلقي هو الذي يحكم على نصٍّ بأنّه منسجم وعلى آخر بأنّه غير منسجم. فنحن إذاً أمام مفاهيم متداخلة بين النحو العربي ولسانيات النص، والفرق بين هذه المفاهيم لا يتعدّى في غالب الأحيان التعبير عنها بمصطلحات مغايرة.

1-4-1-3- **العهد الحضوري**: وهو أن يكون مصحوب (أل) حاضراً وقت الكلام، وأكثر ما تقع (أل) للعهد الحضوري في صدر الكلمات التي بعد أسماء الإشارة، نحو: عالجني هذا الطبيب، أو بعد (أيّ) في النّداء، مثل: يا أيّها الرّجل،وفي اسم الزمان الحاضر مثل (الآن ، اليوم)؛ كما في قوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُواْ بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ** ﴾ (الآية:51). فالمراد بـــ (اليوم) هو يوم القيامة الذي هم فيه، لأنّ هذا الكلام يُقال لهم يوم القيامة، وهذا النوع من (أل) العهدية لا حظّ له في الرّبط.

1-4-2- **أل الجنسية**: وهي الدّاخلة على اسم نكرة تُفيد معنى الجنس، ولا يُراد بها واحد معيّن من أفراد الجنس كما في العهدية، وتأتي إمّا لاستغراق جميع أفراد الجنس، وأمارتها أن تخلفها (كلّ) حقيقة، كما في قوله تعالى:﴿ **يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ (النّساء:28). أي كل إنسان دون استثناء. أو لاستغراق جميع خصائص الأفراد، وعلامتها أن تخلفها (كلّ) مجازاً لا حقيقة، كقولك: أنت الرّجل علماً، تريد: أنت كلّ الرّجال من جهة العلم، بمعنى أنّه اجتمع فيك من العلم ما توزّع بين الرّجال كلّهم. وتأتي (أل) الجنسية كذلك لتعريف حقيقة الجنس، وهي التي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقة ولا مجازاً، من ذلك قولك: الرّجل أقوى من المرأة، فهذه

---

[1] - سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 05.

حقيقة لا تنسحب على كلّ رجل وكلّ امرأة، إذ لا يصحّ أن تقول: كلّ رجل أقوى من كلّ امرأة. وهذا النوع من (أل)؛ أقصد (أل) الجنسية بأقسامها لا نصيب له كذلك في أداء وظيفة الرّبط كما هو واضح.

ويضاف إلى هذه الأنواع من (أل) التعريف نوع آخر ذكره صاحب الجنى الداني في حروف المعاني، وهو (أل) النّائبة عن الضمير، وذكر أنّ هذا النّوع قال به الكوفيون وتبعهم ابـــن مالك في ذلك[1]. وإشارة النحاة العرب إلى هذا النوع يدلّ على إدراكهم دور (أل) في الرّبط من حيث إنّ الضمير هو أصل الرّوابط، بل إنّ ابن هشام يذكر ذلك صراحة لا تلميحاً حينما عدّ هذا النّوع رابطاً من روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه[2]. و(أل) هذه عدّها الدكتور تمّام حسّان من وسائل قرينة الرّبط وسمّاها (أل) الدّالة على الجنس المقيد بمضاف إليه مقدّر، حيث قال:"وقد يتحقّق الرّبط بـــ (أل) التي يعاقبها الضمير وهي الدّالة على الجنس المقيّد بمضاف إليه مقدّر أغنت عنه (أل) كما في قوله تعالى:﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**﴾ (النّازعات: 40-41). أي نهى نفسه عن هواها فإنّ الجنّة مأواه"[3]. ومن أمثلة (أل) النائبة عن الضمير في سورة الأعراف، قوله تعالى:﴿ **وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْاْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ** ﴾ (الآية:46). أي على أعراف الحجاب، والحجاب هو السور الفاصل بين الجنّة والنّار، والأعراف هي شُرَف السور المبنية في أعلاه، سمّيت بذلك تشبيها لها بأعراف الفرس والدّيك[4]. فـــ (أل) في (الأعراف) أغنت عن مضاف إليه مقدّر، ولذلك يصحّ أن يعقبها ضمير أي: وعلى (أعرافه) والضمير المتصل عائد على الحجاب، وبذلك تكون (أل) المقترنة بلفظ (الأعراف) نائبة عن الضمير ومؤدّية وظيفته في الرّبط عن طريق الإحالة القبلية أو الإحالة إلى سابق بتعبير علماء لغة النّص.

ومن هنا يمكننا القول إنّ علماءنا قدماء ومحدثين لم يقفوا عند حدود الحديث عن وظيفة (أل) في نقلها الاسم من النكرة إلى المعرفة، بل تجاوزوا ذلك إلى النّظر على أنّها أداة رابطة ربطاً يُشبه ربط الإحالة بالضمير من حيث إنّها تشير إلى شيء سبق ذكره، على أنّهم قصروا وظيفتها الرّابطية على (أل) العهدية عهداً ذكريا أو ذهنيا و(أل) النائبة عن الضمير، وهنا يتقاطع النحو العربي مع

---

1 - أنظر: المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 198.

2 - أنظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 577.

3 - تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 94.

4 - انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج9 ، ص 226 ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 2006م.

لسانيات النص في نظرتهما إلى أداة التعريف (أل)، فالنحو العربي يراها أداة رابطة، ولسانيات النص ترى فيها وسيلة من الوسائل المحققة للإحالة، ومن ثم تكون مساهمتها في الاتّساق النّصي غير خافية.

2- الرّبط بالأدوات الدّاخلة على الجمل: في اللغة العربية كثيرة هي الأدوات الدّاخلة على الجملة والتي تربط كلّ ما يقع في حيّزها من خلال المعنى النحوي أو البلاغي الذي تُضفيه عليها، ولذلك سأقصر الحديث عن أشهر الأدوات التي يكون دورها الرّابطي واضحاً، وصلتها قويّة ببعض مباحث لسانيات النّص، وهذه الرّوابط هي: أدوات الشرط، الأدوات الواقعة في الأجوبة، نواصب المضارع، وواو الحال.

2-1- الرّبط بأدوات الشرط: استخدم النحاة في حديثهم عن الشرط مصطلحات مختلفة مثل الشرط والجزاء والمجازاة، فقد خصّص سيبويه باباً سمّاه باب الجزاء[1]. وذكر المبرّد المجازاة والشرط، فقال:" هذا باب المجازاة وحروفها، وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره"[2]. والشرط أسلوب لغوي كثير الشيوع في النّص العربي، وهو يتركّب من جملتين لا تتحقّق الثانية إلاّ بوجود الأولى، فهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً تلازميا، ذلك أنّ علاقة الشرط قائمة على معنى الاستلزام، فلا يتحقّق المشروط إلاّ بتحقّق الشرط، سواء أكان الشرط سببا في وجود المشروط أم لم يكن، ومعنى الشرط لا يتم إلاّ بوجود هاتين الجملتين، فالفائدة مشروطة بوجودهما معاً، كعلاقة الإسناد التي لا تتم إلاّ بوجود طرفيها المسند والمسند إليه، وبمعنى آخر فإنّ هاتين الجملتين لا تقبلان التّجزئة لأنّهما يُعبّران عن فكرة واحدة، ويدلُّك على ذلك أنّك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى كان كلامك ناقصاً ولم تُفصح عن المراد، ولهذا كان يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ جملتي الشرط وجوابه هما جملة واحدة، فالشرط في مجموع الجملتين لا في كلِّ واحدة منهما على انفراد، ولا في واحدة دون الأخرى[3]. وهذا الارتباط الحاصل بين الجملتين تعقده أداة تُسمّى أداة الشرط، كما في قولنا: إنْ حضر الطلبة ألقى الأستاذ محاضرته. فلو حذفنا أداة الشرط (إنْ) من هذه الجملة الشرطية لتغيّر معنى الشرط، وصار لدينا جملتان خبريتان منفصلتان عن بعضهما لا يربطهما رابط. ومن هنا ندرك أنّ أداة الشرط تأتي رابطة بين جملتين؛ تسمى الأولى جملة فعل الشرط والثانية جملة الجواب. وهذا الدّور الرّابطي الذي تقوم به أداة

1 - سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، ص 56.
2 - المبرد ، المقتضب ، ج2 ، ص 45.
3 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 246.

الشرط لم يغفله نحاتنا القدماء، وكانوا يُدركون تمام الإدراك أن أدوات الشرط يؤتى بها في التركيب لتعليق الجواب على الشرط تعليقاً يُراد منه الدّلالة على وقوع الجواب وتحقّقه بوقوع الشرط وتحقّقه، وهم لا يقصدون بهذا الكلام إلاّ على أنّها أدوات تؤدّي وظيفة الرّبط بين الجملتين، بل إنّ ابن يعيش يذكر ذلك صراحة في معرض حديثه عن أنواع الجمل، حيث قال:" وأمّا الجملة الثالثة وهي الشرطية، فنحو قولك: زيدٌ إنْ يقم أقم معه. فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقلّ الفعل بفاعله نحو: قام زيدٌ. إلاّ أنّه لّما دخل هاهنا حرف الشرط ربط كلّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ إلاّ بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلاّ بذكر الجزاء"[1]. فهو يُشير بكل وضوح إلى أنّ أداة الشرط (إن) رابط يربط بين جملتي الشرط والجواب، وهذه الوظيفة الرّابطية تنسحب على كل أدوات الشرط، وابن يعيش ذكر (إنْ) دون غيرها من الأدوات لأنّها أصل الباب. وما ذكره ابن يعيش نجد له صدى في الدرس النحوي العربي الحديث، فقد عدّ الدكتور تمام حسان أدوات الشرط من ظواهر قرينة الرّبط[2].

وأدوات الشرط في العربية نوعان: أدوات شرط جازمة، وأدوات شرط غير جازمة، فالجازمة هي: (إنْ، إذ ما، ما، من، مهما، متى، أيّان، أنّى، أينما، حيثما، أيّ) وكلّها أسماء ما عدا (إنْ، إذ ما) فهما حرفان. أمّا غير الجازمة فأشهرها: إذا، لّما، كلّما، لو، لولا.

والرّبط الشرطي هو أحد أنواع الرّبط المستخدمة في بناء نص سورة الأعراف، وفيما يلي عرضٌ لأشكال الرّبط بأداة الشرط في هذه السورة القرآنية، ولتكن البداية مع أشكال الرّبط بأدوات الشرط الجازمة.

ورد الرّبط بأدوات الشرط الجازمة في المدوّنة وَفق الأشكال الآتية:

- أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (فعل أمر مقترن بالفاء)، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُواْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يْؤْمِنُواْ فَاصْبِرُواْ حَتَّى يَحْكُمَ اللّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ** ﴾ (الآية:87).

- أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (مضارع مسبوق بحرف التنفيس مقترن بالفاء)، ومثال ذلك: ﴿ **وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن**

1 - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1 ، ص 89.
2 - أنظر: تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 89 ، والبيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 153.

تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ موسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الآية:43).

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (جملة اسمية مقترنة بالفاء)، ومنه قوله تعالى:﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الآية:08).

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (محذوف)، نحو:﴿ قَالُواْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (الآية:70). فـــ (إنْ) أداة شرط، و(كنت) فعل الشرط، وجملة جواب الشرط محذوفة دلّ على معناها كلامٌ سبق (إنْ)، والتقدير: إن كنت من الصّادقين فأتنا بما تعدنا. وقد تُحذف جملة الجواب ويدلُّ على معناها جواب القسم، من ذلك قول المولى عزّ وجلّ:﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُواْ يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾ (الآية:134). اللاّم في (لَئِنْ) موطّئة للقسم، و(إنْ) أداة الشرط الجازمة، و(كشفت) هي جملة فعل الشرط، أمّا جملة الجواب فمحذوفة دلّت على معناها جملة جواب القسم (لنؤمنَنّ)، ويجري هذا الحذف لجملة جواب الشرط عندما يكون القسم سابقا للشرط.

– أداة الشرط + فعل الشرط (مضارع مجزوم) + جملة الجواب (فعل مضارع مجزوم)، نحو:﴿ فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ أَلا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِندَ اللّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ (الآية:131). وهذا النّمط هو أصل الجملة الشرطية المسبوقة بأداة الشرط الجازمة، قال المبرد:" فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة، لأنّه يُعربها، ولا يُعرب إلاّ المضارع"[1].

– أداة الشرط + فعل الشرط (مضارع مبني) + جواب الشرط (فعل أمر مقترن بالفاء)، نحو قوله جلّ شأنه:﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (الآية:200). ويلاحظ هنا أنّ أداة الشرط (إن) قد اتّصل بها (ما) الزّائدة للتوكيد.

– أداة الشرط + فعل الشرط (مضارع مجزوم) + جواب الشرط (جملة اسمية مقترنة بالفاء)، ومنه قوله تعالى:﴿ مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (الآية:178).

– أداة الشرط + فعل الشرط (مضارع منفي بلم) + جواب الشرط (محذوف)، نحو قوله جلّ وعلا:﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ

[1] - المبرد ، المقتضب ، ج2 ، ص 48.

مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (الآية:149). فاللاّم المقترنة بـــ (إنْ) موطّئة للقسم، و(لم يرحمنا) فعل الشرط، وجملة جواب الشرط محذوفة دلّت عليها جملة جواب القسم.

هذه هي أشكال الرّبط بأدوات الشرط الجازمة كما وردت في المدوّنة، ويلاحظ على هذه الأشكال كثرة استعمال أداة الشرط (إن) دون غيرها من أدوات الشرط الجازمة، ولذلك جعلها النّحاة أصل الباب وأدوات الشرط الجازمة الأخرى فروع عنها.

وفيما يلي أشكال الرّبط بأدوات الشرط غير الجازمة كما وردت في السورة:

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (فعل ماضٍ)، نحو:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ** ﴾ (الآية:2001). وهذا النمط هو الأكثر شيوعاً في السورة، حيث ورد في أكثر من عشرين موضعاً. والفعل الماضي هنا في جملة الشرط وجوابه دالّ على معنى المستقبل، لأنّ الشرط لا يقع إلاّ على فعل لم يقع.

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (فعل مضارع منفي بـــ "لا")، نحو: ﴿ **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾ (الآية:34).

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (فعل أمر مقترن بالفاء)، نحو:﴿ **وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾ (الآية:204).

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (جملة اسمية مسبوقة بـــ إذا الفجائية)، نحو قوله عزّ وجلّ:﴿ **فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ** ﴾ (الآية:135).

– أداة الشرط + فعل الشرط (ماضٍ) + جواب الشرط (محذوف)، نحو:﴿ **وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ** ﴾ (الآية:126).

– أداة الشرط + فعل الشرط (مضارع) + جواب الشرط (فعل ماضٍ)، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ** ﴾ (الآية: 100).

– أداة الشرط + فعل الشرط (محذوف) + جواب الشرط (فعل ماضٍ مقترن باللاّم)، نحو:﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ** ﴾ (الآية:96). (لو) أداة شرط غير جازمة، وفعل الشرط محذوف، والمصدر المؤوّل من أن ومعموليها فاعل لفعل الشرط المحذوف، والتقدير: لو ثبت إيمانهم...

– أداة الشرط + جملة الشرط (جملة اسمية) + جواب الشرط (محذوف)، من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (الآية:43). أداة الشرط غير الجازمة في الآية الكريمة هي (لولا) وقد اختصت بالدّخول على الجملة الاسمية، والمصدر المؤوّل من (أن والفعل هدانا) مبتدأ خبره محذوف، وجملة جواب الشرط محذوفة دلّ على معناها كلامٌ سبق (لولا)، والتقدير: لولا هداية الله موجودة ما كنّا لنهتديَ.

هذه هي أشكال الرّبط بأدوات الشرط بنوعيها كما وردت في سورة الأعراف، ولم نجد شكلاً من هذه الأشكال خالياً من أداة الشرط، وهو ما يعني أنّ دلالة الشرط لا يمكن أن تتحقّق في ظل غياب الأداة، وأنّ الرّبط بين جملتي الشرط وجوابه لا يتم إلاّ بوجودها، وحسبك أن تحذف أداة الشرط من التركيب لتعرف قيمتها في الرّبط وفي إضفاء معنى الشرط على التركيب من خلال تعليق حدث على آخر، وربطهما برابط السببية بحيث يكون الأوّل سبباً للثاني، والثاني سببا عن الأوّل. وهذا يدخل فيما يدعوه هاليداي وحسن بالوصل السّببي الذي يتأسس على العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر. ويستخدم دي بوجراند ودريسلر للتعبير عن هذه العلاقة مصطلح التبعية " subordination" حيث يعتمد عنصر على وجود عنصر آخر، ويندرج تحتها علاقة السبب والنتيجة، والعلاقة الزمنية، والعلاقة الشرطية حيث تكون الأحداث والسياقات في عالم النص ممكنة أو محتملة أو ضرورية[1]. وهذه العلاقات من شأنها أن تجعل الكلام مترابطاً ومتماسكاً، والعلاقة الشرطية هي واحدة من هذه العلاقات تنسج خيوطها في العربية ما يُسمّيه نحاتنا بأدوات الشرط. وأدوات الشرط في الأشكال السابقة من خلال سورة الأعراف وغيرها من الأشكال الموجودة في تراكيب العربية لا تُحدِث الرّبط بين جملتي الشرط وجوابه على المستوى التركيبي النحوي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الرّبط على المستوى الدّلالي من خلال إضفائها معنى الشرط على الجملتين معاً، وربطها دلالة الجملة الثانية بالأولى، وبذلك فهي بمنظور لسانيات النّص تساهم في الاتّساق والانسجام على حدٍّ سواء. وقبل أُنهي حديثي عن الرّبط بأدوات الشرط أحببت أن أورد نصّاً لعبد القاهر الجرجاني نظر فيه إلى المزاوجة بين معنيين في الشرط والجزاء نظرة نصّية تصلح لأن تكون أساساً لعلم اللغة النّصّي، وذلك بالنّظر إلى أسلوب الشرط على أنّه وجه من وجوه ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، حيث قال:" واعلم أنّ ممّا هو أصلٌ في أن يدِقّ النّظر، ويغمُض

[1] - عزة شبل محمد ، علم لغة النص ، ص 113.

المسلك، في توخّي المعاني التي عرفت: أن تتّحدَ أجزاء الكلام، ويدخلَ بعضها في بعض، ويشتدَّ ارتباط ثانٍ منها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النّفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالُك فيها حالَ الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم، وفي حال ما يُبْصَر مكانٌ ثالثٌ ورابعٌ يضعُهما بعد الأوّلين. وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدٌّ يحصره، وقانون يُحيط به، فإنّه يجيء على وجوه شتّى وأنحاء مختلفة. فمن ذلك أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء معاً، كقول البحتري: (من الطويل)

إذا ما نهى النّاهي فلجَّ بيَ الهــوى أصاخت إلى الواشي فَلَجَّ بها الهجرُ

وقوله: (من الطويل)

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها تَذَكَّرَتِ القربى ففاضت دموعهـــا [1]

2-2- **الرّبط بالأدوات الواقعة في الأجوبة:** من الأدوات التي تستخدم للرّبط في تراكيب العربية الأدوات الدّاخلة على الأجوبة، وأقصد بالأجوبة ههنا جملتي جواب الشرط (الجازم وغير الجازم)، وجملة جواب القسم. وأولى هذه الأدوات الفاء الرّابطة، ولفظ (الرّابطة) أطلقه ابن هشام، وفي ذلك يقول" من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب"[2]. وليس معنى ذلك أنّ النّحاة الذين سبقوا ابن هشام لم يتفطّنوا إلى دورها الرّابطي، فابن جني مثلاً يشير إلى ذلك بكلّ وضوح حينما يقول:" إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يُبتدَأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره"[3]. ويذكر الجرجاني أنّ" الفاء في جواب الشرط نحو: إن تأتني فأنت مُكْرَم، فإنها وإن لم تكن عاطفة فإنّ ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها"[4]. والفاء الرّابطة تقع في جملة جواب الشرط الجازم كما في المثالين اللّذين ذكرهما ابن جني والجرجاني، وتقع في جملة جواب الشرط غير الجازم، كما في قول المتنبي: (من الكامل):

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشّهادة لي بأنّي كامل

ويبدو أنّ العربية تلجأ إلى الرّبط بالفاء في جملة الجواب من أجل الزيادة في إحكام الرّبط بين جملتي

---

1 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 93.
2 - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 186.
3 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 252 - 253 .
4 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص 214.

الشرط والجواب من جهة، ولأمن اللّبس في الانفصال من جهة أخرى. وقد ورد الرّبط بالفاء – بالنّظر إلى طبيعة جملة الجواب – في سورة الأعراف وَفق الأنماط الثلاثة الآتية:

- أداة الشرط + فعل الشرط + الفاء الرّابطة + جواب الشرط (جملة اسمية)، نحو:﴿ **وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ (الآية:132). يلاحظ هنا أنّ الفاء جيء بها رابطة لوقوع جواب الشرط جملة اسمية، وهذا هو النّمط الغالب في السورة بشكل خاص وفي النص العربي على وجه العموم، وبهذا النّمط مثّل سيبويه للفاء الواقعة في جواب الشرط، حيث قال:" واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء، فأمّا الجواب بالفعل، فنحو قولك: إنْ تأتني آتك، وإنْ تضربْ أضربْ، ونحو ذلك. وأمّا الجواب بالفاء، فقولك: إنْ تأتني فأنا صاحبك"[1]. فقد جاء بالفاء رابطة بين جملتي الشرط وجوابه، بمعنى آخر أنّ الفاء الرّابطة دلّت على أن ما بعدها هي جملة جواب الشرط وليس شيئاً آخر، وفي سياق هذا المعنى قال ابن يعيش معلّقا على جملة(إنْ تُحسن إليّ فالله يجازيك:" فالفاء هنا للاتّباع دون العطف، ألا ترى أنّ الشرط فعل مجزوم والجواب بعد الفاء جملة من مبتدأ وخبر لا يسوغ فيها الجزم، وإنّما أتى بالفاء ههنا توصُّلاً إلى المجازاة بالجمل المركبة من المبتدأ والخبر، فإنّه لولا الفاء لما صحّ أن تكون جواباً"[2].

- أداة الشرط + فعل الشرط + الفاء الرّابطة + جواب الشرط (فعل مضارع مسبوق بحرف التنفيس)، نحو قوله جلّ وعلا:﴿ **وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ موسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ (الآية:143). فالفاء جيء بها رابطة بين جملتي الشرط وجوابه لأنّ جواب الشرط ورد جملة فعلية مضارعية مسبوقة بحرف التنفيس (سوف)، وبعبارة أخرى فإنّ مجيء الفاء في جواب الجملة الشرطية الواردة في الآية يُراد منه التّدليل على أنّ ما بعد الفاء جواب شرط، وليس جملة منفصلة بمعناها عن جملة الشرط. ومن هنا ندرك قيمة الفاء في الرّبط بين جملتي الشرط وجوابه.

- أداة الشرط + فعل الشرط + الفاء الرّابطة + جواب الشرط (فعل أمر)، نحو:﴿ **وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾ (الآية:204). والفاء جاءت رابطة هنا لأنّ جملة جواب الشرط وردت فعلاً إنشائياً، بمعنى آخر أنّ فعل الأمر (استمعوا) لا يصح أن يرتبط بجملة

1 - سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، ص 63.
2 - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج8 ، ص 95.

الشرط دون وجود للفاء الرّابطة.

هذه هي أنماط الرّبط بالفاء الواردة في السورة بالنظر إلى طبيعة جملة جواب الشرط، ويُلاحظ على جملة جواب الشرط في الأنماط الثلاثة المذكورة أنّها لا تصلح لأن تكون شرطاً، ولهذا جيء بالفاء لتفيد الرّبط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط حتى لا تكون إحداهما مستقلّة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما.

وقد تُغني عن الفاء الرّابطة (إذا) الفجائية حينما يأتي جواب الشرط جملة اسمية، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ (الرّوم:36). فـ (إذا) وقعت في جواب الشرط وهو كما ترى جملة اسمية، وقد جيء بـ (إذا) رابطة بين جملة الشرط وجوابه عوضاً عن الفاء الرّابطة. ومن ذلك في المدوّنة قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ** ﴾ (الآية:135). فانظر إلى ارتباط فعل الشرط بجوابه بواسطة الأداة (إذا) الفجائية، فلولا وجود هذه الأداة لكانت جملة جواب الشرط منفصلة عمّا سبقها، ومستقلّة بمعناها عن جملة فعل الشرط.

وقد يقع الرّبط باللاّم الواقعة في جواب شرط (لو، ولولا). ومن أمثلتها في السورة قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ** ﴾ (الآية:96). فالشاهد في هذه الآية هو وقوع اللاّم في جواب (لو) وقد جيء بها لتربط جملة جواب الشرط (فتحنا) بفعل الشرط المحذوف، والتقدير: لو ثبت إيمانهم... لفتحنا... ويظهر أنّ أداة الشرط (لو) غير قادرة على أداء وظيفة الرّبط بين الجملتين لوحدها أو لنقل إنّ ربطها ضعيف فاحتاجت إلى من يُقوّي هذا الرّبط ، فجيء باللاّم لإحكام الرّبط بين جملتي الشرط والجواب. كما يقع الرّبط باللاّم الواقعة في جواب القسم، ومن ذلك في السورة:﴿ **قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ (الآية:16). عندما ننظر في هذه الآية الكريمة نجدها قد اشتملت على جملة جواب القسم (لأقعدَنّ)، وفعل القسم محذوف، وعندما ننظر في جملة جواب القسم نجدها قد اقترنت باللاّم، وهي اللّام الرّابطة لجواب القسم، وقد ترتّب على وجودها تأكيد المضارع بالنّون، فلو تحذف اللاّم تحذف معها النّون، وفي هذه الحالة لا تصبح الجملة قسماً كما كانت، ويصير حرف الجر (الباء) مع مجروره متعلّقين بالفعل (أقعد) بعد أن كانا متعلّقين بفعل القسم المحذوف. وبذلك تنفك الصلة بين فعل القسم المحذوف والجملة التي يُفترض أنّها جواب للقسم.

تلك هي الأدوات الدّاخلة على جمل الأجوبة، وقد عدّها الدكتور تمام حسان من ظواهر قرينة الرّبط، وفي هذا السياق يقول:" الأدوات الدّاخلة على الأجوبة لها وظيفتان أساسيتان: الأولى هي الرّبط وإيضاح أنّ الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض، والثانية أمن اللّبس بجعل الأداة الدّاخلة على الجواب قرينة على أنّ ما بعدها جوابٌ وليس شيئاً آخر"[1]. ورأى أن دخول هذه الرّوابط على جملة الجواب خاضع لمبدأ المعاقبة، ويوضّح ذلك بقوله:" أمّا من حيث دخول الرّابط على جملة الجواب فقاعدة ذلك تدخل تحت مبدأ المعاقبة، فإمّا أن يصلح الجواب للحلول محلّ الشرط ودخول أداة الشرط عليه، وإمّا ألاّ يصلح أو بعبارة أخرى: إمّا أن يكون الجواب صالحاً أن يُعاقب الشرط، وإمّا ألاّ يكون، فإن كان فلا حاجة له إلى رابط يتّضح به أنّه الجواب. ففي قوله تعالى:﴿ **إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ** ﴾ (محمّد:7). يمكن للجواب أن يكون شرطاً بدليل ﴿ **إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ** ﴾ (آل عمران:160). ولو نظرنا إلى هذا الشاهد الأخير لوجدنا جواب الشرط جملة اسمية منسوخة بلا النافية للجنس ليست تصلح لمعاقبة الشرط. ومن هنا اقترن جواب الشرط بالفاء الرّابطة لاحتمال ورود اللّبس عليها، فلولا الفاء لصلحت جملة الجواب أن تكون حالاً من ضمير المخاطبين الذي في (ينصركم)، ولظلّ السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه"[2]. وهذا النص – على طوله – يُبيّن وبشكل واضح الوظيفة الرّابطية التي تضطلع بها الفاء الواقعة في جواب الشرط، كما يكشف أمراً آخر وهو أنّ الفاء ومعها إذا الفجائية لا يؤتى بهما رابطيْن إلاّ عندما تصبح أداة الشرط غير قادرة على أمن اللّبس.

إنّ هذا الدّور الرّابطي الذي تقوم به الأدوات الدّاخلة على الأجوبة هو الذي جعلها من ظواهر قرينة الرّبط، وإذا كانت وظيفتها الأساسية في نظرية النحو العربي هي الرّبط بين جملتي الشرط وجوابه، فتلك هي وظيفة أدوات الاتّساق النصّي في لسانيات النّص من حيث إنها تربط سابقاً بلاحق ولاحقاً بسابق، فحينما نعود إلى الآيات السابقة ونبحث عن سبب اتساقها وتماسكها فإنّنا واجدون دون شكّ للأدوات الدّاخلة على الأجوبة نصيباً وافراً في ذلك الاتّساق والتماسك.

2-3- **الرّبط بواو الحال:** ذكرنا فيما سبق لّما تحدّثنا عن الرّبط بالضمير في جملة الحال أنّ الحال تأتي مفردةً كما تأتي جملةً نائبة عن المفرد، وذكرنا أيضاً أنّ الحال لّما تأتي جملة لابدّ من أن تشتمل

---

[1] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 154.
[2] - المرجع نفسه ، ج1 ، ص 154 - 155 .

على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متّصلاً بين جملة الحال والجملة المشتملة على صاحب الحال، وهذا الرّابط قد يكون واواً تسمى واو الحال، وقد يكون ضميراً، وقد يكون الواو والضمير معاً. والرّبط بالضمير في الجملة الحالية أشرنا إليه في مكانه من هذا البحث، أمّا الرّبط بالواو فمثاله قول امرئ القيس:(من الطويل):

وقد أغتـــدي والطير في وكناتها بمنجـــرد قيدِ الأوابد هيكـــل[1]

فالواو في الجملة الحالية (والطير في وكناتها) دلّت على أنّ الجملة الثانية معناها مرتبط بالجملة الأولى بعد أن كانت مستقلة بنفسها، وهو ما يعني أنّ واو الحال تؤدي وظيفة الضمير في الرّبط بين جملة الحال والجملة المشتملة على صاحب الحال، وهذا ما ذكره المبرّد في تعليقه على المثال: مررت برجلٍ أبوه منطلق. فقال:"ولو وضعت في موضع رَجُلٍ معرفة لكانت الجملة في موضع حالٍ، فعلى هذا تجري الجمل. وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألاّ تعلّقَه به بحرف العطف، وإن علّقته به فجيّد. وإذا كان الثاني لا شيء منه يرجع إلى الأوّل فلابدّ من حرف العطف"[2]. فالمبرّد يرى أن جملة الحال إذا كانت خالية من الضمير الرّابط الذي يعود على صاحب الحال، فلابدّ حينئذٍ من الإتيان بحرف العطف الذي يحلّ محلّ الضمير، وحرف العطف يقصد به ههنا (واو) الحال. ومثلُ هذا الكلام نعثر عليه في شرح المفصل: " وإنما جاز استغناء هذه الجملة – يقصد جملة (جاء زيد وعمرو ضاحك)- عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قِبَل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها فجيد، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها"[3]. وكان عبد القاهر الجرجاني قد ذكر أنّ واو الحال يُؤتى بها لقصد استئناف خبر آخر تضمُّه إلى ما قبله، وفي ذلك يقول:" فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنّك عمَدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضَمَمْتَه إلى الفعل الأوّل في إثبات واحد، وكلّ جملة جاءت حالاً، ثمّ اقتضت (الواو) فذاك لأنّك مستأنفٌ بها خبراً، وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأوّل في الإثبات"[4]. ثمّ يُضيف مؤكِّداً الدّور الرّابطي لواو الحال:" ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: زيدٌ منطلق وعمرو ذاهب،

---

1 - ديوان امرئ القيس ، ص 53 ، شرح وتحقيق عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 2004م.
2 - المبرد ، المقتضب ، ج4 ، ص 125.
3 - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2 ، ص 65.
4 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 213.

والعلم حسن والجهل قبيح. وتسميتنا لها واو الحال لا يُخرجها عن أن تكون مُجْتَلَبةً لضمِّ جملة إلى أخرى"[1]. فالإمام عبد القاهر الجرجاني أدرك بذكائه الحاد أنّ الواو الواقعة في صدر الجملة الحالية هي واو جيء بها لربط جملة بأخرى على الرّغم من أنّ تسميتها بواو الحال لا توحي بمعنى الرّبط. وإذا كانت واو الحال تؤدّي وظيفة الضمير العائد، فإنّ هذا الأخير قد لا يكفي وحده لربط جملة الحال بالجملة المشتملة على صاحب الحال، وذلك عندما تأتي الحال جملة اسمية، ويكون صدر الجملة ضميراً، ففي هذه الحالة لا يمكن الاستغناء عن الواو مطلقا، لأنّ الكلام دون وجودها سيصبح مفكّكاً ولا معنى له، وهذا ما أقرّه الجرجاني في قوله:" فإن كان المبتدأ من الجملة ضميرَ ذي الحال، لم يَصلُح بغير الواو البتة، وذلك كقولك: جاءني زيدٌ وهو راكب، ورأيت زيداً وهو جالس، ودخلت عليه وهو يُملي الحديث، وانتهيت إلى الأمير وهو يُعبِّئ الجيش. فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يَصْلُح، فلو قلت: جاءني زيدٌ هو راكب، ودخلت عليه هو يُملي الحديث، لم يكن كلاماً"[2]. فواو الحال في الأمثلة التي صنعها الجرجاني لم تأتِ لتأكيد الرّبط كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إنّ الرّبط سيكون معدوماً من دون هذه الواو. واجتماع الواو والضمير معاً في الجملة الحالية وردت منه نماذج عديدة في سورة الأعراف، منها قوله تعالى:﴿ **وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْاْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ** ﴾ (الآية:46). ونحو:﴿ **أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ** ﴾ (الآية:97). وقوله عزّ وجلّ:﴿ **أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ (الآية:98). فكلّ آية من هذه الآيات قد اشتملت على جملة حالية، وكلّ جملة من الجمل الثلاث (وهم يطمعون، وهم نائمون، وهم يلعبون) اجتمع فيها رابطان الواو والضمير، وبتأمّل هذه الجمل الحالية نجد واو الحال هي التي عقدت الصّلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التي قبلها المشتملة على صاحب الحال، وهذا هو الدّور المنوط بها، فهي تضم ما بعدها إلى ما قبلها حتى لا يُظن أنّ الجملة بعدها مستأنفة.

ويُلاحظ على واو الحال في الأمثلة المتقدّمة أنّها تُفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها، ولهذا عدّها بعض النّحاة للمعية. وسواء كانت للمعية أم لم تكن فإنّها تُعدّ في النحو العربي من ظواهر قرينة الرّبط. وتُعدّ في لسانيات النّص من الأدوات المفضية إلى الاتّساق النّصي على مستوى البنية

[1] - المرجع السابق، ص 214.
[2] - المرجع السابق ، ص 202.

السطحية للنّص، شأنها في ذلك شأن الضمير. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أنّ واو الحال تعدّ من الرّوابط الظرفية من منطلق أنّها تأتي عند نحاتنا بمعنى (إذ) الظرفية، والرّوابط الظرفية كما ذكرنا ذلك سلفاً يُعِدُّها فان دايك من الأدوات التي تسهم في الترابط النّصي.

2-4- **الرّبط بنواصب المضارع**: نواصب المضارع من الأدوات التي تستخدمها العربية للرّبط، ومن هذه الأدوات ما ينصب المضارع بنفسه مباشرة وهي: أنْ، لن، إذن، كي. ومنها ما ينصبه بأن المضمرة بعدها، وهي: لام التعليل، لام الجحود، حتّ، أو، واو المعية، وفاء السّببية. والحق أنّ هذه الأدوات لم يتناولها نحاتنا في ضوء ما سمّاه الدكتور تمام حسان (قرينة الرّبط)، بمعنى أنّهم لم يلتفتوا إلى دورها الرّابطي في التركيب الذي ترِد فيه، وإنّما كان اهتمامهم منصبّاً على وظيفتها الإعرابية، غير أنّ هذا لم يمنع بعضاً منهم من الإشارة إلى الوظيفة الرّابطية لبعض هذه الأدوات، من هؤلاء النحاة ابن يعيش، فقد أشار هذا العالم الجليل بكل وضوح إلى الدّور الرّابطي الذي تؤدّيه فاء السببية في عبارتها، وفي ذلك يقول:" واعلم أنّ هذه الفاء التي يُجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلهما جملة واحدة كما يفعل حرف الشرط، ولو قلت: ما تزوربي فتحدِّثني. فرفعت (تحدِّثني) لم يكن الكلام جملة واحدة، بل جملتين، لأنّ التقدير: ما تزوربي وما تحدِّثني. فقولك: (ما تزوربي) جملة على حيالها، و(ما تحدِّثني) جملة ثانية كذلك"[1].

والأدوات النّاصبة للفعل المضارع وردت في مواضع عديدة في المدوّنة، وسأكتفي بالتمثيل لِبعضٍ منها، مع بيان دورها الرّابطي في عبارتها.

مثال1: قال تعالى على لسان الملأ من قوم فرعون:﴿ **يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ** ﴾ (الآية:110). في هذه الآية الكريمة نجد الأداة (أن) قد دخلت على الفعل المضارع (يُخرجَكم) مُحدِثةً فيه النصب، وتلك هي وظيفتها الإعرابية، وإلى جانب أدائها هذه الوظيفة فإنّها قد قامت بربط ما قبلها بما بعدها، فالفعل (يُريد) من الأفعال المتعدية التي لا يكتمل معناها إلاّ بذكر مفعولها، ولمّا كان الفعل (يُخرِج) لا يصلح أن يكون مفعولا توسّطت الأداة (أن) بين الفعلين لتؤشِّر على أنّها هي وما بعدها في تأويل مصدر يصلح لأن يكون مفعولاً، وبذلك فقد كانت بمثابة الجسر الذي أوصل الفعل إلى ما هو في حكم المفعول، ومن ثَمّ جعلت ما قبلها مع ما بعدها جملة واحدة لا جملتين. ويتّضح الدّور الرّابطي للأداة (أنْ) حينما نقوم بحذفها من التركيب الواردة فيه، فجملة (يُريد أن يخرجَكم) تصبح بعد حذف الأداة (يُريد، يُخرِجُكم)، فنحن إذاً أمام

[1] - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 27.

جملتين منفصلتين لا يربط بينهما رابط، والأولى منهما معناها غير تام.

مثال2: قال تعالى:﴿ **قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَن آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:123). الشاهد في هذه الآية اشتمالها على الفعل المضارع (لتُخرِجوا) وهو كما ترى منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل التي تدلّ على أنّ ما بعدها علّة وسبب لما قبلها، وهذا المعنى الذي تدلّ عليه لام التعليل هو الذي جعل منها أداة رابطة، إذ إنّ إخراج الناس من المدينة مرتبط بصنيع السّحرة، والرّابط بين الأمرين هو لام التعليل، فصارت بذلك الجملتان الفعليتان (مكرتموه ، لتخرجوا) جملة واحدة، وإذا كان وجود لام التعليل يدلّ على ارتباط ما قبلها بما بعدها، فإن حذفها يعني انفصال الفعل الدّاخلة عليه عمّا قبل اللاّم، فلو نحذف لام التعليل من التركيب السّابق لارتفع الفعل بعدها وأصبح لدينا جملتان فعليتان منفصلتان عن بعضهما والجملة الثانية منهما مستأنفة. وهذا هو المعنى الذي قصدناه من الرّبط بلام التعليل.

مثال3: قال جلّ شأنه:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاء وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ** ﴾ (الآية:40). الأداة الناصبة للمضارع في هذه الآية الكريمة هي (حتّى) وهي ناصبة له بواسطة أن المضمرة، وهي إلى ذلك أداة جارّة، وأن المضمرة بعدها والفعل (يلج) في تأويل مصدر اسم مجرور بها، هذا من حيث وظيفتها الإعرابية، أمّا دورها في التركيب فإنّ المعنى لا يتمّ إلاّ بها، ولولاها لما تحقق معنى الاستحالة في دخول الجنّة لأولئك المكذّبين بآيات الله، فـــ (حتّى) بهذا المعنى رابطة ما قبلها بما بعدها، أي أنّ دخول المكذّبين الجنّة مرتبط بدخول الجمل في سَمِّ الخياط وهو الأمر المستحيل تحقّقه، والذي عقد الصّلة بين هذين المعنيين هي الأداة (حتّى) فجعلت بذلك الجملتين الفعلتين (لا يدخلون- يلج) جملة واحدة. ولنا أن نتصوّر كيف يصير التركيب لو تُحذف منه هذه الأداة، إذ سيصبح لدينا جملتان فعليتان منفصلتان كلّيا عن بعضهما ولا يربط بينهما رابط.

مثال4: قال عزّ وجلّ:﴿ **وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللّهِ وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوَءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ (الآية:73). اشتملت الآية الكريمة على الفعل المضارع (يأخذكم)، وقد ورد هذا الفعل مقترنا بفاء السببية التي أحدثت فيه النّصب بأن المضمرة بعدها، وفاء السّببية إلى جانب أدائها هذه الوظيفة الإعرابية، فإنها تأتي أيضاً لأداء وظيفة ربط ما قبلها بما بعدها، وتسميتها تدلّ على معنى الرّبط، أي أنّ ما بعدها مسبّب عمّا قبلها فهو إذاً مرتبط به

ارتباط السبب بالنتيجة، وهذا الارتباط ما كان ليكون لولا وجود فاء السببية، ففعل الأخذ بالعذاب الأليم الذي سيصيب قوم صالح عليه السلام-كما ورد في الآية- مرتبط بفعل المسّ بالسّوء الذي يُلحقونه بالنّاقة، والذي ربط بين هذين المعنيين -المسّ بالسّوء والأخذ بالعذاب- هو فاء السببية، وبذلك تكون قد عقدت الصّلة بين الجملتين الفعليتين فصارتا كأنهما جملة واحدة تماماً كما تفعل أداة الشرط في الرّبط بين جملتي الشرط وجوابه.

يُستنتج ممّا سبق أنّ نواصب المضارع إلى جانب أدائها وظيفتها الإعرابية، فإنّها تُسهم من ناحية أخرى في الرّبط بين مكوّنات التركيب الذي ترِد فيه. وهذه الوظيفة الثانية هي التي جعلت منها وسيلة من وسائل قرينة الرّبط في النحو العربي، وأهّلتها لكي تكون همزة وصل بين النظرية النّحوية العربية واللّسانيات النّصية، ذلك أنّ الترابط النصي كما يرى علماء لغة النّص يعد من أهم المعايير النصية التي تحقّق للنّص نصّيته. ولّما كان الرّبط الذي تؤدّيه أدوات النّصب يتم على مستوى البنية السطحية للنّص وليس على مستوى بُناه العميقة فهي إذاً من أدوات الاتّساق بالمنظور اللّساني النّصي.

3- الرّبط بالأدوات الدّاخلة على المفردات والجمل:

3-1- الرّبط بأدوات العطف: يرى الشريف الجرجاني أن النحاة العرب قد اختاروا مصطلح العطف للدّلالة على معنى التبعية؛ حيث يكون التابع دالاّ على معنى مقصود بالنّسبة إلى متبوعه، وذلك بأن يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المسمّاة بحروف العطف، نحو: قام زيدٌ وعمرو. فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد[1]. وفهمُ معنى العطفِ في حدود فكرة التوابع هو الذي حمل ابن يعيش على الظنّ أنّ النُّحاة قد فاتهم أن يُسمّوا جميع التوابع عطفاً، قبل أن يعذرهم بعد ذلك على اجتناب التعميم في التّسمية، وفي هذا الشأن يقول:" فإن قيل فإذا كان العطف إنّما هو اشتراك الثاني في إعراب الأوّل، فيلزم من هذا أن تسمّى سائر التوابع عطفاً لمشاركتها الأوّل في الإعراب، قيل لعمري، لقد كان يلزم ذلك إلاّ أنهم خصّوا هذا الباب بهذا الاسم للفرق"[2]. وهو يقصد بلفظ الفرق أنّ سائر التوابع الأخرى تتبع متبوعها دون واسطة، بينما التابع في باب العطف لا يتبع المعطوف عليه إلاّ بواسطة أداة من أدوات العطف. وحروف العطف هي تسمية بصرية، أمّا الكوفيون فيسمّونها حروف النّسق، جاء في شرح المفصل:" يقال حروف العطف وحروف النّسق،

---

[1] - أنظر: الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 156 ، تحقيق نصر الدين تونسي ، شركة القدس ، القاهرة ، ط1 ، 2007م.
[2] - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج8 ، ص 88

فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدر عطفت الشّيء على الشّيءِ إذا أملته إليه يقال عطف فلان على فلان وعطفت زمام النّاقة إلى كذا وعطف الفارس عنانه أي ثناه وأماله، وسمّي هذا القبيل عطفاً لأنّ الثاني مثنى إلى الأوّل ومحمول عليه في إعرابه، والنّسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية وكلام نسق إذا كان على نظام واحد فلمّا شارك الثاني الأوّل وساواه في إعرابه سُمّي نسقاً"[1]. وقد تحدّث سيبويه عن العطف في بابً سمّاه (ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشركا بينهما في النعت فجريا على المنعوت). حيث قال:" وذلك قولك: مررت برجلٍ وحمارٍ قبلُ. فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، و لم تجعل للرّجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار كأنّك قلت: مررت بهما، فالنّفي في هذا أن تقول: ما مررت برجلٍ وحمارٍ أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيءٍ قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنّه يجوز أن تقول مررت بزيدٍ وعمرٍو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني... ومن ذلك قولك: مررت بزيدٍ فعمرٍو، ومررت برجلٍ فامرأةٍ. فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به. ومن ذلك: مررت برجلٍ ثم امرأةٍ، فالمرور ههنا مروران وجعلتْ (ثُمَّ) الأوّلَ مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجرّ. ومن ذلك قولك: مررت برجلٍ أو امرأةٍ فـــ (أو) أشركت بيتهما في الجرّ وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوّت بينهما في الدّعوى... ومن ذلك: مررت برجلٍ لا امرأةٍ أشركت (لا) في الباء وأحقّتِ المرور للأوّل، وفصلت بينهما عند من التبسَا عليه فلم يدرِ بأيّهما مررت"[2]. وأدوات العطف ذكرها سيبويه في مواضع متفرّقة من الكتاب، وتابعه النّحاة في ذكرها، وهذه الأدوات هي: (الواو، الفاء، ثم، أو، أم، بل، لكنْ، لا، حتى، وإمّا).

وأدوات العطف تعطف مفرداً على مفرد كما تعطف جملة على جملة، وهذا ما ذكره الزمخشري في معرض حديثه عن هذه الأدوات، حيث قال:" العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة"[3]. ومن عطف المفردات في سورة الأعراف قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ (الآية:52). أمّا عطف الجمل فيشمل عطف جملة فعلية على فعلية، وعطف جملة اسمية على اسمية، وقد يشمل عطف الاسمية على

[1] - المرجع السابق ، ج8 ، ص 88.

[2] - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص437،438،439.

[3] - الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص 390 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1999م.

الفعلية أو عطف الفعلية على الاسمية. ولابدّ من الإشارة في هذا المقام إلى أنّ هناك من أدوات العطف ما يشترك في الدخول على المفردات والجمل وهي (الواو، الفاء، ثمّ، أو). ومنها ما يختص بعطف المفردات دون الجمل وهي:(حتى، لكنْ، لا، بل). ومنها ما يختص بعطف الجمل دون المفردات وهذا القسم خاص بالأداة(أم) [1]. وإذا كان الرّبط بأدوات العطف لا يحتاج إلى توضيح، فإنّ ابن يعيش أبى إلاّ أن يؤكّد دورها الرّابطي حينما جعل من العطف مُرادفاً للرّبط، وقد أشار إلى ذلك لّما كان يتحدّث عن ضروب العطف، حيث قال: " والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها لئلاّ يظنّ المخاطَب أنّ المرادَ الجملةُ الثانية، وأنّ ذكر الأولى كالغلط كما تقول في بدل الغلط:جاءني زيدٌ عمرو، ومررت برجل ثوب. فكأنّهم أرادوا إزالة هذا التّوهّم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً"[2].

والرّبط بأدوات العطف أكّده الدّرس النحوي العربي الحديث، فالدكتور مصطفى حميدة وهو من الباحثين المحدثين يرى أنّ أدوات العطف يُؤتى بها رابطةً إمّا لأمن اللّبس في فهم الانفصال، وإمّا لأمن اللّبس في فهم الارتباط، وفي ذلك يقول:" ويُعدّ الرّبط بهذه الحروف في معظم الحالات قرينة لأمنِ اللّبس في فهم الانفصال، نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو، وجاء زيدٌ وذهب عمرٌو. ويُعدّ الرّبط بها في حالات قليلة قرينة لأمن اللّبس في فهم الارتباط، نحو: جاء أبو عبد الله ومحمّدٌ، فلو حذفنا حرف العطف لنشأت علاقة الإبدال بين الطّرفين"[3]. كما أشار الدكتور تمام حسّان إلى الوظيفة الرّابطية لأدوات العطف بقوله:" وحرف العطف يربط بين المتعاطفين من جهة التشريك أو الترتيب والتعقيب أو التراخي أو الإضراب أو الاستدراك أو التّسوية. فبعض هذه المعاني كما ترى ربط بالإيجاب وبعضها ربط بالسّلب، أي إيجاب حكم الأوّل للثاني أو سلبه منه. ومعنى أدائها لوظيفة الرّبط يتّضح حين تتعدّد احتمالات العطف ولكن القرينة تحكم بأحقّية واحد منها دون غيره كما في قوله تعالى:﴿ **انظُرُواْ إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ** ﴾ (الأنعام:99). إذ يصلح الينع من الناحية التركيبية الصّرف أن يُعطَف على الثّمر كما يصلح أن يُعطف على ما أُضِيف إليه الثّمر وهو ضمير الغائب. ثم تأتي القرينة من الاستعمال اللغوي إذ يُقال للثّمر إنّه يانِعٌ ولا يُقال ذلك للشّجر، بذلك

[1] - أنظر: عباس حسن ، النحو الوافي ، ج3 ، ص 435 وما بعدها.
[2] - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج8 ، ص 90.
[3] - مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية ، ص 200.

نعلم أنّ العطف على التّمر وأنّ الواو ربطت بين التّمر والينع"[1]. وما يُؤخذ على الدكتور تمام حسّان هو إدخاله أدوات العطف في قسم الحروف الدّاخلة على المفردات دون أن يُشير إلى عطف الجمل الذي هو أفصح في التعبير عن قرينة الرّبط كما سنوضّح ذلك حينما نتحدّث عن عطف الجمل عند عبد القاهر الجرجاني.

وقد وردت أدوات العطف رابطة بين الجمل في السورة وَفق الأنماط الآتية:

– جملة اسمية + أداة العطف + جملة اسمية، نحو:﴿ **أَهَؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لاَ يَنَالُهُمُ اللّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ** ﴾ (الآية:49).

– جملة اسمية منسوخة بـــ (إنّ) + أداة العطف + جملة اسمية منسوخة بـــ (إنّ)، نحو:﴿ **قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وِإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ** ﴾ (الآية:66).

– جملة فعلية ماضوية + أداة العطف + جملة فعلية ماضوية، نحو:﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ** ﴾ (الآية:10).

– جملة فعلية ماضوية + أداة العطف + جملة اسمية، نحو:﴿ **وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ** ﴾ (الآية:193).

– جملة فعلية مضارعية + أداة العطف + جملة فعلية مضارعية، نحو:﴿ **أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:62).

– جملة فعلية أمرية + أداة العطف + جملة فعلية أمرية، نحو:﴿ **قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَآئِنِ حَاشِرِينَ** ﴾ (الآية:111).

– جملة فعلية أمرية + أداة العطف + جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم بـــ (لا) الناهية، نحو قوله جلّ وعلا:﴿ **يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ (الآية: 31).

– تركيب شرطي + أداة العطف + تركيب شرطي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ **مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾ (الآية:178). لعلّ أوّل ما نلحظه على عطف الجمل في هذه الآيات هو كثرة ورود (الواو) العاطفة دون غيرها من أدوات العطف، وكثرةُ استعمال (الواو) عاطفةً يدلّك على السبب الذي جعل نحاتَنا يُعِدّونها أصل باب العطف. وقد استُعمِلت (الواو) عاطفةً في سورة الأعراف مائتين وخمس وأربعين 245 مرّة، في الوقت

[1] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 157.

الذي وردت فيه أدوات العطف الأخرى مجتمعة 38 ثمانيَ وثلاثين مرّة، وهي أرقام تُشير إلى أنّ (الواو) قد أخذت حصة الأسد بالمقارنة مع أخواتها وذلك بنسبة تفوق 93%.

وأدوات العطف الواردة في هذه الآيات بشكل خاص وفي سورة الأعراف بوجه عام – على اختلاف أنواعها وتعدد معانيها– وردت رابطة ما قبلها بما بعدها على أساس أدائها وظيفة التشريك في الحكم بين المتعاطفين على حدِّ تعبير النّحاة العرب. ومسألة التشريك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه بواسطة الأداة العاطفة شغلت نحاتنا كثيراً وأولوها عناية بالغة، حيث قسّموا التشريك إلى قسمين: تشريك معنوي وتشريك لفظي، ويقصدون بالأوّل الإشراك في المعنى، وبالثاني الإشراك في الضّبط الإعرابي. وعلى أساس من هذا التقسيم قسّموا أدوات العطف إلى قسمين: قسم يُشرِك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى واللّفظ وأدواته أربعة هي (الواو، الفاء، ثمّ، حتى) وأضافوا إليها (أو، أم) إذا لم يقتضيا إضراباً، وقسم يُشرِك المعطوف مع المعطوف عليه في اللّفظ دون المعنى، فيُثبِت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه، وأدواته (بل، لكن) أو يُثبِت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف، وأداته (لا).

ويرى الإمام عبد القاهر الجرجاني أنّ (الواو) التي وظيفتها إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه قد يكون لها من الاستعمال –كما يبدو في ظاهر القول– ما لا يتّفق ومعنى التشريك من مثل قولنا: زيدٌ قائم وعمرٌو قاعد، ورأى أنّ هذا الضرب من العطف يحتاج إلى تأويل لمعرفة وجه الاشتراك الجامع بين ما بعد (الواو) وبين ما قبلها، ولتوضيح ذلك نورد ما قاله: " ثم إنّ الذي يُوجِبه النّظر والتّأمّل أن يقال في ذلك: إنّا وإن كنّا إذا قلنا: زيدٌ قائمٌ وعمْرٌو قاعدٌ، فإنّا لا نرى ههنا حكما نزعم أنّ (الواو) جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنّا نرى أمراً آخر نحصُل معه على معنى الجمع، وذلك أنّا لا نقول: زيدٌ قائمٌ وعمْرٌو قاعدٌ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرَف السّامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني"[1]. فالواو هنا لم تشرك عمرا مع زيدٍ في القيام، كما أنّها لم تُشرك زيداً مع عمروٍ في القعود، ولكنها مع ذلك ربطت بين الجملتين المتعاطفتين، ولمّا بحث الجرجاني عن العلاقة الرّابطة بين المتعاطفين وجدها في المناسبة بينهما أي أنّ الحديث عن زيد يقتضي أن يتبعه الحديث عن عمرو، بمعنى آخر أنّ الرّبط بين المتعاطفين هنا تم بمراعاة السياق، فسياق الحال هو الذي دلّ على أنّ قعود عمرو مرتبط بقيام زيد، ومراعاة السياق يعد أهم آلية من آليات الانسجام النصي في لسانيات النص،

[1] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 224.

وبذلك يكون الجرجاني قد أدرك وظيفة السياق في الترابط النصي قبل علماء النّص بما يزيد عن عشرة قرون. ومع ذلك ما زلنا نقرأ ونسمع أنّ كثيراً من الباحثين يعدّون الحديث عن دور السياق في الانسجام النّصي هو من ابتكارات علماء لغة النص. ثم إنّ علماء النص يرون أنّ المخاطَب هو الذي يحكم على نصٍّ بأنّه منسجم وعلى آخر بأنّه غير منسجم، بمعنى أنّ النّص يستمدّ انسجامه من فهم وتأويل المتلقي(1). وهذا التّصوّر اللّساني النّصي أليس هو ما عناه الجرجاني في قوله:"فإذا عرَف السّامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني"؟ فكيف للسّامع أن يعرف حال الثاني إذا لم يكن في مخيّلته ما يدلّ على ارتباط فعل الثاني بالأوّل؟ وإن شئنا التعبير عن ذلك بلغة علماء النّص قلنا إنّ المعرفة الخلفية للعالم لدى المخاطَب هي التي تدخّلت وحكمت على النّص السّابق (زيدٌ قائمٌ وعمْرٌو قاعدٌ) بأنه منسجم على مستوى بنيته العميقة وإنْ بَدَا مفكّكاً على مستوى البنية السطحية، وأعني بالتّفكّك ههنا ما قصده الجرجاني من أنّ وجه الاشتراك الجامع بين ما بعد (الواو) وبين ما قبلها معدوم على مستوى ظاهر التركيب.

وفكرة التشريك في الحكم هي التي قادت عبد القاهر الجرجاني إلى إرساء قواعد نظرية الفصل والوصل، ومفاد هذه النظرية أن تنظر في علاقة التركيب المعطوف بالتركيب المعطوف عليه من حيث تمام الصّلة أو انفصالها أو توسّطها بين الاتّصال والانفصال. فالفصل بين التركيبين يكون في موضعين متضادّين هما كمال الاتّصال وكمال الانفصال. أمّا الوصل فإنّه يتعيّن في مقام التوسّط بين حالتي كمال الانفصال وكمال الاتّصال بين التركيبين المتعاطفين. يقول الجرجاني:" وإذا قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم أنّا قد حصلنا من ذلك على أنّ الجمل على ثلاثة أضرب:

– جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العطفُ البتّة لِشِبْه العطف فيها، لو عُطِفتْ، بعطف الشّيء على نفسه.

– وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلاّ أنّه يُشارِكه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقّها العطف.

– وجملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلُها مع التي قبلها سبيلُ الاسمِ مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إيّاه ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيء إنْ ذُكِر لم يُذْكَر إلاّ بأمرٍ ينفرد به، ويكون ذِكرُ الذي قبله وتركُ الذّكر سواءً لعدم التعلّق بينه وبينه رأساً. وحقُّ هذا تركُ العطف

---

1 - ينظر: ج. ب. براون وج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة لطفي الزليطني ومنير التريكي ، ص 235- 238- 268- 269.

البتة. فتركُ العطف يكون إمّا للاتّصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين"[1]. فالوصل إذاً يتأسس على وجود الأداة العاطفة بينما الفصل يقوم على ترك العطف. وإذا كان الوصل بأداة العطف بين المتعاطفين يعدّ من ظواهر قرينة الرّبط في النحو العربي، فهو في لسانيات النص من أدوات الاتّساق التي تحقق للنّص ترابطه على المستوى التركيبي. وما ينبغي أن أحرص على ذكره ههنا هو أنّ علماءنا القدماء قد نظروا إلى أسلوب العطف نظرة نصّية، وما يدلّك على ذلك هو اهتمامهم بعطف الجمل والتراكيب دون عطف المفردات، يقول الجرجاني:" فأمر العطف إذن، موضوع على أنّك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمِد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض، ثمّ تعطف مجموع هذي على مجموع تلك"[2]. فالعطف عند الجرجاني يتجاوز العطف بين المفردات إلى عطف جملة على جملة، بل ويتّسع إلى ما يمكن أن نسمّيه بالعطف النّصي، وبذلك يكون الجرجاني قد سبق علماء لغة النص في إشارته إلى الترابط الذي يتعدّى نطاق الجملة إلى ذلك الترابط الذي يشمل النّص ككل والذي يتحقّق هنا من خلال عطف مجموعة من الجمل على مجموعة أخرى، ومثل هذا الضرب من العطف نجد له نظير في سورة الأعراف، ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُواْ بِهَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ (الآية:103). فجملة (بعثنا من بعدهم موسى...) معطوفة على جملة (وإلى مدين أخاهم شعيباً) الواردة في الآية 85. وجملة (وإلى مدين أخاهم شعيباً) معطوفة على جملة (ولوطاً إذ قال لقومه) الواردة في الآية 80. وجملة (ولوطاً...) معطوفة على جملة (وإلى ثمود أخاهم صالحاً) الواردة في الآية 73. وجملة (وإلى ثمود...) معطوفة على جملة (وإلى عادٍ أخاهم هودا) الواردة في الآية 65. ويلاحظ على هذه الجمل الواردة في الآيات (85،80،73،65) أنّ كلَّ واحدة منها قد اشتملت على فعل محذوف تقديره أرسلنا أو بعثنا، فتصير الجمل بعد التقدير: وأرسلنا إلى مدين...، وأرسلنا لوطا...، وأرسلنا إلى ثمود...، وأرسلنا إلى عادٍ...، وهذه الجملة الأخيرة معطوفة على جملة (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه) الواردة في الآية 59. فأنت ترى إذاً أنّ أداة العطف لم تربط جملة بجملة فحسب، بل ربطت مجموع جمل بعضها ببعض. كما نلحظ أيضاً أن عطف جملة على جملة أخرى يفصل بينهما مجموع جمل معطوف بعضها على بعض، وذلك فيه من التّلاحم ما لا يُخفى فكأنّ الكلام سُبك

[1] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 243.
[2] - المرجع نفسه ، ص 245.

سبكاً واحداً على حدِّ تعبير علمائنا، ذلك أنّ قصص الأنبياء مع أقوامهم وردود فعل هذه الأقوام متشابهة فكان العطف بالواو رابطاً بين هذه القصص جميعاً وكأنها قصّة واحدة.

أمّا نظرية الفصل فإنّ الجرجاني ينطلق في الحديث عنها من الصّوّر التي يرتبط بها الاسم بالاسم، ويوضح ذلك بقوله:" واعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يَصِله معناه بالاسم قبلَه، فيستغني بصلة معناه له عن واصلٍ يَصِله ورابطٍ يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يَصِلها به، وكالتّأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يَصِله بالمؤكَّد، كذلك يكون في الجمل ما تتّصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يَربِطها. وهي كلّ جملة كانت مؤكِّدة للّتي قبلها ومُبَيِّنة لها وكانت إذا حصّلتَ لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف، والتّأكيد غيرَ المؤكَّد. فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ الظّريف، وجاءني القوم كلُّهم، لم يكن (الظّريف) و (كلّهم) غيرَ زيدٍ وغيرَ القوم"[1]. فالجرجاني يرى أن ترك العطف في بعض السياقات لا يُحدث تفكُّكاً بين الجملِ والعبارات بل على العكس من ذلك تماماً إذ الكلام يُصبح أكثر ترابطا والتحاماً لّما يخلو من وجود الأداة العاطفة، فالفصل إذاً هو ربطٌ بين الجمل أساسه المعنى من دون وجود للأداة الرّابطة. وما قاله الجرجاني وغيره من علماء العربية نجد صداه يتردّد في ثنايا البحوث اللغوية الحديثة التي أسّست للسانيات النّص، فعلماء اللغة النّصيون يرون أنّه ليس من الضّرورة أن يكون الانسجام النّصي مرتبطاً بوجود أدوات الرّبط النّحوي، إذ قد يكون النّص منسجماً وهو في الوقت نفسه خالٍ من أدوات الرّبط على مستوى بنيته السطحية، بمعنى أنّ الرّبط حاصل على مستوى البنية العميقة من خلال العلاقات الدّلالية بين الجمل والعبارات سواء كانت الرّوابط النحوية موجودة أو معدومة. ولّما كانت نظرية الانفصال عند نحاتنا وبلاغيينا تقوم على ترك العطف فهي إذاً وثيقة الصّلة بلسانيات النص من خلال معيار الانسجام الذي يتأسّس على فكرة الترابط الدّلالي. ومن ثمّ فَلَكَ أن تذكر ما قلناه من قبل من أنّ النحو العربي يتقاطع مع لسانيات النّص في كثير من المفاهيم، والاختلاف في غالب الأحيان لا يتجاوز حدود التعبير عن تلك المفاهيم والتّصوّرات بمصطلحات مغايرة.

بقي أن نضيف شيئاً آخر وهو أنّ أدوات العطف خاضعة في إدراك معانيها للسياق والقرائن خضوعاً تامّاً، وليس أدلّ على ذلك ما نجده من اشتمال الأداة الواحدة على معانٍ متعدّدة كالأداة (أو) فهي تأتي للإباحة والتخيير والشك والإبهام والتفصيل والإضراب، وتشاركها الأداة (إمّا) في

[1] - المرجع السابق ، ص 227.

المعاني الخمسة الأولى، وهذه المعاني ما كان لنا أن نميّز بينها لو لم ترد هذه الأداة في سياقات نصية مختلفة، وهذا يعني أن النّحاة لم يتحدّثوا عن معاني أدوات العطف على أساس أنها تقعيد نظري منعزل عن السياق النّصّي، ولكنّهم درسوا معاني هذه الأدوات دراسة نصية أي من خلال وجودها في نصوص لغوية مختلفة. وما يقال عن معاني أدوات العطف يقال كذلك عن الأدوات الأخرى، إذ إنّ معانيها مستنبطة من النصوص اللغوية التي كانت بين أيديهم، فهم حينما يقولون الفاء العاطفة وفاء السببية والفاء الرابطة وفاء الاستئناف والفاء التعليلية وغيرها من الفاءات لم يذكروا هذه المعاني للفاء بمعزِل عن السياق اللّغوي الذي وردت فيه، وإنما استنبطوها ممّا كان حاضراً بين أيديهم من نصوص لغوية، وهذا هو معنى قولهم إنّ الحرف معناه في غيره. فأنت ترى أنّ كلّ ما ذكرناه يشير إلى حضور فكرة النصية في أذهان علمائنا القدماء، وأنهم قد أدركوا الكثير من مفاهيم علم اللّغة النّصّي وإن لم يُسمّوها بمسمّياتها المتداولة الآن في حقل الدراسات اللسانية النصية.

وهناك من أدوات العطف من يؤدّي وظيفة الرّبط عن طريق ما يسمى بالتفصيل بعد الإجمال أي أنها تعطف مفصّلاً على مجملٍ، وهذه الأدوات هي (أو، إمّا، الفاء) وهذه الوظيفة لم يغفلها نحاتنا القدماء فهم يجعلون التفصيل من معاني هذه الأدوات، فقد جاء في مغني اللبيب لابن هشام أنّ من معاني فاء العطف الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في قام زيدٌ فعمرو، وذكري وهو عطف مفصّل على مجمل، نحو: توضّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورِجليه[1]. والأدوات (لكن، بل، لا) تقوم بدورها الرّابطي عن طريق ما يُسمّى بالعلاقة التقابلية التي تربط بين طرفين أو موقفين أو حدثين متقابلين، ويدخل في هذه العلاقة ما يدعوه هاليداي وحسن بالوصل العكسي أو الوصل النقيض. والوصل العكسي كما ذكرنا سابقا من الوسائل المؤدّية إلى الاتّساق النّصي. والنحاة العرب يقولون في معاني هذه الأدوات الثلاث إنها تفيد نفي الحكم عن المعطوف عليه بعد ثبوته للمعطوف لمّا تتوسط بين المتعاطفين (لكن، بل)، وتفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه حينما يتوسّط بين المتعاطفين الأداة (لا).

3-2- الرّبط بأدوات التفسير: أدوات التفسير حرفان (أيْ) و (أنْ)، جاء في الكتاب لسيبويه حديث عن (أيْ) فقال:" إنّما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ "[2].

[1] - أنظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج1 ، ص 183.
[2] - سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، 163.

وتحدّث عن (أنْ) فقال:" هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي). وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ (ص 6). زعم الخليل أنّه بمنزلة (أي)، لأنّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أنِ امْشُوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنّهم انطلقوا بالمشي"[1]. وجاء في مغني اللبيب أنّ (أيْ) حرف تفسير، تفسّر المفردات، نحو: عندي عسجد أي ذهب، كما تقع تفسيراً للجمل، نحو قول القائل:(من الطويل)

وترمينني بالطّرْف أي أنت مذنب وتَقْلِيَنني لكنّ إيّاكِ لا أقْلي[2]

وجاء فيه أيضاً أنّ من وجوه (أن) أن تكون مفسِّرةً بمنزلة (أيْ) إذا توفّرت الشروط الآتية:

- أن تُسبق بجملة.
- أن تتأخّر عنها جملة.
- أن يكون في الجملة السابقة معنى القول.
- أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول.
- أن لا يدخل عليها جارّ، فلو قلتَ: (كتبت إليه بأن افعَلْ) كانت مصدرية[3].

والواضح من كلام النّحاة أن (أي) هي الأصل و(أنْ) فرع عنها، ولّما كانت (أي) هي الأصل فإنّها تفسّر المفردات كما تفسر الجمل، بينما (أن) وبحكم فرعيتها فإنها لا تفسر إلاّ الجمل.

ومن الأدوات التي تأتي للتفسير أيضاً (إذا) في نحو قولك: استكتمته الحديث إذا طلبت منه كتمانه. والرّبط بأدوات التفسير غير خفي؛ إذ إنّها تتوسّط بين المفسَّر والمفسِّر فتربط بينهما كما يربط الجسر أوصال الطريق. وقد ورد الرّبط بأداة التفسير (أن) في سورة الأعراف في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى:﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ** ﴾ (الآية:44). فالأداة (أنْ) الأولى تفسير للفعل (نادى)، والنّداء فيه معنى القول، وما بعد (أنْ) جملة تفسيرية. والأداة (أنْ) الثانية تفسير للفعل (أذّن)، والفعل (أذّن) فيه معنى القول دون حروفه، وما بعد (أنْ) تفسير لما قبلها. والرّبط بأداة التفسير في هذه الآية الكريمة هو في توسّطها بين الجملة المفسَّرة والجملة المفسِّرة ودلالتها على أنّ ما بعدها هو بيان لما قبلها، وبعبارة أخرى فهي تفيد التفصيل بعد الإجمال. والتفصيل بعد الإجمال في اللسانيات النصية يندرج ضمن مبحث الانسجام

1 - المرجع السابق ، ج3 ، ص 162.
2 - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج1 ، ص 90.
3 - أنظر: المرجع نفسه ، ج1 ، ص 39 وما بعدها.

الذي يُعنى بالترابط النّصي على المستوى الدّلالي.

كما يمكن أن نُعدّ الرّبط بأدوات التفسير خاصة (أي،إذا) من قبيل الوصل الإضافي الذي يتأسّس على علاقات الشرح والتماثل الدلالي، حيث تكون العلاقة الدّلالية بين التعبيرين (المفسَّر والمفسِّر) هي علاقة تكافؤ، لأنّهما يقولان شيئاً واحداً، ولكن في أشكال سطحية مختلفة، وهذا ما يورده دي بوجراند ودريسلر تحت مصطلح إعادة الصّياغة، أي تكرار المحتوى مع تغيير التعبير[1].

والوصل بضروبه المتفرّقة كما ذكرنا سلفاً يُعدّ من أدوات الاتّساق النّصّي عند علماء لغة النّص. وهنا نجد أنفسنا نؤكّد مرّة أخرى على تلك التقاطعات التي تتلاقى فيها النظرية النحوية العربية مع ما أفرزته مباحث علم اللغة النصّي. ولكن السّؤال الذي يمكن أن يطرح: هل التقاطع بين النحو العربي ولسانيات النّص من خلال قرينة الرّبط يظل وقفًا على ما تناولناه في الوسيلتين السابقتين- الكنائيات والأداة- أم إنّه يتعدّاهما إلى وسائل أخرى؟ هذا ما سنجيب عنه في الفصل الموالي الذي خصّصناه للرّبط بالتَّكرار والحذف.

[1] - جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 144.

الفصل الرّابع

الرّبط بالتّكرار والحذف بين النّحو العربي ولسانيات النّص

سبق وأن تناولنا في الفصل الثاني من هذا البحث الكنائيات بوصفها إحدى وسائل قرينة الرّبط، وسنعرض في هذا الفصل لوسيلة أخرى شديدة الصِّلة بها من موقع اشتراكهما في أداء وظيفة الإحالة، وأقصد بذلك "التّكرار" الذي هو في حقيقة الأمر أصل الإحالة من منطلق أنّ الإظهار أصل والإضمار فرع عنه، على أنّه ينبغي التمييز ههنا بين ضربين من التّكرار أحدهما مذكور والآخر محذوف، وهو ما يعني وجود آليتين من آليات الرّبط: ربط بالتّكرار وربط بالحذف.

أوّلا: الرّبط بالتّكرار:

1- التّكرار في اللّغة والاصطلاح: إذا عدنا إلى تضاعيف المعاجم العربية ألفينا مادة "كرر" كثيرة الاشتقاقات والمعاني، ومن ذلك: الكرُّ: ويُقصد به الرّجوع على الشّيء، ومنه كرّر الشّيء وكَرْكَرَه: أي أعاده مرّة بعد أخرى، ومنه: كرّرت الشّيء تكريراً وتَكراراً، ويُقال: كرّرتُ عليه الحديث وكَرْكَرْتُه إذا رددته عليه. والكَرّة: البعث وتجديد الخلق بعد الفناء. والكَرُّ: ما ضَمَّ ظَلِفَتَي الرّحل وجمع بينهما. والكَرْكَرة: صوتٌ يُردِّده الإنسان في جوفه. وتعني أيضاً: تصريف الرّيحِ السّحابَ إذا جمعته بعد تفرّق. والكرُّ: حبل تُقاد به السفن في الماء، سُمِّي بذلك لتجمّع قواه. والكرير كالحشرجة في الحلْق، سُمِّي بذلك لأنّه يُردِّده[1]. والذي يبدو لي من خلال هذا التعريف اللغوي لمصطلح التكرير أو التكرار أنّ أغلب دلالاته اللغوية تحمل معنى الإعادة والترديد؛ كما تدلّ على معنى الشّد والترابط والتلاحم، فالرّجوع والعودة معناهما يدلّ على ارتباط شيء بشيء سبق ذكره على أساس أن الشيء المكرّر يعاد أكثر من مرّة، وفي الحبل الغليظ معنى الشدّة في الفتل وإحكام الرّبط بين خيوطه، أمّا معنى الرّبط في دلالة: ضمّ ظلفتي الرّحل، وتصريف الرّيح السّحاب إذا جمعته بعد تفرّق، فهو جليٌّ في لفظتي (الضم والجمع). وما قيل عن المعنى اللغوي للتّكرار يُقال كذلك عن معناه الاصطلاحي، فأغلب تعريفاته الاصطلاحية تركّز إمّا على معنى الإعادة والترديد، وإمّا على معنى الترابط والتماسك، ومن هذه التعريفات تعريف ابن الأثير (ت 637 هـــ)؛ فقد حدّه على أنّه:" دلالة اللفظ على المعنى مردّداً "[2]. والتركيز على معنى إعادة ذكر الشّيء وترديده هو عماد مفهوم التّكرار عند ابن الأثير وعند غيره من العلماء من أمثال الإمام الزّركشي (ت 794 هـــ) الذي لم يتوانَ في إعادة التذكير بالمفهوم اللغوي للمصطلح؛ حيث ذكر أن مصطلح

---

[1] - أنظر على سبيل المثال مادة (كرر) في: - أحمد بن فارس ، مقاييس اللغة ، ج5 ، ص 126- 127.
- الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ، المجلد الثاني ، ص 804 وما بعدها.

[2] - ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ج3 ، ص 03 ، تحقيق أحمد الحوفي و بدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، الطبعة الثانية (د.ت).

التّكرار مصدر مشتق من الفعل (كرر) الذي يعني الإعادة والترديد، ورأى أنّ التّكرار من أساليب الفصاحة لاسيّما إذا تعلّق بعضه ببعض نافيا بذلك ما يتوهمه بعضهم من أنّه لا فائدة له[1]. ويلاحظ على ما ذكره الزركشي أنّ في عبارة " تعلّق بعضه ببعض" ما يشير إلى معنى الرّبط الذي يقوم به التّكرار؛ بل إنّ القدماء لم يكونوا ليقصدوا بعبارة "تعلّق بعضه ببعض" إلاّ الترابط الحاصل بضمّ الكلم بعضه إلى بعض وليس شيئاً غيره. ومن التعريفات التي ركّزت على الدور الرّابطي للتّكرار تعريف الرّضي الأستراباذي (ت 686 هـ)؛ حيث قال:" التكرير ضمّ الشّيء إلى مثله في اللّفظ مع كونه إيّاه في المعنى للتّأكيد والتقرير"[2]. فالتّكرار يربط الألفاظ المكرّرة بعضها ببعض لأجل التّأكيد أو لتقرير معنى. ويرى الإمام الزّركشي أنّ اللّفظ إذا أُعيد و لم يُقرِّر المعنى السابق لم يكن من التّكرار، ومثّل لذلك بقوله تعالى:﴿ **قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِ** ﴾ (الزّمر:11- 15). فالمولى عزّ وجلّ أعاد قوله: ﴿ **قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي** ﴾ بعد قوله:﴿ **قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ** ﴾ لا لتقرير الأوّل بل لغرض آخر؛ لأنّ معنى الأوّل الأمر بالإخبار أنّه مأمور بالعبادة لله والإخلاص له فيها، ومعنى الثّاني أنّه يخصّ الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص"[3].

2- **أنماط التّكرار وصلتها بالرّبط:** التّكرار قد يكون بإعادة حرف أو لفظة أو جملة أو عبارة، وله هدف وقصدية من المبدع، فقد يرد لوظيفة تأكيدية دلالية أو إيقاعية أو تزيينية[4]. ونضيف إلى هذا أنه قد يكون بإعادة قصة كما في القرآن الكريم. وتكرار الحرف أو الكلمة أو الجملة أو العبارة في القرآن الكريم يجري على مستوى السورة الواحدة، ومن أمثلة ذلك تكرار لفظ الجلالة وهي ظاهرة ملحوظة في جلّ السوّر القرآنية، أو تكرار الآية:﴿ **فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾ (الرحمن:13). فهذه الآية تكرّرت في سورة الرحمن إحدى وثلاثين مرّة، أو تكرار:﴿ **وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ** ﴾ (المرسلات:15). فقد تكرّرت هذه العبارة في سورة المرسلات عشر مرّات. أمّا تكرار القصة في القرآن الكريم فإنّه يتجاوز السورة الواحدة، ويتعدّاها إلى التّكرار على مستوى

---

1 - بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 09. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1984م.

2 - الرضي، شرح الكافية ، ج2 ، ص 383.

3 - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 10.

4 - جودة مبروك محمد ، التكرار وتماسك النّص ، ص 06 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2008م.

السوّر، وذلك مثل قصة سيدنا موسى عليه السلام التي ورد ذكرها في ثلاثين موضعاً، ويذكر المفسّرون أنّ هذا التكرار خاضع للأغراض الدينية، على أنّ التّكرار ههنا لا يخصّ القصّة كلّها، بل بعض حلقاتها على شكل إشارات سريعة لموضع العبرة، أمّا جسم القصّة فلا يتكرّر إلاّ نادراً، بمعنى أنّ القصة تُعرض بالقدر الذي يكفي لأداء الغرض، ومن ثم يكون التَّكرار مناسباً للسياق الذي تعرض فيه.

والتّكرار عند علمائنا من حيث الإفادةُ وعدمُها قسمان: تكرار مفيد وآخر غير مفيد، والمفيد عندهم هو الحسن الذي يؤتى به للتعبير عن غرض ما، وغير المفيد هو المستقبح الذي يُؤتى به من غير حاجة إليه. وفي ذلك يقول ابن رشيق (ت 460 هـ): " وللتَّكرار مواضع يحسن فيها ومواضع يقبح فيها: فأكثر ما يقع التَّكرار في الألفاظ دون المعاني، وهو في المعاني دون الألفاظ وأقل، فإذا تكرّر اللّفظ والمعنى جميعاً فذلك الخذلان بعينه، ولا يجب للشاعر أن يُكرِّر اسماً إلاّ على جهة التشوّق والاستعذاب إذا كان في تغزل أو نسيب... أو على سبيل التنويه به والإشارة إليه بذكر إن كان في مدح... أو على سبيل التقرير والتّوبيخ... أو على سبيل التعظيم للمحكي عنه... أو على جهة الوعيد والتهديد إن كان عتابَ موجعٍ... أو على وجه التوجع إن كان رثاءً وتأبيناً... أو على سبيل الاستغاثة وهي في باب المديح... ويقع التّكرار في الهجاء على سبيل الشّهرة وشدّة التّوضيع بالمهجو... ويقع أيضاً على سبيل الازدراء والتهكّم والتنقيص..."[1]. ويمثّل للتكرار القبيح بقول ابن الزيات:(من الوافر)

أتعــزفُ أم تقيــمُ علــى التّصــابي فقــد كثُرتْ مناقلــةُ العتــابِ؟
إذا ذُكــر السّــلوُّ عــن التّصــابي نفرت من اسمــه نفرَ الصعــاب
وكيــف يُلام مثلــك في التّصــابي وأنت فتى المَجــانةِ والشّبــاب؟
سأعزفُ إن عزفت عــن التّصــابي إذا مــا لاح شــيب بالغــراب
ألم ترنــي عــدلتُ عــن التّصــابي فأغــرتني الملامــة بالتّصــابي؟

ويعلّق ابن رشيق على تَكرار ابن الزيات للفظ (التّصابي) بقوله: فملأ الدّنيا بالتّصابي، على التّصابي لعنة الله من أجله، فقد برد به الشعر؛ ولاسيّما وقد جاء به كلّه على معنى واحد من الوزن لم يعد به عروض البيت[2]. وعلى أساس من تقسيم التّكرار إلى مفيد وغير مفيد أقرّ علماء العربية أن ليس

[1] - ابن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ج2، ص 92 وما بعدها، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت ، طبعة 2004م.
[2] - المرجع نفسه ، ج2 ، ص 96.

في القرآن مكرّر لا فائدة مرجوّة من تكريره، يقول ابن الأثير:" وبالجملة فاعلم أنّه ليس في القرآن مكرّر لا فائدة في تكريره، فإن رأيت شيئاً منه تكرّر من حيث الظاهر فأنعم نظرك فيه فانظر إلى سوابقه ولواحقه، لتنكشف لك الفائدة منه"[1].

والتّكرار من حيث إعادة لفظه أو معناه نوعان: تكرار لفظي وآخر معنوي؛ وفي ذلك يقول ابن الأثير:" التكرار ينقسم قسمين: أحدهما يوجد في اللّفظ والمعنى، والآخر يوجد في المعنى دون اللّفظ. فأمّا الذي يوجد في اللّفظ والمعنى فكقولك لمن تستدعيه (أسرع أسرع)، ومنه قول المتنبي:(من الوافر)

و لم أرَ مثـــل جيراني ومثـــلي   لمثـــلي عند مثـلهمُ مُقـــامُ

وأمّا الذي يوجد في المعنى دون اللّفظ فكقولك:(أطعني ولا تعصني) فإنّ الأمر بالطّاعة نهي عن المعصية"[2]. وهذا هو التقسيم ذاته الذي اعتمده النحاة في تقعيدهم لباب التوكيد، فهو عندهم ضربان، توكيد لفظي وتوكيد معنوي، ويعنون بالأوّل اللفظ المكرر به ما قبله ويجري في الألفاظ كلّها، أمّا الثاني فقد حصروه في ألفاظ محفوظة سمّوها ألفاظ التوكيد المعنوي أشهرها (نفس، ذات، عين، كلا، كلتا، جميع، كلّ)[3]. والنّحاة لا يقصدون بهذين الضربين من التوكيد إلاّ ما قصده ابن الأثير من التكرار بنوعيه مع اختلاف بسيط. بمعنى آخر أنّ التكرار بنوعيه هو من أدوات التوكيد. كما عُدّ عندهم من وسائل الرّبط. ومن علمائنا الذين أشاروا إلى الدور الرّابطي للتّكرار الإمام ابن القيّم الجوزية (ت 751 هـــ)، وفي ذلك يقول:" وقد يُكرّر القول طلباً لدوام تذكّر الإرهاب كما كُرّر في سورة الرّحمن ﴿ **فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾ (الآية:13). وقد يُكرّر اللّفظ أيضاً ليتّصل أوّل الكلام بآخره اتّصالاً جيّداً، كما في قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ (النّحل:119). ومن ذلك الآية التي قبل هذه الآية، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾ (يوسف:04)"[4]. وقريب من هذا ما أورده الجرجاني في سياق حديثه عن الاتّساق العجيب لآي الذّكر الحكيم، حيث قال:" وهل تشكّ إذا فكّرت في قوله تعالى:﴿ **وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ**

[1] - ابن الأثير ، المثل السائر ، ج3 ، ص 09.
[2] - المرجع نفسه ، ج3 ، ص 03.
[3] - أنظر على سبيل المثال: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج3 ، ص 327 وما بعدها ، تحقيق محمد مُحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان (د.ط.ت) ، والرّضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج2 ، ص 382.
[4] - ابن قيم الجوزية ، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، ص 111 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (هود:44). فتجلى لك منها الإعجاز... لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأَنْ لم يَعرِض لها الحسنُ والشّرفُ إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا، إلى أن تَستقريَها إلى آخرها، وأنّ الفضل تَنَاتَجَ ما بينها، وحصل من مجموعها؟... ثم مقابلة (قيل) في الخاتمة (بقيل) في الفاتحة؟...أم كلَّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب" [1]. فالجرجاني ربط بين (قيل) في أوّل النّص و(قيل) في آخره، وفي هذا ما يدلّ على أنّه مدرك تمام الإدراك لوظيفة التّكرار في ربط الكلم بعضه ببعض.

ويتّخذ التّكرار عند علمائنا تسميات ومفاهيم مختلفة معظم هذه المفاهيم تشير إلى معنى الرّبط والترابط، فهذا السجلماسي وهو من لغويي القرن الثامن للهجرة يسمّي التكرار اللّفظي (البناء)، ولا يخفى على عارف ما في لفظ (البناء) من معنى التّرابط والتلاحم، وفي ذلك يقول:" البناء وهو إعادة اللفظ الواحد بالعدد وعلى الإطلاق، المتّحد المعنى كذلك مرّتين فصاعداً؛ خشية تناسي الأوّل لطول العهد به في القول، ومن صوّره الجزئية قوله عزّ وجلّ:﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ** ﴾ (المؤمنون:35). فقوله (أنّكم) الثاني بناء على الأوّل وإذكار به، خشية تناسيه لطول العهد به في القول... ويمكن أن يكون من هذا النوع قوله عزّ وجلّ في قصّة الذّبيح ثناءً على إبراهيم عليهما السلام:﴿ **إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاء الْمُبِينُ وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ** ﴾ (الصافات:105- 110). فقوله (كذلك نجزي المحسنين) بناء، ولذلك قيل فيه (كذلك نجزي المحسنين) بغير (إنّ)، وفي غيره من مواضع ذكره، (إنّا كذلك)، لأنّه بنى على ما سبقه في هذه القصّة من قوله (إنّا كذلك) فكأنّه-كما قيل- استخف بطرح (إنّ) اكتفاءً بذكره أوّلاً عن ذكره ثانياً"[2]. ويعلّق الدكتور جميل عبد المجيد على هذا الكلام بقوله:" وواضح في هذا الكلام من دور التكرار في تنشيط ذاكرة المستمع أو القارئ وذلك بإحالة (أنّكم) الثانية إلى (أنّكم) الأولى، والتي طال العهد بينهما على حدّ تعبير السجلماسي، حيث جاءت (أنّكم) وبعدها جملة ليس فيها خبر (أنّ)، ثم جملة ثالثة ليس فيها أيضاً خبر (أنّ)، وحين أريد إيراد هذا الخبر في الجملة الثالثة كان قد طال العهد بين (أنّ) واسمها من جهة، وخبرها من جهة أخرى، ممّا يُخشى معه التّناسي، فأعيدت أنّ واسمها(أنّكم) مرّة ثانية لمحو ما خشي منه (النسيان)؛ ولترتبط أجزاء

[1] - عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 45 - 46.

[2] - السجلماسي ، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، ص 477 - 478 ، تحقيق علال الغازي ، مكتبة المعارف ، الرباط المغرب ، الطبعة الأولى 1980م.

الكلام بعضها ببعض... وممّا قد يجب ذكره هنا أنّ بعضاً من علماء لغة النّص مثل دي بوجراند ودريسلر يعتمدون في كشفهم عن أوجه الترابط في النّص على إنجازات علم النفس المعرفي أو الإدراكي في مجال دراسة الذاكرة بنوعيها، الطويلة المدى والقصيرة المدى وآليات التّذكّر"[1].

ومن التكرار ما يسمّيه بلاغيونا بالترديد " وهو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلّقة بمعنى، ثمّ يردّها بعينها متعلّقة بمعنى آخر في البيت نفسه، أو في قسيم منه، وذلك نحو قول زهير:(من البسيط)

من يَلْقَ يوماً على عِلاّتِه هرِمــاً يلقَ السّماحة منه والنّدى خُلُقــا

فعلّق (يلق) بـــ (هرما)، ثمّ علقها بالسّماحة، وكذلك قوله أيضاً:(من الطويل)

ومن هاب أسباب المنـــايا يَنَلْنَـــهُ ولو رَام أسباب السّماء بسلّـــم

فردّد (أسباب) على ما بيّنت"[2]. فابن رشيق يستعمل التّكرار بمعنى الترديد ثم لا يتوانى في وصف هذا الترديد بالتّعلّق وهو لا يقصد بالتّعلّق إلاّ ربط الكلم بعضه ببعض. وهذا ما ذهب إليه ابن أبي الإصبع المصري (ت 654 هـــ) في تعريفه للترديد؛ حيث قال:" الترديد وهو أن يعلّق المتكلّم لفظة من الكلام بمعنى، ثمّ يردّها بعينها، ويعلّقها بمعنى آخر"[3]. ويوضّح ابن أبي الإصبع الدّور الرّابطي للتّرديد بقوله:" ومن التّرديد نوع يسمّى ترديد الحبك ويسمّى بيته المحبوك، وهو أن تبني من جُمَل ترد فيها كلمة من الجملة الأولى في الجملة الثانية، وكلمة من الثالثة في الرّابعة، بحيث تكون كل جملتين في قسم، والجملتان الأخيرتان غير الجملتين الأوليين في الصورة، والجمل كلّها سواء في المعنيين،كقول زهير:(من البسيط)

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا اطّعنــوا ضارَب حتى إذا ما ضارَبُوا اعتنقــا

فقد ردّد كلمة من الجملة الأولى في الجملة الثانية، وردّد كلمة من الجملة الثالثة في الجملة الرابعة ثنتان في كل قسم، وكلّ جملتين متّفقتان في الصّورة غير أنّهما مختلفتان إذا نظرت إلى كلّ قسم وجملته، وإن اشتركا في المعنى، فإن صورة الطّعن غير صورة الضرب، ومعنى الجميع واحد، وهو الحماسة في الحرب"[4]. ومن التكرار عندهم كذلك رد العجُز على الصّدر، وهذا النمط من التّكرار له صلة بربط أجزاء الكلام بعضها ببعض؛ وإلى ذلك أشار ابن أبي الإصبع ، حيث قال في تعريف هذا النّمط:" وهو عبارة عن كلّ كلام بين صدره وعجُزه رابطة لفظية غالباً أو معنوية

---

1 - جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 92 - 93.

2 - ابن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر ، ج2 ، ص 03.

3 - ابن أبي الإصبع ، بديع القرآن ، ص 96.

4 - ابن أبي الإصبع ، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر ، ج2 ، ص 255 - 256 ، تحقيق حفني محمد شرف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي (د.ط.ت).

نادراً، تحصل بها الملاءمة والتلاحم بين قسمي كل الكلام"[1]. فأنت ترى أنّ علماءنا القدماء – نحاة وبلاغيين – قد أدركوا دور التّكرار في الرّبط بين أجزاء الكلام؛ وإن كنّا ندرك أنّ كلامهم عن علاقة التّكرار بالرّبط كان فـــي شكل إشارات سريعة و لم يتناولوا ذلك في مباحث مستقلة. ولكن مهما كان جهدهم بسيطاً في هذا المجال فإنّهم قد مهّدوا الطريق لعلماء اللغة النصيين الذين أوْلوا الرّبط بالتكرار جزءاً هاما من اهتماماتهم النّصية.

3- أغراض التّكرار وصلتها بالرّبط: للتّكرار أغراض عديدة ذكرها العلماء في مواطن مختلفة[2]، وفي هذه الأغراض ما يشير إلى الدّور الرّابطي الذي يقوم به التّكرار، من ذلك أنه إذا طال الكلام وخشي المتكلم على السامع نسيان أوائل الكلام كُرّر له اللفظ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ (آل عمران:188). فقد تكرّر لفظ (لا تحسبنّ) لمّا طال الكلام وخيف على السامع من أن ينسى أوّل الكلام. وفي هذا الغرض ما يدل على إشارتهم إلى ارتباط أوّل الكلام بآخره فلولا التّكرار لحدث تشتت في ذهن السامع.

ويستخدم التكرار كذلك عندما تتعدّد المتعلّقات؛ أي عندما يكون المكرّر ثانيا متعلّقا بغير ما تعلّق به الأوّل، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ** ﴾ (النور:35). ويسمّي البلاغيون هذا النوع من التكرار بتشابه الأطراف، ويلاحظ على هذا الضرب من التّكرار أنّ الاسم يرد نكرة أوّلاً ثم يتكرّر معرفة بالعهد الذكري، وهذا النّمط من التكرار دوره واضح في ربط الجمل بعضها ببعض.

وقد يأتي التّكرار لأمن اللّبس كما في قوله تعالى:﴿ **قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ** ﴾ (النمل:29-31). إذ لو لم تتكرّر عبارة (قالت يا أيُّها الملأ) لتوهّم السامع أو القارئ أنّ جملة (أفتوني في أمري) من كتاب سليمان وليس من كلام الملكة. بمعنى آخر أنّ التّكرار ههنا قد ساهم في ربط الكلم بعضه ببعض من خلال

---

[1] - ابن أبي الإصبع ، بديع القرآن ، ص 36.
[2] - أنظر أغراض التكرار على سبيل المثال في: الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 09 وما بعدها، السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن، ج5 ، ص 1648 وما بعدها ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد ، المدينة المنورة 1426هـ.

منعه حصول الالتباس في فهم معنى الآيات. والإتيان بالتّكرار لأمن اللّبس تحدّث عنه النحاة والبلاغيون على حدٍّ سواء. حيث أجازوا للمتكلّم أن يُظهر في موضع الإضمار أمنا للبس.

وقد يكون التّكرار لأغراض جمالية وهو ما أشار إليه الجرجاني في قوله:" ... ولهذا الذي ذكرنا من أن للتّصريح عملاً لا يكون مثلُ ذلك العمل للكناية، كان لإعادة اللّفظ في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ** ﴾ (الإسراء:**105**)، وقوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ (الإخلاص:**1-2**)، من الحسن والبهجة، ومن الفخامة والنّبل ما لا يخفى موضعه على بصير، وكان لو تُرِك فيه الإظهار إلى الإضمار؛ فقيل: (وبالحقّ أنزلناه وبه نزل) و (قل هو الله أحد هو الصّمد) لعَدِمتَ الذي أنت واجده الآن"[1]. فهذا الحسن والبهجة والفخامة والنّبل الذي لا يخفى موضعه هو متأتٍّ من تكرار اللفظ، وفي هذا التّكرار تأكيد لارتباط الثاني بالأوّل.

4- الرّبط بالتّكرار في النّحو العربي ولسانيات النّص: التّكرار في النّظرية النحوية العربية عولج في باب المبتدأ والخبر بوصفه رابطاً من الرّوابط، وليس أدلّ على ذلك من الذي ذكره ابن هشام في روابط الجملة بما هي خبر عنه، حيث عدّ إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه من الرّوابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ[2]. ووافقه في ذلك النّحاة الذين جاءوا من بعده، ومن أمثلة تكرار المبتدأ في جملة الخبر قوله تعالى:﴿ **الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ** ﴾ (القارعة:1-2). وقوله عزّ وجلّ:﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**﴾ (الحاقة:1-2). كما عولج في أبواب نحوية أخرى كباب التوابع، على أنه ينبغي التمييز بين التوابع الدّالة على التَّكرار المعنوي وتشمل النعت والبدل وعطف البيان والتوكيد المعنوي، والتوابع الدالة على التّكرار اللّفظي وتشمل التوكيد اللفظي. والنحاة العرب ركّزوا في دراستهم للتوابع على ارتباطها بنظرية العامل أي أن التابع مرتبط بمتبوعه من حيث الحالة الإعرابية على وجه الخصوص، غير أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الإشارات التي تتحدّث عن دور التوابع في الرّبط بين العناصر اللغوية بغض النظر عن الارتباط الحاصل بفعل العامل. فقد تحدّثوا عن الترابط الدلالي الحاصل بين النعت والمنعوت على أساس أنهما كالاسم الواحد. كما ذكروا أن النعت يأتي لِيُتِمّ ويُكمّل المنعوت[3]. والرّبط بالنعت كثير في سورة الأعراف، ومن أمثلته قوله تعالى:﴿ **قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ (الآية:16). فلفظة (المستقيم) نعت لـ (صراطك)، وجاء النّعت ليتم ويكمّل المنعوت على أساس أنهما كالاسم الواحد، ومن ثمّ حصل التّرابط الدّلالي بين

---

1 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 170.

2 - انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 575.

3 - ابن الناظم ، شرح الألفية ، ص 351 ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2000م.

الكلمتين. ومنه قوله عز وجلّ:﴿ **وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ**﴾ (الآية:58). في هذه الآية الكريمة ورد النعت في موضعين، الأوّل في قوله (البلد الطيّب) وهو نعت مفرد، والثاني في قوله (لقوم يشكرون) وهو نعت جملة، والنّعت في كلا الموضعين يُعدّ من قبيل التّكرار المعنوي، لأنّ المقصود بالبلد هو البلد الطيّب وليس غيره، والمقصود بالقوم هم الشّاكرون نِعَم الله وليس سواهم، وفي ذلك من الترابط الدّلالي ما هو بيّن وجليّ. وهذا الضرب من الترابط يُعرف في اللسانيات النّصية بالاتّساق المعجمي ، وهو ما يعني أنّ النعت في العربية يمكن عدّه أداة من أدوات الاتّساق.

والبدل شأنه شأن النّعت فقد تناوله نحاتنا بوصفه تابعاً من التوابع، وفي لفظ التبعية ما يوحي بمعنى ارتباط أحد العنصرين بالآخر، وهو ما يشير إلى أنّ النحاة العرب قد أدركوا دور البدل في الرّبط بين العناصر اللغوية، والبدل هو ضرب من التكرار المعنوي، وبذلك فهو من وسائل الاتساق المعجمي في اللسانيات النصية، وهو إلى جانب ذلك يحقق مع متبوعه ما يسميه علماء النص الرّبط بالإحالة من حيث إنّ البدل يحيل إلى المبدل منه، والإحالة هنا من النوع القبلي، وهذا يعني أنّ البدل في النّحو العربي يوازي مصطلح الاستبدال عند هاليداي وحسن على أساس أن الاستبدال في لسانيات النص هو عملية تتم داخل النص من خلال تعويض عنصر لغوي في النص بعنصر لغوي آخر مشكّلَينِ معاً علاقة اتساق على أساس من الإحالة القبلية[1]. والاستبدال عند علماء لغة النّص اسمي وفعلي وجملي (قولي)، ونجد لهذا التقسيم مثيل في باب البدل في النحو العربي، فالنّحاة يقولون يبدل الاسم من الاسم ويبدل الفعل من الفعل وتبدل الجملة من الجملة. والفرق بين البدل في النحو العربي والاستبدال في اللسانيات النصية هو أن البدل مقيّد بنظرية العامل ويتم في غالب الأحيان على مستوى الجملة الواحدة، وله أنواع خاصة تختلف عن الأنواع التي يشترك فيها مع الاستبدال في لسانيات النص منها البدل المطابق وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال والبدل المباين. أمّا الاستبدال ففيه متّسع ويتجاوز في كثير من الأحيان مستوى الجملة إلى مستوى العبارة والفقرة والنص. وقيْدُه الوحيد أنّه عملية تتم داخل النص وليس خارجه. ومن أمثلة البدل في المدوّنة قوله تعالى:﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾ (الآية:54). فكلمة (ربُّ العالمين) الواردة في آخر الآية هي

[1] - أنظر: محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 19.

في النحو العربي بدل من لفظ الجلالة الوارد قبلها، وقد وافق البدل المبدل منه في الحالة الإعرابية وفي المعنى؛ لأنّ البدل (ربّ العالمين) في واقع الأمر هو نفسه المبدل منه لفظ الجلالة (الله)، وعلى هذا فإنّ البدل ما هو إلاّ استبدال عنصر لغوي بعنصر لغوي آخر بالمفهوم اللساني النصي، ومن ثمّ فقد حصل الترابط بين البدل والمبدل منه من خلال علاقة الارتباط الدلالية، مشكّلين بذلك علاقة اتّساق على أساس معجمي من ناحية، وعلى أساس من الإحالة القبلية من ناحية أخرى. ومن أمثلة البدل في السورة أيضاً قوله عزّ وجلّ:﴿ **قَالُواْ آمَنَّا بِرِبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ** ﴾ (الآيتان:21-22). فــ (ربِّ موسى) بدل من (ربِّ العالمين)، وهو كما ترى تكرار معنوي، لأنّ (ربَّ العالمين) هو نفسه ربُّ موسى وهارون، وإنّما جيء بالبدل هنا للزّيادة في البيان والتوضيح، ولذلك يسمّي النحاة هذا النوع من البدل بعطف البيان. وعطف البيان مثله مثل البدل المطابق يساهم في الرّبط عن طريق علاقة الاتّساق المعجمي من جهة، وبواسطة الإحالة القبلية من حيث إنّه عنصر مستبدل بعنصر آخر متقدّم عليه من جهة أخرى. وما قلناه عن البدل المطابق وعطف البيان ينسحب على بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال من حيث مساهمتهما في الاتساق المعجمي بوصفهما يندرجان ضمن التّكرار المعنوي وإن كان تكراراً جزئياً على حدّ تعبير دي بوجراند. ونضيف هنا شيئاً آخر وهو أنّ الرّبط بالإحالة في بدل البعض وبدل الاشتمال لا يتحقّق بالبدل وإنّما يتحقّق بواسطة الضمير المتصل بالبدل والعائد على المبدل منه.

أمّا الاستبدال فمن نماذجه في السورة قوله تعالى:﴿ **وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ (الآية:85). فلفظة (ذلكم) الواردة في الآية من منظور لسانيات النّص استبدال قولي من مقولة شعيب عليه السلام لقومه (اعبدوا الله.....ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) فواضح جدّاً من نصّ الآية أنّ لفظة (ذلكم) هي عِوَضٌ عن كلام سابق ما جعلها تساهم في الاتّساق النّصي عن طريق الإحالة القبلية، كما ساهمت في أداء وظيفة الاقتصاد اللغوي؛ إذ إنّها أغنت عن تكرار مقولة كاملة. ولفظة (ذلكم) في التركيب الذي وردت فيه لا تُعدّ بدلاً في نظرية النحو العربي، بل هي في موضع الابتداء، ومن هنا فإنّ البدل في النحو العربي يتّفق مع الاستبدال في اللّسانيات النصّية في أداء وظيفة الاتساق، ويختلف معه من حيث إنّ البدل له وظيفة إعرابية قارّة، بينما الاستبدال غير مقيّد بوظيفة إعرابية بعينها.

وما قلناه عن النعت والبدل يُقال عن التوكيد بوصفه تابعا من التّوابع، والتوكيد عند نحاتنا تكرار باللّفظ أو بالمعنى. فالتوكيد اللّفظي تكرار باللّفظ والتوكيد المعنوي تكرار بالمعنى. وعلاقة التوكيد اللفظي بالمؤكَّد علاقة ارتباط وثيقة تغني عن الرّبط بينهما أداة أو ضمير لأنها تنشأ بطريق تكرار الكلمة أو الجملة، فهي علاقة بين الشّيء ونفسه. وهذا النوع من الرّبط يعرف في لسانيات النّص بالاتّساق المعجمي أي أنّ الرّبط قائم على فكرة إعادة العنصر المعجمي في الكلام. أمّا التوكيد المعنوي فهو لا يكفي وحده لأداء وظيفة الرّبط إلاّ بوجود الضمير المتصل الذي يعود على المؤكّد، وهذا أمر أكّده النحاة، يقول الأشموني في سياق حديثه عن ألفاظ التوكيد المعنوي:" لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الرّبط بين التابع ومتبوعه"[1]. فالألفاظ (نفس وعين وذات وكلا وكلتا وكل...) لا تقع توكيداً إلاّ إذا اتصل بها ضمير يعود على المؤكَّد، ويستثنى من ذلك بعض الألفاظ التي ترد توكيدا معنويا ولا يتّصل بها ضمير مثل لفظتي (أجمع وأجمعون). وهذا النوع من الرّبط في النحو العربي يدعى في لسانيات النّص (الرّبط بالإحالة)، فالضمير المتصل بلفظ التوكيد المعنوي (محيل) والمؤكَّد (محال إليه)، وبهذين العنصرين المحيل والمحال إليه تنشأ علاقة اتّساق. وليس معنى هذا أن الاتّساق حاصل من دون لفظ التوكيد المعنوي، فعلاقة الاتّساق ما كانت لتنشأ بين الضمير ولفظ المؤكّد لولا وجود لفظ التوكيد المعنوي. ومن أمثلة الرّبط بالتوكيد في المدوّنة قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ (الآية:19). فالضمير المنفصل (أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر وجوباً في الفعل (اسكن)، والعلاقة بين التوكيد والمؤكّد هي علاقة ارتباط وثيقة لا تحتاج إلى ما يربط بينهما. ومن التوكيد اللفظي أيضاً قوله تعالى:﴿ **قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ فَانتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ** ﴾ (الآية:71). فالضمير (أنتم) توكيد لفظي للضمير المتّصل (تاء الفاعل) وبوجود هذين العنصرين التوكيد والمؤكّد نشأت علاقة اتّساق معجمي. ومن التوكيد المعنوي في السورة:﴿ **قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ (الآية:18). فلفظ (أجمعين) توكيد معنوي لما قبله أي لـ (منهم ومنكم)، وقد تمّ الرّبط هنا بين التوكيـد المعنوي والمؤكّد من دون أن يتّصل ضمير بالتوكيـد، وذلك لأن لفظ

[1] - الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج2 ، ص 334 ، تقديم حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1998م.

(أجمعين) من الألفاظ التي يُؤكَّد بها معنوياً وتكون في غنى عن اتّصال الضمير بها.

والخلاصة ممّا تقدّم هي أنّ النّحاة العرب قد أدركوا دور التّكرار والتوابع – بوصفها تكراراً لفظياً أو معنوياً – في أداء وظيفة الرّبط في الكلام، وهي الوظيفة ذاتها التي أكّدها الدرس اللّساني النصي، حيث نظر إلى التّكرار بمختلف أنماطه على أنه من أدوات الاتّساق المعجمي الذي يساهم مع غيره من أدوات الاتّساق الأخرى لكي يحقّق ما يسمّى بالاتّساق النّصي. وتأتي أهمية التابع في الاتساق النصي من حيث إنّه مرتبط بمتبوعه مع اختلاف في درجة الارتباط من تابع إلى آخر. غير أنّ الرّبط بالتوابع لا يتجاوز في أغلب الأحيان الرّبط على مستوى الجملة أو الرّبط بين المفردتين.

وقد أدرك علماؤنا في الدرس اللغوي الحديث أهمية التكرار في الرّبط بين المفردات والجمل والعبارات، فعدّه الدكتور تمام حسّان من ظواهر قرينة الرّبط في النحو العربي، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما عدّ التكرار هو الأصل في الرّبط، وفي ذلك يقول:" والأصل في الرّبط أن يكون بإعادة اللّفظ لأنّها أدعى للتّذكير وأقوى ضماناً للوصول إليه"[1]. كما نظر إلى التّكرار على أنّه ضرب من ضروب الإحالة المفضية إلى الرّبط بين العناصر اللغوية، حيث يقول:" وللإحالة شأن آخر في مجال الرّبط هو التذكير بعنصر آخر من عناصر الجملة. والأصل في هذه الإحالة أن يتكرّر اللفظ بذاته فيحيل إلى ذكره الذي سبق. فهذا التكرار يُحيل إليه بنصّه وليس بالإضمار له ولا الإشارة إليه ولا إعادة معناه بوسيلة أخرى تحتمله وتحتمل غيره، انظر إلى قوله تعالى:﴿ **وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾ (آل عمران:78)..... فلو فرضنا في قوله تعالى:﴿ **وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ** ﴾ أنّ الضمير حلّ في مكان لفظ الجلالة فكانت العبارة: ويقولون عليه الكذب لاحتمل الكلام عود الضمير على الكتاب دون مرجح لأحد المرجعين وهذا هو اللّبس الذي برّأ الله منه القرآن الذي أحكمت آياته. وقد تكون الإحالة بإعادة المعنى الذي كان لأحد ركني الجملة في الرّكن الآخر، فالمعنى هنا معنى إسنادي كما في قوله تعالى:﴿ **دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ (يونس:10). فالدّعوى الأولى هي سبحانك اللّهم، والدّعوى الأخيرة هي الحمد لله، والتحية التي بينهما هي لفظ السلام. فمعنى المبتدأ مكرّر في الخبر"[2]. ويرى تمام حسّان أنّ

[1] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج1 ، ص 128.

[2] - تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 89 ، 90.

النحويين قد درجوا على التمثيل لإعادة المعنى الإسنادي بالمبتدأ والخبر، ولم يتفطّنوا إلى الرّبط النحوي الذي يتم عن طريق إعادة المعنى الإفرادي، ويوضح ذلك بقوله:" وأكثر ما تكون هذه الطريقة من طرق الرّبط أن يتقدّم الضمير ثم يُعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذّم كما في قوله تعالى:﴿ **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ** ﴾ (التوبة:14). فقد جاء ضمير المخاطبين أوّلاً وجاء وصفهم بالإيمان أخيراً فكأنه تعالى يقول: (يَشْفِ صدوركم) والعلاقة بين الضمير وتفسيره هنا علاقة إفرادية غير إسنادية "[1].

وبعد هذه الإشارة إلى وظيفة التكرار في الدرس اللغوي العربي – قديمه وحديثه- فكيف تناول الدرس اللساني النصي هذا المبحث؟ لقد نظر علماء اللغة النّصّيون إلى التكرار على أنّه وسيلة من وسائل الاتساق المعجمي التي تحقق للنص ترابطه على مستوى البنية السطحية، وهذا ما عبرّ عنه هاليداي وحسن بقولهما:" التكرير هو شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف أو عنصراً مطلقاً أو اسماً عاماً[2]. كما يعد التّكرار في علم اللغة النصي واحدا من وجوه الإحالة إلى سابق، والتي من شأنها إحداث الترابط بين الوحدات المكونة للنّص، فالمتأخر يحيل إلى المتقدّم فينتج الترابط بين الجملتين أو العبارتين، وهو ما يعني أنّ التّكرار يؤدّي وظيفة الرّبط الإحالي على المستوى المعجمي. ولهذا سمّاه الأزهر الزناد بالإحالة التكرارية لإدراكه وظيفة التكرار في الإحالة القبلية[3]. ويوضح هاليداي وحسن وظيفة التكرار في الرّبط بالإحالة بالمثال الآتي:(اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في صحن مقاوم للنّار). فإنّ الضمير (ها) في (ضعها) في الجملة الثانية يحيل إلى (ست تفاحات) في الجملة الأولى، ولا يمكن تفسير هذا الضمير إلاّ بالرجوع إلى ما يحيل إليه، وبذلك حصل الترابط بين الجملتين من خلال عودة الضمير على المتقدم ذكره، مما يجعل الجملتين تشكلان نصّاً. وإذا كان الضمير قام بوظيفة الإحالة القبلية فإنّ تكرار العنصر المعجمي يمكن أن يقوم بالوظيفة ذاتها على النحو التالي: (اغسل وانزع نوى ست تفّاحات. ضع التفّاحات في صحن مقاوم للنّار). فقد تمّ التماسك من خلال تكرار العنصر المعجمي (التفاحات) بإحالته على العنصر المعجمي نفسه المتقدّم ذكره[4]. وبذلك فإنّ التكرار يؤدي وظيفة الرّبط مثله مثل الضمير، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الضمائر هي نوع

---

1 - المرجع السابق ، ص 91.

2 - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 24.

3 - أنظر: الأزهر الزناد ، نسيج النّص ، ص 119.

4 - أنظر: محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 14.

من أنواع التكرار لأنها تحلّ محل الأسماء الظاهرة.

وأنواع التكرار عند علماء اللغة النصيين تختلف من باحث إلى آخر، وأشهر هذه الأنواع اثنان هما: إعادة العنصر المعجمي ، التكرار بالمرادف أو شبه المرادف ولهذين النوعين صلة بالتقسيم الذي ذكره علماؤنا القدماء، فإعادة العنصر المعجمي يقابله في النظرية اللغوية العربية مصطلح التّكرار اللفظي أو إعادة اللفظ، والتّكرار بالمرادف أو شبه المرادف يقابله مصطلح التكرار المعنوي أو إعادة اللفظ بمعناه. ويندرج ضمن النوع الأوّل ما يسميه دي بوجراند ودريسلر بالتّكرار الجزئي، والتّكرار الجزئي هو ما تناوله علماؤنا القدماء في مبحث الاشتقاق. ويرى الدكتور جميل عبد المجيد أنّ ما يميّز الاشتقاق عن أنماط التّكرار الأخرى هو احتمالية تعدّد أطرافه، إذ يمكن أن يشتق من المادة الواحدة أكثر من اشتقاق، ومن ثم يكون السّبك بين عدّة ألفاظ، وليس بين لفظتين فقط، وحين تتوزّع هذه الاشتقاقات على امتداد النّص يبدو السبك المعجمي شاملاً هذا الامتداد"[1].

وظاهرة التّكرار بنوعيه اللّفظي والمعنوي بارزة في سورة الأعراف، وهذه الظاهرة في القرآن الكريم خاضعة للأغراض الدينية والبلاغية، وخضوع التّكرار لهذه الأغراض لا يُعفيه أبداً من أداء وظيفة الرّبط، وبعبارة أخرى فإنّ التّكرار يساهم في الترابط النّصي وإن أدّى أغراضاً أخرى هي أساساً في خدمة الاتّساق النّصّي ومرتبطة به، وهذا ما أكّده الدكتور إبراهيم الفقي؛ حيث رأى أنّ التّكرار زيادة على كونه يؤدّي وظائف دلالية معينة، فإنّه يؤدّي كذلك إلى تحقيق التماسك النصي؛ وذلك عن طريق امتداد عنصر ما من بداية النص حتى آخره، هذا العنصر قد يكون كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة، وهذا الامتداد يربط بين عناصر هذا النص[2]. والامتداد الذي يتحدّث عنه إبراهيم الفقي نراه مجسّداً في المدوّنة؛ إذ إنّنا نجد – على سبيل المثال– لفظ الجلالة (الله) يتكرّر في السورة إحدى وستين مرّة، وهذا العنصر اللغوي يمتد من بداية السورة إلى نهايتها، وقد شارك في هذا الامتداد الضمائر التي تحيل إلى لفظ (الجلالة) وهي بأضعاف العدد المذكور، كما تكرّر لفظ (ربّ) مضافا إلى الضمائر أربع وستين مرّة، وهذا النوع من التكرار الممتد في المدوّنة من أوّلها إلى آخرها ينبغي أن يُنظر إليه في إطار المغزى العام للسورة القرآنية، وسورة الأعراف كما ذكرنا سلفاً هي من السور المكية التي تركّز على حقيقة الألوهية وإثبات الوحدانية لله سبحانه وتعالى، ومن ثمّ فإنّ تكرار الألفاظ الدّالة على الألوهية كان في سبيل تقرير الأهداف الأساسية لتثبيت

1 - جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 101.

2 - إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، ج2 ، ص 22.

عقيدة التوحيد. وبذلك يمكننا القول إنّ تكرار هذه الألفاظ قد ساهم في اتّساق وتماسك نصّ السورة القرآنية. ومن التكرار اللّفظي في السورة قوله تعالى:﴿ **قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ قَالَ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ (الآيات:12– 16). نلاحظ في هذه الآيات تكرار الفعل (قال) خمس مرّات، وإن كان فعل القول هنا يصدر مرّة من الله سبحانه وتعالى ومرّة من إبليس اللّعين، وتكرار الفعل في هذا المقام كان في خدمة الحوار الذي جرى بين المولى عزّ وجلّ وإبليس عليه اللّعنة، بمعنى آخر أنّ تكرار الفعل ساهم في اتّساق نص الحوار وتماسكه. والفعل (قال) نجده يتكرر في كل قصة من قصص الأنبياء الواردة في السورة، لأنّ هذه القصص مبنية أساساً على الحوار بين الأنبياء وأقوامهم. ومن التكرار اللفظي أيضاً قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ (الآية:19). ورد في هذه الآية الكريمة لفظ (الشجرة)، وهذا اللّفظ ورد ذكره في الآية 20 وتكرّر مرّتين في الآية 22. وتكرار لفظ (الشجرة) في هذه الآيات يدلّ على أنها تمثّل بؤرة الحوار أو القصة، وقد ساهم هذا التكرار في ترابط معاني الآيات. ومنه كذلك:﴿ **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾ (الآية:34). فقد تكرّر لفظ (أجل) والغاية من هذا التّكرار تأكيد الرّبط لأنّ المسافة بين (أجل) الأولى والثانية ليست ببعيدة. ومن أمثلة هذا التكرار قوله تعالى:﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ** ﴾ (الآية:59). فقد تكرر لفظ (القوم) والمسافة بين اللفظ الأول والثاني قريبة، ولذلك فإنّ الغاية من هذا التكرار هي لأجل تأكيد الرّبط بين العنصرين المعجميين. كما نجد هذه الآية قد اشتملت على مقولة نوح عليه السلام (يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) فهذه العبارة تكرّرت في الآيات 65 ، 73 ، 85 للتّأكيد على أنّ جميع الأديان السماوية تدعو إلى توحيد الله وعبادته، وتكرار هذه العبارة كان في خدمة الغرض العام لسورة الأعراف بوصفها من السور المكية الهادفة إلى تثبيت العقيدة والدّاعية إلى الإيمان بوحدانية الله وعبادته ، ومن ثم فإنّ هذا التكرار دوره جلي وواضح في الاتّساق النّصّي وربط معاني الآيات بعضها ببعض. ومنه أيضاً قوله عزّ وجلّ:﴿ **أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾ (الآية:62). فهذه الآية تكرّرت في الآيات 68 ، 79 ، 93 مع بعض التغيير

الطفيف، والغرض من هذا التكرار هو التأكيد على الرسالة التي كُلِّف بها الأنبياء، وهي التبليغ والنصح لأقوامهم. وفي هذا التكرار ما يدلّ على ارتباط القصص القرآني بعضه ببعض من حيث إنّ قصص الأنبياء متشابهة. ومن التكرار المحض كذلك قوله تبارك وتعالى:﴿ **أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾ (الآية:99). يلاحظ في هذه الآية تكرار التركيب الإضافي (مكر الله)، فلو افترضنا في قوله تعالى ﴿ **فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ**﴾ أنّ الضمير حلّ محل التركيب الإضافي (مكر الله) لاحتمل الكلام رجوع الضمير على لفظ الجلالة (الله)، وبالطبع ليس هذا هو المعنى المقصود في الآية، ومن هنا جيء بالتّكرار لأمن اللّبس في فهم المعنى، وهذه الغاية لا تعفيه من أداء وظيفة الرّبط، بل إنّ أمن اللّبس لم يكن إلاّ في خدمة ربط الكلم بعضه ببعض ربطاً يبعده عن أيّ التباس قد يتسبّب في تفكّك معاني النّص وتشتّت ذهن السامع. ومنه أيضاً قوله تعالى:﴿ **وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ** ﴾ (الآية:148). فقد تكرّر الفعل (اتّخذ) في آخر الآية لإرادة التذكير بصدرها بعد أن حال بينه وبين ما يتعلّق به كلام طويل جعله مظنّة النسيان، فكان الغرض من التّكرار إنعاش الذّاكرة بعد أن بَعُد العهد باللفظ الأوّل، وفي هذا ما يدلّ على دور التّكرار في ربط أوّل الكلام بآخره، فهو تكرار بنية الرّبط، إذ لو عُطِفت جملة (وكانوا ظالمين) في الآية السابقة على جملة (اتّخذ) الواردة في صدر الآية ما أدرك المخاطَب العلاقة بين المتعاطفين.فالتّكرار لإنعاش الذّاكرة لم يكن المقصود به سوى ربط آخر الكلام بصدره.

ومن التّكرار المعنوي في المدوّنة قوله تعالى:﴿ **فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ**﴾ (الآية:20). فالحديث في هذه الآية عن وسوسة الشيطان لآدم وحواء، فذُكرت الوسوسة لفظاً في صدر الآية، وتكرر معناها بعد فعل القول، لأنّ عبارة (مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ) هي الوسوسة المقصودة في قوله تعالى (فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ) وبهذا التكرار المعنوي تحقّق الرّبط والاتّساق بين العبارتين. ومنه قوله تعالى:﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ (الآية:142). فالإصلاح يعني الابتعاد عن سبيل المفسدين، ولهذا فإنّ عبارة (لاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) هي تكرار لفعل الأمر (أَصْلِحْ) بمرادفه أو شبه مرادفه على حدّ تعبير علماء النّص، وهي تكرار معنوي أو إعادة اللّفظ

بمعناه وَفق عبارة علمائنا. والاتّساق هنا حاصل من خلال ارتباط معنى (لاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) بلفظ (أَصْلِحْ). ومنه كذلك قوله جلّ شأنه:﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ الْمَاء أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ** ﴾ (الآية:50). فالمقصود بالكافرين هم أصحاب النار لأنّه يجوز – والله أعلم – أن يحلّ محل لفظ (الكافرين) الضمير العائد على أصحاب النار، فيصير التقدير:(قالوا إنّ الله حرّمهما عليكم)، ومن هنا نفهم أنّ للتّكرار المعنوي دوراً في الاتّساق النّصي تماماً كالدّور الذي تؤدّيه الضمائر في هذا المجال. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ** ﴾ (الآية:70). فالمقصود بـــ (المصلحين) في هذه الآية هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصّلاة، وهذا تكرار معنوي بدليل أنّه يمكن أن يحلّ الضمير محل لفظ (المصلحين) ويعود على ما قبله، فيصبح التقدير – والله أعلم– (إنّا لا نضيع أجرهم)، وعندما يصبح تركيب العبارة بالتقدير الذي ذكرناه يمكننا القول إنّ الضمير قد أغنى عن إعادة اللّفظ، ونحن إذ نذكّر بذلك لنبيّن أنّ التكرار المعنوي في هذه الآية الكريمة قد ربط آخرها بأوّلها، فتحقّق بذلك الاتّساق المعجمي الذي ساهم في بناء الاتّساق النّصّي. وهذه الآية الكريمة كان قد ذكرها ابن هشام كشاهد على إعادة المبتدأ بمعناه، وإعادة المبتدأ بمعناه عند نحاتنا من الرّوابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ، وفي هذا ما يدلّك على تقاطع النظرية النحوية العربية مع لسانيات النّص في نظرتهما إلى الرّبط بالتكرار. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ الرّبط بالتكرار قد تناوله النّحاة العرب – غالبا – في نطاق الجملة الواحدة، ولم يخرجوا به تلك الحدود إلاّ في القليل النّادر. بينما علماء النص تجاوزوا به نطاق الجملة إلى مستوى الجمل والفقرة والنص، أي عالجوه في ضوء النظرة النصية. ومن التكرار المعنوي كذلك قوله جلّ شأنه:﴿ **وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَونَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاء مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ** ﴾ (الآية:141). فسوء العذاب الذي أنجى الله منه بني إسرائيل هو ماثل في قوله (يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ)، وبهذا تكون هذه العبارة تكرار معنوي لعبارة (يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ) وهذا الضرب من التكرار يدخل في ما يسمّيه المفسّرون بالتفصيل بعد الإجمال. والتفصيل بعد الإجمال يُدرجه علماء لسانيات النّص ضمن معيار الانسجام الذي يُعنى أساساً بالترابط الدّلالي. كما يمكن أن يُدرج إعادة اللفظ بمعناه في ما يُعرف عند هاليداي وحسن بالوصل الإضافي حيث تنشأ عنه علاقة الشرح والتماثل الدلالي، وهو ما يسميه

دريسلر ودي بوجراند بإعادة الصياغة أي تكرار المحتوى مع تغيير التعبير[1].

وخلاصة القول ممّا تقدّم إنّ للتّكرار بنوعيه بل بأنماطه المختلفة دوراً بارزاً في تحقيق الاتّساق النّصّي والتّماسك الدّلالي، وهو أمر نصّ عليه الدرس اللّساني النّصّي وخصّه علماء لغة النّص بمباحث مستقلّة. كما نصّ عليه النحو العربي؛ وإن كانت النظرية النحوية العربية لم تتجاوز به حدود الجملة الواحدة إلاّ نادراً، كما أنها لم تخصّه بدراسات وبحوث مطوّلة، وإنّما تمّ تناوله في شكل إشارات سريعة في ثنايا بعض الأبواب النحوية كباب المبتدأ والخبر وباب التوابع.

ثانيا: الرّبط بالحذف: الحذف ظاهرة لغوية عرفت في كثير من اللّغات حيث يميل المتكلم إلى إسقاط بعض العناصر اللّغوية التي تفهم من سياق الكلام، وهذه الظاهرة يكثر وقوعها في اللغة العربية لميل أهلها إلى الاختصار والإيجاز.

1- **مفهوم الحذف**: الحذف في اللغة يدور معناه حول: القطع والطّرح والإسقاط، جاء في لسان العرب: حذف الشّي يحذِفه حذفاً: قطعه من طَرَفِه... والحُذافة: ما حُذِف من شيءٍ فَطُرِح... وقال الجوهري: حذْفُ الشّيءِ إسقاطه...[2]. ولم يخرج مفهومه الاصطلاحي عن معناه اللغوي، فقد حدّه الزركشي بأنّه إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل[3]. وذكر كريستال معناه الاصطلاحي في موسوعته تحت مصطلح "Ellipsis" وهو حذف جزء من الجملة الثانية، يدلّ عليه دليل في الجملة الأولى[4]. وأنت ترى أنّ هذا المفهوم اللّساني النّصّي الذي قدّمه دافيد كريستال لا يختلف عن تعريف الإمام الزركشي، فكلّ منهما نصَّ على أن الحذف هو إسقاط جزء من الكلام متى توفّر الدّليل على ذلك. وهو ما يعني أن الحذف لا يتم بطريقة عبثية لا يحكمها ضابط ولا قانون، وإنّما المتكلم يحذف عندما يدرك أنّ السامع قادر على إدراك المحذوف بالاعتماد على السياق المقالي أو المقامي، فإذا لم يكن السامع مدركاً لموضع الحذف فلن يتحقّق التّواصل الذي هو الوظيفة الأساسية للغة الإنسانية.

2- **ظاهرة الحذف في الدّرس النّحوي العربي**: لقيت ظاهرة الحذف عناية كبيرة من قبل الباحثين اللّغويين قديماً وحديثاً. ففي الدرس اللغوي العربي القديم لا نكاد نعثر على مؤلّف في النّحو أو البلاغة أو علوم التفسير والقرآن يخلو من الحديث عن هذه الظاهرة. والكتاب لسيبويه هو أوّل

---

1 - جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص 144.
2 - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلّد الثاني ، ص 810-811.
3 - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 102.
4 - إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي النظرية والتطبيق ، ج2 ، ص 191.

مؤلَّف نحوي عربي وصل إلينا تعرّض بالحديث لظاهرة الحذف، وعالجها في أبواب نحوية متفرّقة. ومصطلح الحذف عند سيبويه يتّخذ مسمّيات متعددة، فتارة يُسمّيه الحذف، ومرّة يطلق عليه مصطلح ترك الذكر، وأخرى يصطلح عليه تسمية الإضمار دون علامة. ويذكر سيبويه أن الحذف يقع في اللغة سواء أكان متّصلاً بالصيغ أم بالتراكيب، وفي هذا يقول:" اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك"[1]. وظاهرة الحذف تناولها ابن جني في باب سمّاه "باب في شجاعة العربية" حيث قال في مستهل حديثه عن هذا الباب:" اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[2]. وعقد له عبد القاهر الجرجاني فصلاً سمّاه " القول في الحذف "، حيث رأى في الحذف من السحر والجمال ما يجعله في بعض المواضع أفضل من الاعتماد على الذّكر، وفي هذا الشّأن يقول:" هو- يقصد الحذف- باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به تركَ الذّكر أفصحَ من الذّكر والصّمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطِق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِن[3]. ويضرب لذلك أمثلة عديدة يبيّن فيها كيف أنّ ترك الذّكر أفضل وأفصح من الذّكر، بل يصل به الحد إلى اعتبار ذكر الكلام المحذوف في بعض المواضع أمراً ممقوتاً ينفر منه السمع، ويستقبحه الذوق السليم، ومن ذلك قوله:" فمن لطيف ذلك ونادرِه قول البحتري: (من الكامل)

لو شئت لم تُفسد سماحة حاتِمٍ كرَماً و لم تَهدِم مآثر خالد

الأصل لا محالة: لو شئت أن لا تُفسِد سماحة حاتم لم تُفسدها، ثم حذف ذلك من الأوّل استغناءً بدلالته في الثاني عليه، ثمّ هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة، وهو على ما ذكرت لك من أنّ الواجب في حكم البلاغة أن لا يُنطَق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللّفظ. فليس يخفى أنّك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت:(لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، صرت إلى كلام غثٍّ، وإلى شيءٍ يمجّه السّمع، وتعافه النفس[4]. ومن علمائنا المتأخرين الذين خصّوا ظاهرة الحذف بفصول مستقلة ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب، والإمام الزركشي في البرهان في

1 - سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 24- 25.
2 - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 243.
3 - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 146 .
4 - المرجع نفسه ، ص 163.

علوم القرآن، والإمام السيوطي في الإتقان في علوم القرآن[1]. والإمام السيوطي هو من العلماء الذين أدركوا دور الحذف في الرّبط، وقد أشار إلى ذلك بكل وضوح عندما تحدّث عن الاحتباك بوصفه نوعاً من أنواع الحذف، فقد نقل عن الأندلسي في شرح البديعية قوله:" من أنواع البديع الاحتباك، وهو أن يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره من الأوّل"[2]. ويرى السيوطي أنّ كلمة الاحتباك مأخوذة من الحبك الذي يعني:" الشّد والإحكام وتحسين أثرِ الصنعة في الثوب، فحبكُ الثوب سدٌّ ما بين خيوطه، من الفُرَج، وشدُّه وإحكامه، بحيث يُمنَع عنه الخللُ مع الحسن والرّونق، وبيانُ أخْذِه منه أنّ مواضع الحذف من الكلام شُبِّهت بالفُرَج بين الخيوط، فلما أدركها النّاقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوْكِه، فوضعَ المحذوفَ مواضعَه، كان حابكاً له مانعاً من خللٍ يطرُقُه، فسدَّ بتقديره ما يحصُل به الخلل، مع ما أكسبه من الحسن والرّونق"[3]. ففي هذا الكلام ما يدلّ دلالة واضحة على إدراك علمائنا القدماء لوظيفة الحذف في الترابط والتماسك النصي. وفي الدّرس اللّغوي العربي الحديث عالج الدكتور تمّام حسّان الحذف على أنه وسيلة من وسائل قرينة التّضام، والتّضام عند تمام حسّان يعني أن يستلزم أحد العنصرين التّحليليين النّحويين عنصراً آخر، وهذا التّلازم إمّا أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور، وإمّا أن يكون بالمبنى العدمي وهو المحذوف[4]. والتضام بهذا المعنى قريب من معنى الرّبط؛ لأنّ الحديث عن وجود أحد العنصرين يستلزم وجود الثاني لا يُفهم منه إلاّ معنى اتّصال أحد المترابطين بالآخر؛ ذلك أنّ الرّبط هو بالأساس ارتباط عنصر لغوي بعنصر آخر، وما يدعم قولنا هو أنّ الباحث قد جعل بعض الوسائل اللغوية مشتركة في الدّلالة على قرينتي الرّبط والتّضام. ثمّ إنّ حديثه عن الحذف كان يشير فيه بطريقة أو بأخرى إلى دوره الرّابطي، ولتوضيح ذلك نورد بعض ما قاله:" وفي أصول النّحو أنّه لا حذف إلاّ بدليل، وإذا وجد دليل الحذف أمن اللّبس مع وجود الحذف، ومن هنا يصبح حذف الرّابط مع وجود الدليل أسلوباً مقبولاً عدل به عن استصحاب الرّبط أو بعبارة أخرى أصبح حذف الرّابط أسلوباً عدولياً في إطار المطابقة"[5]. فقد عدّ حذف الرّابط أسلوباً مقبولاً وهو ما يعني أن الرّابط يبقى رابطاً حتى وإن حذف، ويمكننا

[1] - انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 692.، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 102 ، السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج5 ، ص 1600.
[2] - السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج5 ، ص 1623.
[3] - المرجع نفسه ، ج5 ، ص 1624.
[4] - تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 217.
[5] - تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج2 ، ص 104.

الاستدلال بذلك على حذف العائد من جملة الصلة عند وضوح المعنى وأمن اللّبس، كما في قوله تعالى من سورة الأعراف:﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ (الآية:32). فقد حذف العائد من جملة الصلة (أخرج لعباده)، والتقدير: أخرجها. والمعنى لا يستقيم إذا لم يقدّر هذا الضمير المحذوف العائد على الاسم الموصول، ثم إنّ جملة الصلة ظلّت مرتبطة بالاسم الموصول حتى وإن كان العائد محذوفاً، أي أنّ الضمير الرّابط ظلّ يؤدي في وظيفته الرّابطية وإن لم يكن له وجود على مستوى البنية السطحية للنّص، وهذا هو المنطلق الذي يجعل من المحذوف رابطاً من الرّوابط. ومن أمثلة حذف الرّابط على نية تقدير وجوده حذف حرف الجر، وهو ما يدعوه نحاتنا بالمنصوب على نزع الخافض، ومن ذلك في المدوّنة:﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا**﴾ (الآية:155). أي: واختار موسى من قومه... فالمعنى لا يستقيم إلاّ بتقدير حرف الجر (من) الدّال على التبعيض. ومن هنا يمكننا القول إنّ الحذف كما أنه وسيلة من وسائل قرينة التّضام يمكن كذلك أن يعدّ وسيلة من وسائل قرينة الرّبط خاصّة وأنّ المحذوف لا يتم إلاّ بوجود دليل على حذفه. وهكذا نُظر إلى الحذف في الدرس اللّساني النّصّي فهو في شريعة علماء النص أداة من أدوات الاتّساق التي تساهم في ترابط النّص على مستوى بنيته السطحية. وهو ما يعني أن نظرة نحاتنا للحذف لم تكن لتختلف عن نظرة علماء لسانيات النص، على أنّه يمكننا أن نضيف شيئاً آخر؛ وهو أنّ الحذف في النحو العربي غالباً ما تحكمه ضوابط نظرية العامل، فالمعنى النحوي يتوقف على وجود العامل مذكوراً أو مقدّراً، ويكفي أن نستدلّ على ذلك بالأسماء المنصوبة في أسلوب الاختصاص والإغراء والتحذير والنداء والاشتغال. وارتباط الحذف في النحو العربي بنظرية العامل ترتب عنه فكرة أخرى، وهي فكرة التقدير التي اصطنعها النحاة، فقد تُوجب صناعة النحو التقدير وإن كان المعنى غير متوقف عليه؛ كما في قولنا: لا إله إلاّ الله. فالنّحاة رأوا في هذا التركيب أنّ خبر لا النافية للجنس محذوف وقدّروه بموجود. وأنت تلاحظ بأنّ المعنى هنا غير متوقف على هذا المحذوف. وقد رأى عبد القاهر الجرجاني أن تقدير المحذوف إنّما يرجع إلى سببين، أحدهما: أنْ يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلّم كما في قوله تعالى:﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ (يوسف:82) إذ الغرض: واسأل أهل القرية، فليس الحذف هنا راجعاً لذات التركيب اللغوي، وذلك أنّ مثل هذه العبارة لا تحتمل الحذف لو نطق بها رجل مرّ بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد أنْ يقول لصاحبه واعظاً مذكّراً، أو أنْ يخاطب نفسه متّعظاً ومعتبراً: سل

القرية عن أهلها، وقل لها ما صنعوا، على حدّ قولهم: سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك، فإنها إن لم تجبك حواراً، أجابتك اعتباراً. والسبب الثاني: أنْ يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجعاً إلى الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلّم به، وذلك مثل أنْ يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى:﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ (يوسف:18)، وقوله:﴿ **مَتَاعٌ قَلِيلٌ** ﴾ (آل العمران:197). لا بدّ من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دون سواه كان في التنزيل أو في غيره، وذلك أنّ الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و"جميل" صفة للصبر، وتقول للرّجل: من هذا؟ فيقول: زيدٌ. يريد: هو زيد. فتجد هذا الإضمار واجباً؛ لأنّ الاسم الواحد لا يفيد، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له أو منفي ومنفي عنه"[1].

والحذف والتقدير من القضايا اللغوية التي عالجتها النظرية التوليدية التحويلية في الدرس اللّساني الحديث، إذ إنّ الطريقة التي يقدّمها النحو التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدّمه النحو العربي، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف الإجبارى شبيهة بما سمّاه نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب، حيث لا تكون الجملة صحيحة نحوياً إلاّ إذا ظهر المحذوف المقدّر في الكلام، أي في بنية السطح على حدّ تعبير التحويليين[2]. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الحذف في الدرس اللغوي العربي قد تمّ تناوله في إطار نظرية الأصل والفرع التي انبنت عليها فكرة العامل بشكل خاص والنظرية النحوية العربية بوجه عام، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب سمّاه "باب ما يكون في اللّفظ من الأعراض". حيث ذكر أن الحذف عارضٌ في الكلام وأنّ الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وتبعه النّحاة والبلاغيون في ذلك، يقول الإمام الزركشي:" الحذف خلاف الأصل؛ وعليه ينبني فرعان: أحدهما إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه؛ كان الحمل على عدمه أولى، لأنّ الأصل عدم التّغيير. والثّاني إذا دار الأمر بين قلّة المحذوف وكثرته؛ كان الحمل على قلّته أولى"[3]. ويفهم من هذا الكلام أن الذّكر هو الأصل والحذف فرع يحمل على الأصل، ولمّا كان الحذف فرعاً وجب أن يكون عارضاً لا مطّرداً. وفكرة الأصلية والفرعية هي كذلك من بين القضايا التي

---

1 - الجرجاني ، أسرار البلاغة في علم البيان ، ص 367- 368 ، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1988م.

2 - طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 14 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 1998م.

3 - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 104.

عولجت في إطار النحو التوليدي التحويلي، ذلك أنّ منهج نعوم تشومسكي يركّز على بناء نماذج فرضية استنباطية للّغات تنطلق من وجود تركيب باطني وهو الأصل ويصطلح عليه تسمية البنية العميقة، وهذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أمّا ما ينطلق بالفعل أو يرسم بالكتابة؛ فيسمّى بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية وهو فرع عن الأصل[1].

3- الرّبط بالحذف في النّحو العربي ولسانيات النّص: ذُكر في التعريف الاصطلاحي أنّ النّحاة العرب قد اشترطوا للحذف وجود دليل على المحذوف، فهذا ابن جني يرى أنّ الحذف دون توفّر قرينة دالة على تعيينه هو من باب الرّجم بالغيب، ويعبر عن هذا المعنى بقوله :" قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته "[2]. وذكر ابن هشام شروطاً ثمانية للحذف جعل أوّلها " وجود دليل حالي، أو مقالي، ومثّل لذلك بقوله: "وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً: (زيداً) بإضمار (اضرب)، ومنه:﴿ **قَالُواْ سَلَامًا** ﴾ (هود:69) أي سلّمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال من أضرب؟ (زيداً)، ومنه:﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا** ﴾ (النحل:30) [3]. وذكر الزركشي في البرهان أنّ من شروط الحذف أنْ تكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا لفظه أو سياقه، وإلاّ لم يُتمكن من معرفته، فيصير اللفظ مُخِلاًّ بالفهم"[4]. ورأى الرّضي الأسترابادي أنّه لا يُحذف شيء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة، سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً [5].

إنّ اشتراط النّحاة وجود الدليل على المحذوف لهو دليل قوي على إدراكهم وظيفة الحذف في الرّبط، وهذا واضحٌ من كلامهم وإن لم يذكروا ذلك صراحة، فهم ينظرون إلى افتقار المحذوف إلى وجود دليل عليه على أنّه إخلالٌ بالفهم ومفسدة للكلام، وهو ما يجعل - لا محالة - التركيب عرضة للتّفكّك. بمعنى آخر أنّه إذا كان عدم وجود الدليل على المحذوف يتسبّب في اختلال المعنى وتفكّك التركيب؛ فإنّ وجود هذا الدليل سيساهم - دون شك - في ربط الكلم بعضه ببعض. وشرط وجود الدليل على المحذوف هو الأساس الذي بنى عليه علماء اللغة النصيون رؤيتهم في النظر إلى الحذف على أنّه أداة من أدوات الاتّساق النصي، أي أنّه لا حظّ للمحذوف في اتّساق

1 - مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص 184 ، دار طلاس ، دمشق ، سوريا ، 1988م.
2 - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 243.
3 - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 692.
4 - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 111.
5 - الرضي الأسترابادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج1 ، ص 172.

النّص وترابطه إذا لم يتعين وجود دليل على حذفه، وهذا ما نلمسه في مقولة هاليداي وحسن "أينما يوجد الحذف يوجد افتراض مقدّم أو دليل عليه"[1]. وهي مقولة تتفق تماماً مع ما ذهب إليه نحاتنا من أنّه لا حذف من دون دليل على المحذوف. والذي دفع علماء لغة النص إلى اعتبار الحذف أداةً من أدوات الاتّساق النصّي هو إدراكهم لعلاقة هذه الظاهرة اللغوية بما اصطلحوا على تسميته بالإحالة أو المرجعية. فالحذف مع وجود الدليل عليه يشكلان معاً علاقة إحالة، فإن كان الدليل موجوداً داخل النص فهي إحالة داخلية، وإن كان وجوده خارج النص فهي إحالة خارجية. بمعنى أن الإحالة لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بوجود الدليل على المحذوف. ولذلك وجدنا هاليداي وحسن يؤكّدان على أهمية وجود هذا الدليل؛ إذ بواسطته تتحقق الإحالة بين المذكور والمحذوف ممّا يؤدّي إلى استمرارية النّص. والذي يبدو لي أنّ الحذف مع وجود الدليل ما هو إلاّ تكرار لفظي، ولكنه تكرار محذوف أو مقدّر، وهذا يتناسب مع ما قاله ابن هشام في مغنيه:" ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن"[2]. ولذلك يصحّ أن يسمّى هذا المحذوف تكرارا بالحذف أو تكرارا بالتقدير. والتّكرار كما سبق الحديث عن ذلك يندرج ضمن أدوات الاتّساق المعجمي، وكنّا قد أشرنا إلى علاقته بالإحالة من حيث إنّ اللفظ المكرّر يُحيل قبلياً إلى متبوعه. وقد ذكر هاليداي وحسن أمثلة كثيرة خاصة في الاستفهام، توضّح أهمية الإحالة في تحقيق التماسك بين جملة الاستفهام وجملة الجواب، إذ يوجد في الغالب حذف لكثير من العناصر في جملة الجواب، يدل عليه ما ذكر في جملة الاستفهام[3]. ومن أمثلة الحذف في جملة جواب الاستفهام في سورة الأعراف قوله تعالى:﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾ (الآية:44). إنّ البنية العميقة لجملة (قالوا نعم) في هذه الآية الكريمة هي (قالوا نعم وجدنا ما وعدنا ربّنا حقّا)، فالإجابة الكاملة تبرز الإحالة، وبناءً على ذلك يمكن القول إنّ جملة جواب الاستفهام المحذوفة تحيل قبليا إلى جملة الاستفهام، فتكون جملة الجواب هي المحيل، وجملة الاستفهام هي المحال إليه، وهذا الأخير هو الذي سمّاه علماء النحو العربي بالدليل أو القرينة الدالة على المحذوف. ويفسِّر الرّضي الأستراباذي ظاهرة الحذف بعد حرف الجواب (نعم) بقوله: " وإنّما حُكم بعد (نعم) بحذف الفعل والفاعل معاً، لأنّ (نعم) حرف لا يفيد معناه الإفرادي إلاّ بانضمامه

1 - إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي النظرية والتطبيق ، ج2 ، ص 208.
2 - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 708.
3 - إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي النظرية والتطبيق ، ج2 ، ص 202.

إلى غيره... فلابدّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدّقه (نعم)، فإذا كان السؤال بجملة فعلية، فيقدّر بعد (نعم) جملة فعلية، وإذا كان السّؤال بجملة اسمية، كان المقدّر بعد (نعم) جملة اسمية"[1]. فكلام الرّضي يدلّ دون شك على أنّ نحاتنا كانوا يدركون وظيفة العنصر المحذوف في الرّبط على الرّغم من أنهم لم يصرّحوا بذلك.

والحذف عند علماء النص يصيب الجملة الثانية، وقد ذكرنا ذلك في تعريف كريستال، وهذا يعني أنّ النصّانيين يتفقون مع النحاة العرب في موضع المحذوف، فقد ذكر ابن جني أنّ حذف الخبر أولى من المبتدأ، لأنّ الاتّساع بالأعجاز أولى منه بالصدور[2]. وذهب ابن هشام إلى أنّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأً والباقي خبراً؛ فالثاني أولى... وأنّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى[3]. وهذا دليل آخر على أنّ النحويين قد أدركوا دور المحذوف في تماسك الكلم بعضه ببعض، فالمحذوف قبل أن يحذف ينبغي أن يُذكر ما يدل عليه، على أنّ هذا الذكر غالبا ما يكون في أول الكلام، فيكون المحذوف بذلك عائداً على المذكور. غير أنّ علماء النص يرون أنّ الاتّساق لا يتحقق مع الحذف على مستوى الجملة الواحدة، بل لابدّ من وجود أكثر من جملة، لأنّ الجملة الواحدة في الغالب ليس فيها مذكور يدلّ على المحذوف ليحصل الترابط بين المحذوف وبين ما يدلّ عليه في الجملة، وعلى أساسٍ من ذلك رأوا أنّ المحذوف الذي يحيل إلى دليل مذكور خارج النص ليس له دور في تحقيق الاتّساق، ذلك أنّ الإحالة الخارجية غالباً ما تتم على مستوى الجملة الواحدة [4]. فالحذف عندما يتم على مستوى الجملة الواحدة يكون حظّه في الاتّساق معدوماً، وهو ما يعني أنّ دور الحذف في الرّبط ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة. وإذا كان الحذف عند النصّانيين يصيب الجملة الثانية فهذا معناه أن الرّبط بالحذف يتم عن طريق الإحالة القبلية، ولكن قد يحدث وأن يجري الحذف في الجملة الأولى، ويأتي ذكر الدليل على المحذوف في الجملة الثانية؛ فنكون أمام علاقة إحالة بعدية، ومثال ذلك قول الشاعر العربي قيس بن الخطيم: (من المنســـرح)

نحن بمـــا عندنا وأنت بمـــا عنـــدك راضٍ والرّأي مختلـــف

1 - الرضي الأستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج1 ، 176.
2 - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 245.
3 - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 710- 711.
4 - أنظر: إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، ج2 ، ص 201 وما بعدها.

أراد: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ[1]. فالعنصر المحذوف في الجملة الأولى (راضون) يحيل إلى العنصر المذكور بعده في الجملة الثانية (راضٍ)، فتحقق بذلك الاتّساق بين شطري البيت عن طريق الإحالة البعدية.

كما نُظِر إلى الحذف في لسانيات النّص على أنّه نوع من أنواع الاستبدال، فكلاهما يتحقق بوجود عنصرين سابق ولاحق فينتج عن ذلك علاقة اتّساق، وما يميّز الاستبدال عن الحذف أن علاقة الأول تترك أثرا، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، في حين أن علاقة الثاني لا تخلّف أثراً، ولهذا فإنّ المستبدل يبقى مؤشّراً يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكّنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال، بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحلّ محلّ المحذوف أي شيء فهو استبدال بالصفر[2]. ولتوضيح ذلك نورد هذه الآية من المدوّنة:﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ (الآية:154). فالبنية العميقة لعبارة (والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره) هي (وخلق الشمس وخلق القمر وخلق النجوم مسخرات بأمره)، وعلماء النص عندما يعيدون كتابة هذه العبارة يتركون فراغاً في موضع الحذف هكذا: (و... الشمس و... القمر و...النجوم) وهذا الفراغ يعد من وجهة نظرهم صفرا أو مبنى عدمياً لأنه خالٍ من الكلام، ومن ثم فإنّ هناك استبدالاً بين (خلق) المذكورة في الجملة الأولى والصفر أو المبنى العدمي في الجمل التّالية، أي استبدال بين (خلق) المذكورة و(خلق) المحذوفة، والعلاقة بين المذكور والمحذوف هي علاقة إحالة داخلية قبلية وهذه العلاقة هي التي ساهمت في اتّساق نصِّ الآية الكريمة. ويلاحظ هنا تقاطع بنية العطف في النحو العربي مع نظرية الحذف.

وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً مرتبطة بدواعي تضطر المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتماداً على قرائن لفظية أو حالية تظهر للمتكلم والسامع. وقد ذكر علماء العربية دواعي عديدة تدفع المتكلم إلى ترك الذكر منها:

- التفخيم والإعظام، قال ابن جني:" وقد حُذفت الصفة ودلّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه

---

[1] - المبرد ، المقتضب ، ج4 ، ص 73.

[2] - أنظر: محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص 21.

الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللّفظ بـــ (الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك..."[1].

– الحذف طلباً للإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللّفظ القليل. يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة:" يعكس حديث النحاة والبلاغيين عن تعليل الحذف في بعض المواضع بطول الكلام إدراكهم ما يعتري التراكيب من ثقل إذا طالت، وأنّ الحذف يقع فيها تخففاً من الثقل، وجنوحاً إلى الإيجاز الذي يمنحها شيئاً من القوة، ولذلك يعلّلون به مواضع تستطيل فيها التراكيب، ويقع فيها الحذف؛ كجملة الصلة إذا استطالت، وأسلوب الشرط الذي يتركب من جملتين قد تستطيل إحداهما بتوابعها، وأسلوب القسم، وفي سياق العطف أو في غير ذلك من المواضع التي تستطيل فيها الجملة ويوجد من الأدلة ما يغني عن ذكر بعض عناصرها"[2]. وإلى مثل هذا أشار الفرّاء في تفسيره لقوله تعالى:﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ** ﴾ (الرعد:31). حيث قال:" لم يأتِ بعدُ جواب لـــ (لو) فإن شئنا جعلنا جوابها متروكاً؛ لأنّ أمرَه معلوم، والعرب تحذف جواب الشّيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز"[3].

– الحذف طلبا للخفّة لكثرة دوران المحذوف في الكلام. فالعرب يميلون إلى الخفّة في كلامهم ما وجدوا إلى ذلك سبيلا. والغالب في الحذف المعلّل بكثرة الاستعمال أن يقع في الصيغ لا في التراكيب. ومن أمثلة ذلك حذف ياء المتكلم المتصلة بالمنادى، ومنها في سورة الأعراف:﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ** ﴾ (الآية:59). فقد حذفت ياء المتكلم المتّصلة بلفظ المنادى (قومِ) طلباً للخفّة، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى على لسان سيدنا موسى عليه السلام:﴿ **قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ** ﴾ (الآية:151). حيث حذفت ياء المتكلم المتصلة بلفظ المنادى (ربِّ). وقد أحصيت في السورة أحد عشر موضعاً حذفت فيه ياء المتكلم، وهذا الرّقم يشير فعلاً إلى أنّ هذا الحذف كان بسبب كثرة الاستعمال، كما أنّه يشير كذلك إلى أنّ العلماء

---

[1] - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 252.

[2] - طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 43.

[3] - الفراء ، معاني القرآن ، ج2 ، ص 63.

العرب كانوا يصدرون أحكامهم اعتماداً على استقراء وصفي للواقع اللغوي لا بناءً على افتراضات عقلية بعيدة عن منطق اللغة.

– التنبيه على أن الزّمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يُفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء.

وهذه الدّواعي الثلاثة الأخيرة أقرّها علماء النص، فقد رأى دي بوجراند ودريسلر أن الحذف يقدّم مثالاً إيضاحياً على المراجحة بين الإيجاز والوضوح، فعدم الحذف مضيعة للوقت والجهد، والإسراف فيه يؤدّي إلى تكثيف البحث في حل المشكلات الناتجة عن كثرة الفجوات[1]. وعلى الرّغم من أنّ الحذف مرتبط بهذه الدواعي والأغراض إلاّ أنّ ابن هشام فضّل عدم الخوض في تفصيلها، ورأى أنّها من مهام علماء البيان ولا تلزم علماء النحو، وفي ذلك يقول:" الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأنْ يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، ... وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنّه تطفّل منهم على صناعة البيان[2].

والحذف في اللغة العربية أنواع، فمن ذلك حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الجملة، ويطال الحذف حتى الحروف والحركات، يقول ابن جني:" قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3]. وابن جني في حديثه عن هذه الأنماط لم يكتفِ بذكرها فحسب، بل خاض في تفصيلاتها نمطاً نمطاً مستعيناً في ذلك بكثرة الشواهد ممّا ورد في القرآن الكريم وكلام العرب. ثم جاء ابن هشام وأفرد للحذف قسماً خاصّاً في مغنيه، قدّم فيه أنماط الحذف مفصّلة، وقد اتّبع في ذلك ما اقترحه ابن جني مع زيادة بسيطة، ونورد تلك التفصيلات ملخّصة فيما يلي[4]:

1– حذف الحرف: ويشمل حذف حرف العطف، حذف فاء الجواب، حذف واو الحال، حذف (قد)، حذف (لا) النافية، حذف (ما) المصدرية، حذف (كي) المصدرية، حذف أداة الاستثناء، حذف لام التوطئة، حذف الجار، حذف (أن) الناصبة، حذف لام الطلب،

1 - حسام أحمد فرج ، نظرية علم النص ، ص 89 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الثانية 2009م.
2 - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 748.
3 - ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 243.
4 - أنظر تفصيل ذلك في: ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 243- 260 . وابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 716- 748.

حذف حرف النداء، حذف همزة الاستفهام، حذف نون التوكيد، حذف نون التثنية والجمع.

2- حذف الاسم: ويشمل حذف المضاف والمضاف إليه، حذف اسمين مضايفين، حذف ثلاث متضايفات، حذف الموصول الاسمي، حذف الصفة، حذف الموصوف، حذف المعطوف، حذف المعطوف عليه، حذف المبدل منه، حذف المؤكَّد وبقاء توكيده، حذف المبتدأ، حذف الخبر، حذف المفعول، حذف التمييز، حذف الحال، حذف المستثنى. وكما هو ملاحظ فإنّ هذه الأسماء المذكورة جميعاً خاضعة في حذفها لضوابط نظرية العامل، كما يمكن أن نلحظ أنّ المواضع التي ترد فيها بعض هذه الأسماء قد يحلّ في موضعها جملة فعلية أو اسمية تكون نائبة عن الاسم، من ذلك الاسم الواقع صفةً أو حالاً أو خبراً.

3- حذف الفعل: ويأتي على ضربين: أحدهما أن يُحذف الفعل والفاعل فيه، والثاني أن يُحذف الفعل وحده.

4- حذف الجملة: ومن ذلك حذف جملة القسم، حذف جملة جواب القسم، حذف جملة الشرط ، حذف جملة جواب الشرط.

5- حذف أكثر من جملة: اكتفى ابن هشام بالتمثيل له دون أن يُحدِّد موضعه، ومثّل له ببيت من الشعر وبثلاث آيات قرآنية، من ذلك قوله تعالى:﴿ **وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَاْ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ**﴾ (يوسف:45). إنّ التقدير: فأرسلونِ إلى يوسف لأستعبره الرّؤيا، فأرسلوه، فأتاه وقال له يا يوسف.

6- حذف الكلام بجملته: ويقع هذا الحذف بعد حرف الجواب، بعد نِعْم و بئس، بعد حروف النداء، بعد (إنْ) الشرطية، ويقع في قولهم:(افْعَلْ هذا إمّا لا) أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

هذه هي أنواع الحذف في نظرية النحو العربي. أمّا أنواعه عند علماء لغة النّص؛ فقد أشرنا إليها في الفصل الأوّل من هذه الدراسة وهي: الحذف الاسمي، الحذف الفعلي، والحذف القولي، وهذا التقسيم يكاد يتفق مع التقسيم الذي ذكره نحاة العربية، ولم يشر النصّانيون إلى الحذف الحرفي ربما لعدم صلة ذلك بمبحث الاتّساق. ولذلك سأقتصر في حديثي عن الحذف الوارد في المدوّنة على الأنواع المشتركة بين النظرية النحوية العربية واللسانيات النصية.

1- حذف الاسم: حذف الاسم في سورة الأعراف يأتي على أضرب منها:

1-1- حذف المضاف: نحو قوله تعالى:﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ** ﴾ (الآية:04). فقد حذف المضاف وقام المضاف إليه لفظ (قرية) مقامه، والتقدير: وكم

من أهل قرية....أو هم قائلون، والقرينة الدّالّة على المحذوف هي جملة (هم قائلون)، فالضمير المنفصل يعود على المحذوف (أهل) لا على لفظ (القرية)، فلكي يستقيم المعنى وتحصل المطابقة بين الضمير والعائد عليه لابدّ من تقدير المحذوف وإلاّ حصل التباس في الفهم. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿ **وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ (الآية:85). أي: (وإلى أهل مدين) بدليل ذكر لفظ (أخاهم)، فالمعنى لا يستقيم إلاّ بتقدير المضاف المحذوف ليتم ربط أوّل الكلام بآخره، وكما هو ملاحظ هنا فإنّ الدليل على المحذوف قد ورد متأخراً عنه، وهذا الضرب من الرّبط تمّ عن طريق الإحالة البعدية من حيث إنّ المحذوف ورد متقدّما عن القرينة أو الدليل، فالمضاف المحذوف (أهل) يحيل إلى لاحق وهو لفظ (أخاهم) المشتمل على الضمير المتصل (هم)، وهذا الأخير هو القرينة الدالة على المحذوف بتعبير النحاة العرب.

1-2- حذف المضاف إليه: كما في قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ (الآية:142). أي: وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشرِ ليالٍ، فلمّا حُذف المضاف إليه نوّن المضاف، والتنوين في شريعة النحاة يقطع الإضافة، وهذا الضرب من التنوين يسمّونه تنوين عوض عن كلمة. والقرينة الدالة على حذف المضاف إليه هي لفظ (ليلة) التي ذُكرت مرّتين مرّة متقدّمة عن المحذوف ومرّة متأخّرة عنه، وهو ما يعني أنّ المضاف إليه المحذوف هنا يُحيل إحالة قبلية وبعدية في الوقت نفسه، وهذا النوع من الإحالة يمكن أن يُصطلح على تسميته بالإحالة المشتركة أو المزدوجة. ومن أمثلة حذف المضاف إليه كذلك في السورة قوله تعالى:﴿ **تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللّهُ عَلَىَ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ** ﴾ (الآية:101). أي: فما كانوا ليؤمنوا بما كذّبوا من قبل مجيء البيّنات، فقد حُذف المضاف إليه، ودلّ عليه بناء لفظ (قبلُ) على الضّم، وهذا المحذوف عندما يُقدّر ذكرُه تبدو مساهمته في ربط آخر الكلام بأوّله جليّة واضحة.

1-3- حذف المفعول به: وقد ورد حذفه في السّورة المدوّنة في المواضع التالية:

1-3-1- حذف المفعول به بوصفه ضميراً عائداً في جملة الصّلة، نحو:﴿ **أَوْ تَقُولُواْ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ** ﴾ (الآية:174). اشتملت هذه

الآية الكريمة على جملة صلة الموصول الاسمي (فعل المبطلون)، وهذه الجملة اشتملت على فعل متعدٍّ حُذف مفعوله، على تقدير: (بما فعله المبطلون)، وقد جاز حذفُ المفعول به ههنا كونه ضميراً عائداً، ووظيفة هذا الضمير العائد هي المساهمة في ربط جملة الصلة بموصولها الاسمي، ويبقى يؤدّي في هذه الوظيفة سواء أكان مذكوراً أم محذوفاً. بمعنى آخر أنّ المحذوف يكون له حظٌّ في الاتّساق بناءً على نية تقدير وجوده في التركيب.

1-3-2- حذف المفعول به رعاية للفاصلة، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَه غَيْرُهُ أَفَلاَ تَتَّقُونَ**﴾ (الآية:65). أي: أفلا تتقونه أو أفلا تتقون الله، وسواء قدّرنا المحذوف ضميراً متّصلاً أو لفظ الجلالة (الله) فإنّ هذا المحذوف قد ساهم في ربط آخر الكلام بأوّله وذلك عن طريق الإحالة النّصّية القبلية، وما كان للإحالة أن تتحقّق لولا وجود الدّليل على المحذوف، وهو لفظ الجلالة (الله) المتقدّم ذكره في عبارة (يا قومِ اعبدوا الله). وقد تمّ هذا الحذف رعاية لفواصل الآيات المجاورة وحفاظاً على النغم الموسيقي العذب السائد فيها. فالكلمات التي ختمت بها فواصل الآيات المجاورة بين حروفها توافق وانسجام، وهي على وزن واحد ممّا يوازي القافية، وختامها بحرف واحد يماثل حرف الرّوي، ومثال ذلك (... وأعلم من الله ما لا تعلمون... ولعلّكم تُرحمون... إنّهم كانوا قوماً عمين... أفلا تتّقون... وإنّا لنظنّك من الكاذبين... ولكني رسول من ربّ العالمين...) وهذه من خصائص الشعر، وهي حين تجتمع في النثر تسمّى سجعاً.

1-3-3- حذف المفعول به اختصاراً، وهو كثير في السورة، من ذلك قوله جلّ شأنه:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ** ﴾ (الآية:201). فقد حُذف مفعول الفعل (تذكّروا) اختصاراً لأنه معلوم من السياق. والتقدير: تذكّروا أوامر الله ووصاياه، ومن هذه الأوامر الاستعاذة بالله من الشيطان الرّجيم. وقد ورد ذكرُ الاستعاذة بالله في الآية 200 وفي ذلك دليل وقرينة على المفعول به المحذوف، ومن ثمّ فإنّ هذا الحذف قد ساهم في الاتّساق على أساسٍ من الإحالة القبلية. ومن الحذف اختصاراً لعلم المخاطب بالمحذوف قوله تعالى:﴿ **قَالُواْ يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ**﴾ (الآية:115). أي: إمّا أن تلقي عصاك وإمّا أن نكون نحن الملقين حبالنا. فقد حُذف المفعول به (عصاك ، حبالنا) في الجملتين لأنّه معلوم لدى المتخاطبين من المقام أو سياق الحال، وبالتّالي فالمفعول المحذوف من هذه الناحية يشكّل مع الدّليل المقامي إحالة خارجية، ثمّ إنّنا نجد دليلاً آخر وهو دليل مقالي نصّي، وقد

ورد هذا الدليل في قوله تعالى:﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ**﴾ (الآية:117). فالمفعول به (عصاك) المحذوف في الآية 115 يُحيل إحالة داخلية بعدية إلى المفعول به المذكور في الآية 117، وهو لفظ (عصاك)، وهذا المفعول المذكور هو القرينة الدّالّة على المحذوف، ومن ثمّ يمكننا القول إنّ المفعول به (عصاك) المحذوف في الآية 115 حقّق بالتّضافر مع القرينتين المقالية والمقامية إحالة مشتركة داخلية وخارجية، والإحالة بأنواعها المختلفة من الوسائل الهامّة التي تساهم في الاتّساق النصّي. وقد يطال الحذف المفعول الثاني، نحو:﴿ **وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ** ﴾ (الآية:148). أي: اتّخذ قوم موسى... عجلا جسدا إلهاً...، واتّخذوه إلهاً. فالفعل اتّخذ من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وقد تمّ حذف المفعول الثاني للفعل في مطلع الآية وفي آخرها، ولم يكن هذا الحذف ليحصُلَ لولا وجود القرينة المقالية الدالة عليه، وذلك في قوله تعالى:﴿ **وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَآئِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَّهُمْ قَالُواْ يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾ (الآية:138). ففي هذه الآية بنو إسرائيل هم الذين قالوا لسيدنا موسى عليه السلام اجعل لنا إلهاً، وبنو إسرائيل هم أنفسهم الذين اتّخذوا من حُليِّهم عجلاً جسداً كما ورد ذكر ذلك في الآية 148، فحذفُ المفعول به إذاً تمّ بناءً على ذكر لفظ الإله في الآية 138. وقد تكرّر هذا الحذف في قوله عزّ وجلّ:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ** ﴾ (الآية:152). أي: اتّخذوا العجل إلهاً. فالمفعول الثاني للفعل (اتّخذ) المحذوف في الآيتين 152-148 يحيل إحالة داخلية قبلية إلى المذكور في الآية 138. وكما هو واضح فإنّ المفعول المحذوف في الآيتين السّابقتين قد تجاوز دوره في الاتّساق الآية الواحدة إلى الاتّساق على مستوى عدّة آيات. كما يلاحظ هنا أنّ معرفة كل من المتكلم والسامع بالأعراف اللّغوية قد ساهم دون شكٍّ في نجاح عملية الحذف، ومن ثم بدا النص مترابطاً من خلال تقدير المحذوف وربطه بالمذكور. فالمتكلم يحذف عندما يدرك أن السامع قادر على إدراك المحذوف.

1-3-4- حذف المفعول به في أسلوب شرط مقترن بالمشيئة، ومن ذلك قوله جلّ شأنه:﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ** ﴾ (الآية:100). فقد حُذف مفعول الفعل (نشاء) على تقدير: لو نشاء إصابتَهم أصبناهم. وتمّ هذا الحذف بناءً على وجود دليل مقالي وهو الفعل (أصبناهم)، وقدّرنا المحذوف من

لفظ هذا الفعل، لأنّ المحذوف ينبغي أن يكون قدر الإمكان من لفظ المذكور كما قال ابن هشام. وقد شكّل كلٌّ من المحذوف والمذكور مجتمعين إحالة داخلية بعدية على أساس أنّ المحذوف أحال إلى لاحق، وأنّ هذه الإحالة قد جرت على مستوى النّص و لم تتعدّاه إلى خارجه. ولا شكَّ في أنّ الإحالة قد تحقّقت نظراً لوجود التّكرار بين المحذوف والمذكور، وهو ما ساهم في تحقيق الاتّساق.
ومن أمثلة هذا الحذف كذلك قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ (الآية:176). أي: ولو شئنا رفْعَه لرفعناه بها.. فالمحذوف أحال بعديا إلى المذكور، وقد جرت هذه الإحالة على مستوى نصّ الآية فهي إذاً إحالة داخلية نصّية.

1-4- حذف المبتدأ: يحذف المبتدأ في مواضع كثيرة منها حذفه في جواب الاستفهام، بعد فاء الجواب، بعد فعل القول، ويُحذف لوجود قرينة حالية، كما في قوله تعالى:﴿ **كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ (الآية:02). أي: هو كتاب. فقد حُذف المبتدأ ودلّ عليه السياق خارج النّص، وقد فُهِم المعنى دون ذكر المبتدأ لذا جاز حذفه. وهذا الحذف تمّ أوّلاً على مستوى الجملة الأولى، وثانياً كانت إحالته خارجية، وهذا الضرب من الحذف لا يعيره علماء النّص أهمية كبيرة لأنّ حظّه في الاتّساق النصي يكاد يكون معدوماً.

1-5- حذف الخبر: يحذف الخبر في عدّة مواضع منها: في جواب الاستفهام، بعد إذا الفجائية، ، أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا الشرطية الامتناعية، ومن أمثلة حذف الخبر في المدوّنة:﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ (الآية:43).اشتملت هذه الآية الكريمة على الأداة (لولا) الشرطية الامتناعية، وجاء المبتدأ بعدها مصدراً مؤوّلاً من (أن والفعل هدانا)، أمّا خبر المبتدأ فهو محذوف على تقدير: لولا هدايةُ الله حاصلةُ أو كائنة... وقد حُذف الخبر ههنا لأنّه كونٌ عام، أي أنّه مفهوم من سياق الكلام، وتقدير هذا المحذوف في النحو العربي ضرورة تقتضيها نظرية العامل، من منطلق أنّ لكل مسند مسندا إليه والعكس صحيح. والمتلقي هو المعني بمعرفة المحذوف على اعتبار أنّه هو الذي يملأ الفراغ الكامن بين عناصر النص.

2- حذف الفعل: يحذف الفعل في مواضع كثيرة، ومن مواضع حذفه في سورة الأعراف ما يلي:

2-1- حذف الفعل بعد حرف العطف، وأمثلته كثيرة في السورة، من ذلك:﴿ **وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلاَ تَتَّقُونَ**﴾ (الآية:65). فقد حذف الفعل بعد الواو العاطفة، والتقدير: وأرسلنا إلى عاد أخاهم هودا... والقرينة الدالة على هذا الحذف هي الفعل (أرسلنا) الوارد في مطلع الآية 59 (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه...). ويلاحظ أنّ الدليل هنا لم يقتصر على حدود الآية الواحدة، فالدليل على الفعل المحذوف في الآية 65 وُجد في الآية 59، وهذا يدلّك على أنّ الحذف ههنا قد ساهم في الاتّساق النصّي على مستوى عدّة آيات قرآنية، بالاعتماد على علاقة الإحالة القبلية النصية بين المحذوف والمذكور.

2-2- حذف الفعل بعد (لو) الشرطية الامتناعية، نحو:﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**﴾ (الآية:96). قدّر النحاة فعلاً محذوفاً بعد (لو) الواردة في الآية الكريمة، لأنّ من أصولهم المقرّرة أنّ (لو) الشرطية الامتناعية اختصّت بالدّخول على الأفعال، وعلى هذا الأصل يكون المصدر المنسبك من أنّ ومعموليها (أنّ أهل القرى آمنوا) فاعل لفعل محذوف على تقدير: ولو ثبت إيمان أهل القرى... وهذا الضرب من الحذف كما هو بيّن فرضته أصول نظرية العامل، بمعنى آخر أنّ النحاة لّما وجدوا تراكيب لا تشملها قواعدهم التي وضعوها؛ تأوّلوها وقدّروا لها محذوفاً كي تستجيب لمتطلّبات أسس نظريتهم النحوية، ولذلك يمكننا القول إنّ هذا النوع من الحذف ليس له نصيب في الترابط النصّي.

2-3- حذف الفعل العامل في المفعول المطلق، نحو قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾ (الآية: 164). فلفظ (معذرةً) الوارد في هذه الآية الكريمة مصدر منصوب على أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: قالوا نعتذر معذرةً إلى ربِّكم... وهذا الحذف كما هو ملاحظ وثيق الصّلة بالتكرار، فالفعل (نعتذر) تمّ تكريره بلفظ (معذرة)، والتّكرار كما ذكرنا سلفا هو من أدوات الاتّساق المعجمي، ومن هنا تأتي مساهمة الحذف في الاتّساق النصي عن طريق التكرار من جهة، وعن طريق الإحالة بنوعيها البعدية والنّصّية من جهة أخرى.

2-4- حذف الفعل "اذكر": وغالباً ما يرد حذف هذا الفعل في مطلع الآيات عندما يكون الخطاب موجّها إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ودليل حذف الفعل" اذكر" هو أن يأتي بعده "إذ " الظرفية، ومثال ذلك قوله جلّ شأنه:﴿ **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ**

سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (الآية:167). والتقدير: واذكر إذ تأذّن ربّك... والسياق هو الذي دلّ على حذف الفعل (اذكر)، لأنّ الخطاب كان موجّهاً إلى محمّد صلّى الله عليه وسلّم، ثم هناك دليل آخر في نصّ الآية الكريمة وهو وجود الظرف (إذ)، وهذا الظرف ورد في موضع المفعول به للفعل (اذكر) المحذوف، وهكذا تبيّن لنا من خلال تقديرنا لهذا الفعل المحذوف أنّ دوره في ربط الكلم بعضه ببعض جليّ وواضح؛ خاصّة عندما ندرك أنّ الفعل (اذكر) المحذوف في هذه الآية مرتبط مقامياً ومقالياً مع الفعل المحذوف في مطلع الآية 164.

هذه بعض مواضع الحذف الفعلي الواردة في سورة الأعراف، ويلاحظ على هذا النوع من الحذف أنّه في غالب الأحيان لا يقتصر على حذف الفعل وحده، بل يشمل أيضاً معه حذف الفاعل، ومن ثمّ يمكن أن تشترك بعض هذه النماذج المذكورة في الحذف الفعلي مع النماذج التي سنوردها في قسم الحذف الجملي، غير أنّ الذي يميّز الحذف الأوّل عن الثاني من الناحية الشكلية هو أنّ الحذف الفعلي محصور في حذف عنصر الفعل، بينما الحذف الجملي يشمل جملة كاملة العناصر فعلية كانت أو اسمية[1].

3- حذف الجملة أو أكثر: يرد هذا النوع من الحذف في مواضع متعدّدة. ومن المواضع التي ذكرها النحاة ووردت في المدوّنة:

3-1- حذف جملة القسم: قال تعالى على لسان فرعون:﴿ **لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلاَفٍ ثُمَّ لأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ (الآية:124). في هذه الآية الكريمة حذفت جملة القسم في موضعين، في مطلع الآية، وبعد حرف العطف (ثمّ)، والتقدير: أقسم بعهدي لأقطّعنّ...... ثم أقسم بعهدي لأصلّبنّكم.... ويدلّ على جملة القسم المحذوفة قرينتان، قرينة السياق وهو مقام الحال، وقرينة نصّية وهي وجود جملة جواب القسم المسبوقة باللاّم الرّابطة، وكذا اتّصال الفعل المضارع بنون التوكيد الثقيلة. وتأتي مساهمة الحذف هنا في الاتّساق النصّي على مستوى الآية من خلال تعلّق جملة جواب القسم المذكورة بجملة فعل القسم المحذوفة.

3-2- حذف جملة جواب الشرط: قال عزّ وجلّ:﴿ **قَالُواْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِين** ﴾ (الآية:70). فجملة (كنت من الصّادقين) وقعت بعد (إن) الشرطية، وهذه هي جملة فعل الشرط، أمّا جملة جواب الشّرط فهي محذوفة، لأنّ كلاماً سبق أداة الشرط (إن) ودلّ عليها، والتقدير: إن كنت من الصّادقين فأتنا بما تعدنا. فجملة

[1] - صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، ج2 ، ص 230.

الشّرط المحذوفة دلّ عليها دليل تقدّم ذكره، ولمّا قُدّر المحذوف حصل تكرار لفظي لجملة الجواب، ومن ثمّ شكّل المحذوف مع المذكور إحالة نصّية قبلية. والتكرار والإحالة من الأدوات التي تساهم في الاتّساق النّصّي. ونلاحظ هنا أنه لا يستحسن إعادة ذكر المحذوف، ولذلك قال الجرجاني " فإنّك ترى به تركَ الذّكر أفصحَ من الذّكر والصّمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة". وقد تُحذف جملة جواب الشرط ويدلّ على حذفها جملة جواب القسم، كما في قوله جلّ شأنه:﴿ **وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُواْ يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ** ﴾ (الآية:134). فقد حذفت جملة جواب الشّرط، ودلّ عليها جملة جواب القسم (لنؤمنّن لك)، وعُدَّتْ هذه الجملة عند النّحاة جوابا للقسم وليست جوابا للشّرط، لأنّ جملة القسم في التركيب سبقت جملة الشرط، وجملة القسم هنا محذوفة مقدّرة دلّ عليها لام التّوطئة في (لئن). ويظهر لي أن هذا النوع من الحذف ليس له حظّ في الاتّساق، لأنّ جملة جواب القسم قد أغنت عن جملة جواب الشّرط، وبالتّالي لم يكن ثمّة من داعٍ إلى هذا التقدير إلاّ صناعة النّحاة الذين لم يُجيزوا اشتراك القسم والشرط في جملة جواب واحدة، على الرّغم من أنّ جملة الجواب المذكورة تصلح لِأن تكون جواباً للشّرط كما صلحت جواباً للقسم دون أن يتسبّب ذلك في اختلال المعنى وفساده.

3-3- حذف جملة الجواب بعد السّؤال: ومن أمثلة هذا الحذف قوله تعالى:﴿ **وَجَاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالْواْ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإَنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ** ﴾ (الآيتان:13-14). فجملة الاستفهام في هذا النّص القرآني هي قولُ السّحرة: إنّ لنا لأجراً إن كنّا نحن الغالبين. ويلاحظ أنّ السّؤال هنا اعتمد على التنغيم لا على أداة من أدوات الاستفهام. هذا السّؤال حُذفت جملة جوابه بعد حرف الجواب (نعم)، وتقدير ذلك: قال نعم إنّ لكم لأجراً إن كنتم أنتم الغالبين... وهذا الكلام المحذوف دلّ عليه ما ذُكر في جملة الاستفهام. وقد سمّى ابن هشام هذا النوع من الحذف بـــ (حذف الكلام بجملته)، وأولاه الدرس اللّساني النّصّي أهمية كبيرة بوصفه من أبرز أنواع الحذف المساهمة في الاتّساق النّصّي عن طريق كلٍّ من التّكرار والإحالة القبلية النصّية. ومن أمثلته أيضاً، قوله تبارك وتعالى:﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ** ﴾ (الآية:172). أي: قالوا بلى أنت ربّنا شهدنا على أنفسنا... فبذكر الإجابة كاملة يظهر التّكرار وتظهر الإحالة القبلية النّصية، ويبرز كيف يحدث الاتّساق النّصّي من خلال ربط

المحذوف بالمذكور. ويرى الدكتور محمد الشاوش أنّ دور المخاطب في مثل هذا الحذف شبيه بدوره في التعريف بـــ (أل) العهدية، إذ المتكلّم لا يختار التعريف إلاّ متى كان الشّيء المحدّث عنه معهوداً عند المخاطب، فكذلك في الحذف فإنّ المتكلّم لا يَعمِد إلى الحذف إلاّ إذا كان الشّيء المحذوف معهوداً عند المخاطب عهداً مقالياً أو مقامياً[1].

وممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ مساهمة الحذف في الاتّساق النّصّي قد تحققت بواسطة عدّة جوانب هي:

– وجود دليل على المحذوف انطلاقاً من مبدأ "أينما يوجد حذف يوجد دليل عليه".

– إعادة العنصر المعجمي بلفظه أو بمعناه وذلك بعد تقدير المحذوف.

– إحالة اللاحق إلى السابق أو العكس.

[1] - محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب ، المجلد الثاني ، ص 1136.

خاتمة

البحث

خلَص البحث إلى جملة من النتائج نقدّمها حسب ورودها في كل فصل على أن نُتبع نتائج الفصول بخلاصة عامة تتضمّن النتائج المستخلصة من البحث ككل، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

نتائج الفصل الأوّل:

- النحو العربي تأسّس على فكرة العامل والمعمول، وقد تعرّض هذا الأساس في الدرس اللغوي العربي الحديث إلى جملة انتقادات طعنت في أسس هذه النظرية مع محاولة تقديم بديل يغني عنها، ومن هذه المحاولات محاولة الدكتور تمام حسّان الذي اقترح فكرة تضافر القرائن النحوية كبديل يغني عن نظرية العامل.
- القرائن التي جيء بها بديلاً عن العامل النحوي لم يأتِ بها تمام حسّان من العدم، وإنّما استقاها واستخلصها من النظرية النحوية التراثية، ما يعني أن فكرة القرائن النحوية كانت قائمة في أذهان نحاتنا القدماء، غير أنّهم لم يخصّوها ببحوث مستقلة.
- الرَّبط بوصفه ظاهرة تركيبية لم يغب عن أذهان نحاتنا القدماء وهم يصفون بناء جمل وتراكيب العربية، وإن كان تناولهم لهذه الظّاهرة لم يرق إلى مستوى البحوث المستقلة، وإنما هي آراء مبثوثة هنا وهناك في ثنايا الأبواب النحوية تدل دلالة واضحة على أصالة فكرة الرَّبط وتجذرها في الدرس النحوي العربي القديم.
- يعدّ ابن هشام الأنصاري هو أوّل من أخرج الرّبط من دائرة الآراء والنظرات السريعة إلى حقل المباحث المستقلة، حيث خصّ موضوع الرّبط في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" بمبحثين، عالج في المبحث الأوّل "روابط الجملة بما هي خبر عنه"، وفي المبحث الثاني حدّد مواضع الرّبط في تراكيب العربية التي غالبا ما يكون فيها الضمير هو الرّابط، وسماها الأشياء التي تحتاج إلى رابط.
- لقيت نظرية الرّبط عناية فائقة في ضوء معطيات الدرس اللغوي العربي الحديث؛ حيث خُصَّت بمباحث ودراسات مستقلة، والفضل في ذلك يعود إلى الدكتور تمام حسّان الذي عالج هده الظاهرة اللغوية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" بوصفها قرينة لفظية تقوم على اتصال أحد المترابطين بالآخر، وأنها تتضافر مع غيرها من القرائن النحوية الأخرى لفظية كانت أو معنوية لِتُشكِّل بديلا عن نظرية العامل، قبل أن يجعلها واحدة من القرائن العلائقية في كتابه " الخلاصة النحوية ".
- في الدرس اللساني النصّي شكّلت نظرية الرّبط بؤرة اهتمام اللسانيين النصّيين،حيث عدّوا الرّبط

من أهم معايير نصّية النص في إطار ما صار يُعرَف عندهم بمعياري الاتساق والانسجام.

- اللسانيات النصية حلقة من حلقات التطور الذي عرفه الدرس اللغوي الحديث، حيث إنها حققت نقلة نوعية من خلال تغيير اتجاه بوصلة الدراسة اللغوية من مجال نحو الجملة الضيق إلى ميدان نحو النص الرحيب.
- النّداءات المتكررة التي تدعو إلى الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص لا تعني بأي وجه من الوجوه رفض مقولات نحو الجملة أو التخلّي عنها أو التقليل من شأنها، فكلّ ما في الأمر بالنسبة لعلماء النص أنّ الحاجة أضحت ماسّة إلى وضع مقولات جديدة تضم عناصر لغوية وغير لغوية لم تجد مكاناً لها في نحو الجملة.
- الحديث عن التقدّم الذي أحرزه الدرس اللغوي الحديث من خلال معطيات اللسانيات النصية؛ لا ينبغي أن يُنسينا الإسهامات العربية التراثية في مجال التحليل النصي، فقد عني العلماء العرب بهذا الموضوع عناية كبيرة، وتركوا مباحث ودراسات خصبة تدل على رسوخ قدمهم في المعالجة النصية مثل المباحث الخاصة بالإيجاز والفصل والوصل ونظم الكلام وغيرها من المباحث التي تُعدّ من صميم الدراسة النصية.
- جلّ الدراسات النصية العربية كانت تدور في فلك القرآن الكريم المعجز بلفظه ومعانيه، ومن العلماء الذين وقفوا أقلامهم على البحث في الدراسات القرآنية الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي خرج بآراء لغوية سبق بها الكثير من التصوّرات والمقولات التي نادت بها اللسانيات النصية في الدرس اللغوي الحديث، ومن تلك الآراء نظرته إلى القرآن الكريم على أنه نصٌّ واحدٌ يأخذ بعضه برقاب بعض.
- الاتساق والانسجام يشكّلان معاً الركيزة الأساسية للتحليل النصّي في اللسانيات النّصّية من موقع صلتهما المباشرة بالنص؛ لذلك حظيا بعناية كبيرة من قِبَل علماء اللغة النصيين بدليل أنّك لا تكاد تجد بحثاً في مجال لسانيات النص أو تحليل الخطاب يخلو من معالجة هذين المفهومين وما يتّسعان له من مصطلحات شديدة الصّلة بهما؛ كالترابط والتماسك والتعالق والالتحام والسبك والحبك وغيرها.

نتائج الفصل الثّاني:

- الضمير في ضوء نظرية النحو العربي هو من أهم الرّوابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ، والنعت بالمنعوت، والصلة بالموصول، والحال بصاحب الحال ، وهو من منظور لسانيات النص يُعدُّ من

أهم عناصر الإحالة، والإحالة هي من أهم أدوات الاتّساق النصّي، ومن ثَمّ أدركنا العلاقة الوثيقة بين المفاهيم الواردة في نظرية النّحو العربي وبين التصوّرات التي جاءت بها اللّسانيات النّصّية.

- الضمير وحدَه لا يكفي ليحصلَ التّرابط بين أجزاء التركيب، بل لابدّ من أن تحصل المطابقة بين الضمير والعائد إليه، والمطابقة عدّها الدكتور تمام حسّان في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" واحدة من القرائن اللفظية التي تساهم مع غيرها من القرائن في أمن اللّبس وجلاء المعنى؛ قبل أن يُصنّفها في كتابه "الخلاصة النحوية" نوعاً من أنواع الرّبط سمّاه "الرّبط بالمطابقة".
- ما تناوله علماء النص في مبحث الإحالة البعدية بواسطة الضمير أفرد له ابن هشام مبحثاً مستقلا سمّاه " المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة"، ومن هذه المواضع موضع ضمير الشّأن أو القصة. وهو ما يعني أنّ علماءنا القدماء بنظراتهم الثّاقبة قد سبقوا علماء اللّغة النصيين في كثير من الآراء التي لا يزال الكثير منّا يَحْسَبُها من ابتكارات هاليداي ورقية حسن وغيرهما من علماء النص.
- النّحاة العرب عالجوا الإحالة والرّبط بالضمير في إطار نحو الجملة، ولم يتحدّثوا عن هذا الأمر بشكل أكثر شمولية حتى يشمل النّص ككل بوصفه الوحدة اللّغوية الكبرى كما هو جارٍ في مباحث لسانيات النّص. غير أنّ انطلاق النحو العربي من نحو الجملة وانحصاره في هذا الإطار لا يُنقص من قيمته خاصة عندما نأخذ في الحسبان السّياقات التي نشأت في جوّها النظرية النحوية العربية.
- إذا كان الرّبط بالضمير في المواضع التي أوردها النّحاة العرب لم يتجاوزوا به حدود الجملة؛ فإنّ ذلك لا يعني أبداً أنّ علماءنا لم يعنوا بمرجعية الضمير على مستوى النّص، خاصة العلماء الذين عنوا بالدّراسات التي تدور في فلك القرآن الكريم من أمثال الفرّاء وعبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرّازي ومحمد الطاهر ابن عاشور.
- أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في النحو العربي هي من الرّوابط التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، وهي في شريعة لسانيات النص من عناصر الإحالة التي يتحقّق بها الاتّساق النصي.

نتائج الفصل الثّالث:

- أدوات الجرّ في النظرية النحوية العربية وصلة بين ما قبلها بما بعدها وهو الدور ذاته الذي تقوم به في الدرس اللّساني النّصي. وهذا الضّرب من الرّبط الذي تؤدّيه أدوات الجرّ هو الذي يُسمّونه

في لسانيات النّص " وصلاً ". والوصل عند هاليداي وحسن أداة من أدوات الاتّساق النّصي. وما يمكن أن يُستخلص من ذلك هو أنّ التقاطع بين النحو العربي ولسانيات النص في هذا الإطار قد تمّ شكلاً ومضموناً، ذلك أنّ مصطلح الوصل الجاري استعماله في لسانيات النّص؛ هو نفسه الذي وظّفه نحاتنا وبمفهومه المتداول في الدرس اللساني النصي.

- أدوات الاستثناء في النحو العربي يؤتى بها لتوصل الفعل إلى ما بعدها، وهو ما يعني أنّها رابطة ما قبلها بما بعدها، والجملة دونها تكون مفكّكة ولا معنى لها، وهي بذلك تقوم بالوظيفة التركيبية ذاتها التي تقوم بها حروف الجرّ؛ غير أنها تختلف عن حروف الجر في أدائها معنى إخراج الشيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. والجمع بين هذين الوظيفتين-الرّبط والاستثناء- في النظرية النحوية العربية يدخل في ما يسميه هاليداي وحسن بالوصل العكسي، والوصل بأنواعه المختلفة في اللسانيات النصّية يُعدّ من أدوات الاتّساق النصي.
- واو المعية في ضوء نظرية النحو العربي من وسائل قرينة الرّبط، وفي لسانيات النّص من الأدوات المفضية إلى الاتّساق النّصّي على مستوى البنية السطحية للنّص.
- النّحاة العرب لم يقفوا عند حدود الحديث عن وظيفة (أل) في نقلها الاسم من النكرة إلى المعرفة، بل تجاوزوا ذلك إلى النّظر على أنّها أداة رابطة ربطاً يُشبه ربط الإحالة بالضمير من حيث إنّها تشير إلى شيء سبق ذكره، وقد لمسنا ذلك في حديثهم عن (أل) العهدية عهداً ذكريا أو ذهنيا، و(أل) النائبة عن الضمير، ومن ثَمّ أثبتنا تقاطع النحو العربي مع لسانيات النص في نظرهما إلى أداة التعريف (أل)، فالنحو العربي يراها أداة رابطة، ولسانيات النص ترى فيها وسيلة من الوسائل المحققة للإحالة.
- (أل) العهدية تساهم في تقييد الطاقة التّأويلية لدى المتلقي، إذ إنّها تجعله يُبعد كل تأويل لا ينسجم مع السياق النّصي. وتقييد الطاقة التأويلية لدى المتلقي من منظور لسانيات النص يرتبط بمبدأ التأويل المحلّي الذي هو آلية من آليات الانسجام النصّي.
- ما يعبّر عنه نحاتنا بالعهد الذهني، يربطه علماء لغة النص بعملية من عمليات الانسجام النصي يُسمّونها "المعرفة الخلفية للعالم" وهي أن يكون للمخاطَب سابق معرفة بالشّيء، وهذه المعرفة السّابقة هي التي تساعده على تأويل النّص تأويلا مقبولا، ومن ثَمَّ فنحن أمام مفاهيم متداخلة بين النحو العربي ولسانيات النص.
- أدوات الشرط في النظرية النحوية العربية تأتي رابطة بين جملتين فتجعلهما كأنهما جملة واحدة؛

تسمى الأولى جملة فعل الشرط والثانية جملة الجواب. والرّبط بأدوات الشرط متأتٍّ من تعليق الجواب على الشرط تعليقاً يُراد منه الدّلالة على وقوع الجواب وتحقّقه بوقوع الشرط وتحقّقه. وهذا الضرب من الرّبط يدخل فيما يدعوه هاليداي وحسن بالوصل السّببي الذي يتأسس على العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر. والوصل السّببي نوع من أنواع الوصل التي تساهم في الاتّساق النصّي.

- الأدوات الدّاخلة على جمل الأجوبة عدّها نحاتنا من ظواهر قرينة الرّبط من حيث إنّها تربط بين جملتي الشرط وجوابه، وتلك هي وظيفة أدوات الاتّساق النصّي في لسانيات النّص بوصفها رابطة تربط سابقاً بلاحق ولاحقاً بسابق.
- واو الحال في النحو العربي من ظواهر قرينة الرّبط، وتُعدّ في لسانيات النّص من الأدوات المفضية إلى الاتّساق على مستوى البنية السطحية للنّص، شأنها في ذلك شأن الضمير. كما تُعدُّ واو الحال من الرّوابط الظرفية من منطلق أنّها تأتي عند نحاتنا بمعنى (إذ) الظرفية، والرّوابط الظرفية يُعدُّها فان دايك من الأدوات التي تسهم في الترابط النّصي.
- نواصب المضارع إلى جانب أدائها وظيفتها الإعرابية، فإنّها تُسهم من ناحية أخرى في الرّبط بين مكوّنات التركيب الذي ترِد فيه، وهذه الوظيفة الثانية هي التي جعلت منها وسيلة من وسائل قرينة الرّبط في النحو العربي، وأهّلتها لكي تكون همزة وصل بين النظرية النّحوية العربية واللّسانيات النّصية بوصفها من الرّوابط الشكلية التي تساهم في اتّساق النص على مستوى بنيته السطحية.
- علماء اللّغة العرب نظروا إلى أسلوب العطف نظرة نصّية، والدليل على ذلك اهتمامهم بعطف الجمل والتراكيب دون عطف المفردات. فالعطف عند الجرجاني مثلاً يتجاوز حدود الحديث عن العطف بين المفردات إلى البحث في عطف جملة على جملة، بل ويتّسع الأمر عنده إلى ما يمكن أن نسمّيه بالعطف النّصي، وبذلك توصّل البحث إلى أنّ علماءنا قد سبقوا علماء لغة النص في إشارتهم إلى الترابط الذي يتعدّى نطاق الجملة إلى ذلك الترابط الذي يشمل النّص ككل.
- أثبت البحث من خلال الحديث عن الرّبط بأدوات العطف أنّ لمبحثي الوصل والفصل في التراث اللغوي العربي علاقة وطيدة بمعياري الاتّساق والانسجام في اللسانيات النصّية. فالوصل وثيق الصلة بمعيار الاتّساق من حيث إنه يتأسّس على وجود الأداة العاطفة التي تدخل في حيّز الرّوابط الشكلية كما أثبت البحث علاقة الوصل بمعيار الانسجام من خلال مراعاة المناسبة بين

المتعاطفين على حدّ تعبير الجرجاني وذلك عندما يبدو التشريك في الحكم منعدماً على مستوى التركيب السطحي، ومراعاة المناسبة بين المتعاطفين من منظور لساني نصّي يندرج ضمن السياق الذي هو آلية من آليات الانسجام. أمّا الفصل ولأنّه يقوم على ترك العطف؛ فهو يتقاطع مع معيار الانسجام بوصفه وسيلة من وسائل الرّبط التي تتم عبر العلاقات الدلالية.

- توصّل البحث إلى أنّ أدوات العطف في النحو العربي خاضعة في إدراك معانيها للسياق والقرائن خضوعاً تامّاً، وليس أدلّ على ذلك ما نجده من اشتمال الأداة الواحدة على معانٍ متعدّدة كالأداة (أو) فهي تأتي للإباحة والتخيير والشك والإبهام والتفصيل والإضراب، وهذا يكفي للقول بحضور فكرة النصية في أذهان علمائنا القدماء، وإدراكهم للكثير من مفاهيم علم اللّغة النّصّي وإن لم يُسمّوها بمسمّياتها المتداولة الآن في حقل الدراسات اللسانية النصية.

نتائج الفصل الرّابع:

- التّكرار في النّظرية النحوية العربية عولج في باب المبتدأ والخبر بوصفه رابطاً من الرّوابط، وليس أدلّ على ذلك من الذي ذكره ابن هشام في روابط الجملة بما هي خبر عنه، حيث عدّ إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه من الرّوابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ، كما عولج في أبواب نحوية أخرى كباب التوابع. والنحاة العرب ركّزوا في دراستهم للتوابع على ارتباطها بنظرية العامل أي أن التابع مرتبط بمتبوعه من حيث الحالة الإعرابية على وجه الخصوص، غير أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الإشارات التي تتحدّث عن دور التوابع في الرّبط بين العناصر اللغوية من ذلك حديثهم عن الترابط الدلالي الحاصل بين التوكيد والمؤكَّد، وبين البدل والمبدل منه، وبين النعت والمنعوت على أساس أنهما كالاسم الواحد.
- اعتنى البلاغيون العرب بالتّكرار عناية كبيرة حيث خصّوه بمباحث مستقلّة وتوسّعوا في الحديث عن أنماطه وأغراضه، واللاّفت للانتباه في حديثهم عن التّكرار هو إدراكهم لدوره الرّابطي بين أجزاء الكلام، وقد لمسنا ذلك بكل جلاء في تقسيماتهم لأنماطه وفي شروحاتهم لأغراضه.
- التّكرار بمختلف أنماطه في ضوء الرؤية اللّسانية النصّية يُعدُّ من أدوات الاتّساق المعجمي الذي يساهم مع غيره من أدوات الاتّساق الأخرى في تحقيق التّرابط النّصّي. كما نُظِر إليه على أنّه واحد من وجوه الإحالة إلى سابق التي من شأنها إحداث الترابط بين الوحدات المكونة للنّص.
- الرّبط بالتّكرار تناوله النّحاة العرب- غالبـــا- في نطاق الجملة الواحدة، ولم يخرجوا به تلك

الحدود إلاّ في القليل النّادر. بينما علماء النص تجاوزوا به نطاق الجملة إلى مستوى الجمل والفقرة والنص، أي عالجوه في ضوء النظرة النصية.

- توصّل البحث إلى أنّ البدل في النحو العربي يتّفق مع الاستبدال في اللّسانيات النصّية في أداء وظيفة الاتساق، ويختلف معه من حيث إنّ البدل مقيّد بنظرية العامل ويتم في غالب الأحيان على مستوى الجملة الواحدة، وله أنواع خاصة تختلف عن الأنواع التي يشترك فيها مع الاستبدال في لسانيات النص، أمّا الاستبدال فهو يتجاوز في كثير من الأحيان مستوى الجملة إلى مستوى العبارة والفقرة والنص، وقيْدُه الوحيد أنّه عملية تتم داخل النص وليس خارجه.
- يعدّ الحذف عند النّحاة العرب وسيلة من وسائل قرينة الرّبط بناءً على مقولتهم " لا حذف من دون دليل على المحذوف"، فهم ينظرون إلى افتقار المحذوف إلى وجود دليل عليه على أنّه إخلالٌ بالفهم ومفسدة للكلام، وهو ما يجعل- لا محالة – التركيب عرضة للتّفكّك. وشرط وجود الدليل على المحذوف هو الأساس الذي بنى عليه علماء اللّغة النصيون رؤيتهم في النظر إلى الحذف على أنّه أداة من أدوات الاتّساق النصي. والذي دفع علماء لغة النص إلى اعتبار الحذف أداةً من أدوات الاتّساق النصّي هو إدراكهم لعلاقة هذه الظاهرة اللغوية بما اصطلحوا على تسميته بالإحالة أو المرجعية. فالحذف مع وجود الدليل عليه يشكلان معاً علاقة إحالة.
- نُظِر إلى الحذف في اللّسانيات النصّية على أنّه نوع من أنواع الاستبدال، فكلاهما يتحقق بوجود عنصرين سابق ولاحق، فينتج عن ذلك علاقة اتّساق، والفرق بينهما يكمن في أنّ علاقة الاستبدال تترك أثرا في حين أن علاقة الحذف لا تترك ذلك الأثر.
- الحذف في النحو العربي غالباً ما تحكمه ضوابط نظرية العامل، فالمعنى النحوي يتوقف على وجود العامل مذكوراً أو مقدّراً. وارتباط الحذف في النحو العربي بنظرية العامل ترتب عنه فكرة أخرى، وهي فكرة التقدير التي اصطنعها النحاة، فقد تُوجِب صناعة النحو التقدير وإن كان المعنى غير متوقف عليه

نتائج البحث: وممّا سبق استخلص البحث ما يلي:

- قرينة الرّبط في النحو العربي يمكن أن تكون همزة وصل بين النظرية النحوية العربية واللسانيات النصية.
- قرينة الرّبط في النحو العربي غالبا ما تتكئ على الرّوابط الشكلية، ومن ثم فهي تتقاطـــع بشكل كبير مع معيار الاتساق في اللسانيات النصية، بمعنى أنّ قرينة الرّبط هي الأساس الذي يتمظهر

من خلاله ما يسمّى في لسانيات النص بالاتّساق النصّي.

- توصّل البحث إلى صلة قرينة الرّبط في نظرية النحو العربي ببعض الآليات والمبادئ التي انبنى عليها معيار الانسجام في علم اللغة النصّي، مثل: (السياق، مبدأ التأويل المحلي، المعرفة الخلفية للعالم، مبدأ التغريض)
- أثبت البحث أنّ المفاهيم الواردة في نظرية النحو العربي - من خلال قرينة الرّبط- تتقاطع مع الكثير من التصورات التي جاءت بها اللسانيات النصية. والاختلاف بين المدرستين في غـــالب الأحيان لا يتجاوز حدود التعبير عن تلك المفاهيم والتّصوّرات بمصطلحات مغايرة.
- استنتج البحث أنّ تراثنا اللّغوي لم يكن ليخلوَ من المبادئ والآليات التي يرتكز عليها علم اللغة النصّي، وأنّه يمكن التأصيل للسانيات النص من خلال ما ورد في مؤلفات سيبويه والفرّاء وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، وابن هشام، والرّضي الأستراباذي والزركشي والسيوطي.
- توصّل البحث إلى أنّ قرينة الرّبط في النحو العربي لم تكن لتقترن دوما بنحو الجملة، وقد أوضحنا كيف أنّ علماءنا كانوا يتجاوزون نحو الجملة إلى نحو النص، كما أثبتنا أن ارتباط النحو العربي بنحو الجملة لا يعيبه ولا ينقص من قيمة مباحثه من منطلق أن نحو الجملة هو الأرضية الصّلبة التي تأسّس عليها علم اللغة النصي.

ملخّص

المذكّرة

بالفرنسية

Cette étude intitulée « l'indice de liage entre la grammaire arabe et la linguistique du texte – étude descriptive analytique dans le chapitre coranique d'Al Aaraf–›› s'inscrit dans le sillage des études linguistiques qui ont pour objectif principal de réunir les notions citées dans le patrimoine linguistique avec les donnés et les perceptions de la leçon linguistique contemporaine.

Le liage comme étant un indice grammatical a fait l'objet d' un intérêt particulier dans la lumière des donnés de l'étude linguistique contemporain, car il a bénéficié d'études spécifique et indépendante, grâce à l'imminent docteur Tammam Hassan qui a qualifié ce phénomène linguistique dans son livre " la langue arabe son sens et sa structure " comme étant un indice explicite qui permet de relier un des coordonné a l'autre, en plus, elle contribue avec les autres indices grammaticales pour constituer une alternative de la théorie de gouverneur

Le sujet des indices grammaticales dont l'indice de liage fait parti quoi qu'il a retenu l'intérêt de certain chercheurs contemporains, il n'a pas en réalité bénéficié d'un très grand intérêt dans le cadre d'une étude le reliant avec ce qui et communément appelé dans l'étude linguistique de linguistique du texte, car les études sur les quelle j'ai mis la main et qui ont traité en majorité de l'indice de liage l'ont fait selon une optique grammaticale purement arabe, et les autres recherches se sont focalisé sur ses intersections avec les conclusions de la théorie de Noam Chomsky, alors que je ne suis – a aucun moment- tombé sur une étude qui entre dans le cadre d'une étude reliant entre son authenticité dans la grammaire arabe et sa relation avec certain thème généré par la linguistique du texte, ce qui donne a mon étude – je croix- sa raison d'être.

Et pour concrétiser cette idée, je me suis posé nombres de question-nements axés pour la majorité sur l'idée de croisements qui pourraient permettre la convergence entre la grammaire arabe avec la linguistique du texte à travers l'indice de liage. Je me suis efforcé à répondre à ses problématiques à travers quatre sections de recherche.

Première section :

Il s'agit en réalité d'une section théorique, je l'ai consacré au phénomène du liage dans la grammaire arabe et la linguistique du texte.

j'ai entamer cette première partie par un préface ou j'ai mis l'accent sur le fondement de la linguistique arabe qui est la théorie de gouverneur, avant d'expliqué brièvement les critiques suscitées par cette dernière théorie que se soit sur ses origines et ses sous – sujets spécialement par les chercheurs contemporains parmi lesquels certain ont essayer de donner une alternative par laquelle il passerai outre l'idée de gouverneur et gouverné, et dans ce cadre j'ai mis l'accent spécifiquement sur l'essai du Docteur Tammam Hassan qui est considéré comme le précurseur de l'idée des indices grammaticales considérée par lui même comme alternative à la théorie de gouverneur.

Après avoir passer en revu ses indices y compris l'indice de liage qui est au cœur de cette étude, je suis maintenant convaincu que le Docteur Tammam Hassan ne la pas inventé mais il a plutôt été inspiré par les grands ouvrages de l'héritage linguistique arabe.

En suite , j'ai mis en exergue le sens lexical de le liage comme citer dans les lexiques linguistique de linguistique après son sens idiotisme dans la leçon linguistique, avant d'aborder l'idée de liage dans la grammaire arabe prouvant son authenticité et son enracinement dans l'ancienne leçon linguistique arabe, a travers les citations de grammairiens que se soit contemporains ou anciens qui en posant les premier fondements de la théorie linguistique arabe ont clairement prouvé que la théorie du liage ne leurs est pas inconnu même si leur traitement de ce phénomène syntaxique n'a pas atteint le seuil de thèmes indépendants qu'après l'avènement de « Ibn Hicham Al Anssari » qui lui a consacré deux thèmes indépendants dans son livres « Moghni Allabib aan Kotob Al Aarib »

Dans la deuxième partie de cette section, j'ai défini l'émergence de la Linguistique du texte et son sens, après quoi j'ai brièvement défini le texte, car

au départ, parler de la linguistique du texte c'est parler de texte, quoi que je me suis contenté dans cette partie de quelques définitions qui se sont focalisées sur l'idée de l'articulation textuelle.

Enfin j'ai aborder les sept critères textuelles avancés par Wolfgang Dressler et Robert De Beaugrande a savoir (cohésion, cohérence, intention, acceptabilité, situation, intertextualité, informativité), me contentant toutefois de parler des seules critères de cohésion et cohérence puisqu'ils constituent le principal trait de la théorie de liage dans la linguistique textuelle, se faisant j'ai abordé chaque une d'elle appart en étayant leurs outils et leurs mécanismes.

Je me suis rendu compte à travers ces deux critères dans la linguistique textuelle que les ouvrages du patrimoine grammaticale et la rhétorique ne pouvaient que les contenir et les traités dans la lumière des concepts et les visions qui ne différés en rien de ce qui est entrepris dans la leçon linguistique textuelle.

Deuxième section:

Je les consacré au liage avec *les pro- forms* entre la grammaire arabe et la linguistique du texte, et le terme de *pro-forms* qui a été utilisé par le Docteur Tammam Hassan pour désigner trois genres de mots qui sont : les pronoms personnels, les pronoms démonstratifs, les pronoms relatifs que les grammairiens en pris pour des noms.

Ces trois genres sont considérés comme les phénomènes de l'indice de liage dans la grammaire arabe, et par conséquent ma démarche les concernant était axées sur leurs contribution à relier les mots les uns au autres en plus d'exposer les différentes types de liage avec ces pronoms en se referant a ceux qui été utilisé dans le chapitre coranique D'al Aaraf que j'ai choisi comme Spécimen pratique de cette étude.

Après, j'ai essayé de faire la lumière sur le lien du liage avec les *pro-forms* dans la grammaire arabe avec certains thèmes de la linguistique du texte, et j'ai constaté dans ce contexte plusieurs entrecroisements entre les deux

écoles, notamment en se qui concerne le grand rapprochement entre la définition du liage dans la grammaire arabe et la signification de cohésion dans la linguistique du texte, par exemple le liage avec un pronom est présenté comme étant la pierre angulaire de l'indice de liage dans la grammaire arabe car considérer parmi les principaux lieurs qui relit la phrase de l'attribut avec l'indicateur du thème et celle du qualifiant avec le qualifié et la phrase relative avec le pronom relatif et la phrase d'état avec l'intéressé de l'état.

D'autre part, il constitue dans la linguistique du texte le principal élément de référence, et cette dernière est considérée par les linguistes du texte parmi les principaux outils de cohésion textuelle.

La même chose s'applique sur les pronoms démonstratifs, et les pronoms relatifs, car ils sont considérés dans la grammaire arabe comme des lieurs qui relis les fragments de la parole les uns au autres, et ils sont dans la linguistique du texte parmi les éléments de référence qui contribues a la cohésion textuelle.

Et de ce fait en réalise la relation étroite entre les notions cités dans la théorie de la grammaire arabe et les conceptions émises par la linguistique textuelle.

J'ai constaté dans ce chapitre les croisements entre la grammaire arabe et la linguistique du texte dans le domaine du liage avec le pronom et que tous se qui a été étudié par les textualistes dans le thème de la référence postérieure par le biais du pronom que Ibn Hicham Al Ansari qui lui a consacré un thème indépendant intitulé ‹‹ Les positions ou le pronom se réfère au postérieur explicitement et en ordre ce qui indique que nos anciens grammairiens avec leurs visions perçante ont devancé les linguistes du texte dans plusieurs appréciations que beaucoup croix innovées par Halliday et R. Hassen entre autre.

Il est a mettre au crédit des grammairiens arabes dans ce domaine leurs traitement des questions la référence et du liage avec le pronom dans le cadre de la grammaire de la phrase, même s'ils ne l'ont pas fait d'une manière plus

générale pour qu'il puisse englobé le texte comme l'unité langagière la plus grande comme il est d'usage dans les thème de la linguistique du texte.

J'ai mis l'accent sur le fait que la grammaire arabe qui a commencé et s'est limité à la grammaire de la phrase dans se cadre n'enlève rien de son prestige surtout si en prend en compte les contextes qui ont entouré l'avènement de la théorie grammaticale arabe.

Comme je les souligné, stigmatiser la grammaire arabe comme étant une grammaire de la phrase ne veut pas dire que nos grammairien ne se sont pas intéressé à la référence du pronom au niveau du texte, surtout parmi ceux qui se sont consacré aux études relatives au Coran à l'instar de elfarraa, Abdelkaher Al Jorjani, Fakhr Adine Al Razi et Mohamed Al Taher Ibn achour.

Troisième section :

Je l'ai consacré au liage par le biais de l'outil dans la grammaire arabe et la linguistique du texte, et comme la langue arabe regorge d'outils de liage, je me suis contenté de celles que la fonction ma paru évidente et catégorique dans la coordination, je les ai réparti en trois parties : une partie spécifique aux mots, une autre partie se consacre exclusivement aux phrases quant à la troisième partie, elle peut être utilisé dans les deux cas précédents sans distinction aucune.

En effet, quand j'ai exposé tous ces outils et d'autres phénomènes de l'indice de liage dans la grammaire arabe sur l'optique de la linguistique textuelle me basant sur celle prélevé dans le chapitre coranique Al Aaraf j'ai pu découvrir la relation de quelques outils avec la référence comme l'outil de définition, et la relation de certain d'elles avec la conjonction à l'instar des prépositions et les instruments de l'exception, coordination, l'explication.

Dans la linguistique du texte , la conjonction avec tous ces différentes variantes et considérer comme étant un des outils de la cohésion qui contribue à l'articulation textuelle au niveau de ça structure surface.

J'ajouterai à cela que lors de mon analyse du liage qui se fait par le biais

des instruments de coordination j'ai découvert chez nos anciens grammairiens leurs visions textuelle au style de coordination et la preuve l'intérêt qu'ils portaient a coordination les phrases et les paradigme sans la coordination des mots.

Car la coordination chez Al Jorjani par exemple dépasse le sujet de la coordination entre les mots à celui qui concerne la coordination des phrases, on peut parler même de coordination textuelle.

En analysant les outils de coordination, il m'a semblé que les thèmes de la conjonction et de la disjonction dans le patrimoine linguistique arabe à une relation étroite avec les critères de cohésion et cohérence dans la linguistique textuelle.

En effet, la conjonction est intimement liée avec le critère de cohésion a savoir qu'il se base sur l'existence d'un instrument de coordination qui rentre dans le cadre des lieurs formels comme j'ai pu découvrir sa relation avec le critère de la cohérence à travers la prise en compte de l'adéquation entre les conjoints selon les termes employés par Al Jorjani, et cela quand l'association dans l'appréciation s'avère inexistant au niveau du syntaxe surface.

La prise en compte de l'adéquation entre les conjoints dans une optique linguistique textuelle s'inscrit dans le contexte qui est celui d'un des mécanismes de la cohérence.

Alors que la disjonction et comme elle s'appui sur le délaissement de la coordination car il s'entrecroise avec le critère de la cohérence comme étant un des expédient du liage qui s'effectue à travers les relations sémantiques au niveau de structure profonde du texte.

<u>Quatrième Section:</u>

Je l'ai diviser en deux thème, le premier je l'ai consacré au liage avec la récurrence en mettant en exergue le point de vue des grammairiens anciens et contemporains sur le phénomène de récurrence, et j'ai conclu que la récurrence dans la théorie grammatical arabe à été traitée dans le l'article de l'indicateur

de thème et de l'attribut comme une conjonction parmi les conjonctions, comme il a été traité dans d'autres articles grammaticales comme étant article des dépendants.

En explorant les commentaires de nos savants sur ce phénomène dans la l'étude ancienne de linguistique arabe j'ai observé qu'il a suscité moins d'intérêt chez les grammairiens que chez les rhétoriciens qui eux ont consacré des champs de recherche autonomes et se sont approfondi dans l'étude de ses formes et objectifs.

Quand les rhétoriciens abordent la récurrence , ces leurs appréhension de son rôle conjonctionel entre les différente partie du discours qui est remarquable, j'ai clairement touché cette caractéristique dans leurs classification de ses formes et l'explication qu'ils ont fait de ses objectifs.

Se faisant, quand j'ai comparé leurs appréciations avec celles de la linguistique textuelle, j'ai observé une grande concordance et un entrecroisement flagrant entre les deux visions, car l'étude linguistique arabe considère la récurrence comme un des moyens de l'indice de liage, et la linguistique textuelle voie en lui un des outils de la cohésion lexicale qui concourt avec les autres outils de cohésion à concrétiser l'articulation textuelle.

La récurrence a été considérée comme un des outils de la cohésion dans la linguistique textuelle puisqu'il est un des aspects de la référence antérieur susceptible de générer l'articulation entre les unités qui constituent le texte

Quand j'ai étudier les points de divergences entre la vision de la grammaire arabe et celle de la linguistique textuelle, j'ai trouvé que ce qui singularise le liage par le biais de la récurrence dans la théorie grammaticale arabe sur celle de la science du texte que les grammairiens arabes l'on souvent étudier dans le cadre d'une seule phrase et n'ont outre passer cette limite que rarement alors que les linguistes du texte ont dépassé le cadre de la phrase à celui des phrases, paragraphes et du texte, ce qui veut dire qu'ils l'ont étudié sous l'angle textuelle.

Dans le deuxième thème, j'ai analysé le liage qui se fait par le biais de l'élimination entre la grammaire arabe et la linguistique du texte en me basant sur sa définition comme phénomène commun à toutes les langues naturelles a cause du besoin des locuteurs à la concision et à l'économie de l'effort langagier, avant de parler sur ces conditions et ses objectifs et ses catégories.

En exposant toutes ces données, j'ai essayé de découvrir les différentes relations entre les notions utilisés dans la grammaire arabe avec les conceptions de la linguistique textuelle, et j'ai conclu que l'élimination chez les grammairiens arabe est considéré comme un des outils de l'indice de liage et cela en se référent à leur citation « il n'y a pas d'élimination sans preuve sur l'existence de l'éliminé » car ils considèrent l'absence de la preuve sur son existence comme une atteinte à la compréhension dommageable à la parole, se qui rend le syntaxe en proie à l'incohérence.

La condition de l'existence de l'éliminé est la base sur laquelle les linguistes du texte ont fondé leur vision de l'élimination comme étant un des outils de la cohésion textuelle.

Ce qui a amener les textualistes à considérer l'élimination comme un des outils de la cohésion textuelle, ces leur appréhension de la relation de ce phénomène linguistique avec ce qu'ils ont convenu d'appeler la référence.

Ce qui relit l'élimination à la cohésion du point de vue des linguistes du texte ces de les considérés comme étant une des catégories de substitution, car tout deux s'effectuent par la présence de deux éléments antérieur et postérieur ce qui induit à une relation de cohésion, et la différence entre les deux se résume dans la trace que laisse la relation de substitution, qui n'est pas le cas de la relation de l'élimination.

J'ai conclu à la suite de ce thème que ce qui caractérise la prise en charge du phénomène de l'élimination dans l'étude linguistique arabe sur celle entreprise dans la linguistique du texte ces ça conformité avec les normes de la théorie de gouverneur dans la grammaire arabe, car le sens grammatical dépend

de l'existence du gouverneur que se soit mentionné ou virtuel.

La dépendance de l'élimination avec la théorie de gouverneur à générer une autre notion qui est celle du sens virtuel crée par les grammairiens, car il fallait inventé la grammaire du virtuel même si le sens ne dépend pas d'elle.

En définitif, l'étude à travers tous les chapitres suscités a conclu que :

- L'indice de liage dans la grammaire arabe peut être un trait d'union entre la théorie linguistique arabe et celle de la linguistique textuelle.
- L'indice de liage dans la grammaire arabe s'appui souvent sur les lieurs formels, et par cela il est très analogique avec le critère de cohésion dans la linguistique textuelle.

En plus l'étude a élucidé le lien qui existe entre l'indice de liage dans la théorie linguistique arabe avec des mécanismes et des principes qui sont à l'origine du critère de cohérence dans la science du texte comme : Le contexte, le principe de l'interprétation locale, la connaissance précédente du monde et le principe du thème.

- L'étude a prouvé que les notions citées dans la théorie grammaticale arabe à travers l'indice de liage partage beaucoup de conceptions apportées par la linguistique textuelle, alors que la divergence entre les deux écoles se résume en général à l'utilisation d'une terminologie différente pour qualifier les même notions et conceptions.
- L'étude a conclue que notre héritage linguistique ne pouvait que contenir les principes et les mécanismes sur lesquels s'appui la science du texte, et qu'on peut jeter les fondements de la linguistique du texte à partir de ce qui a été cité dans les œuvres de Sibawih, Al Faraa, Ibn Jenni, Abdelkaher Al Jorjani, Ibn Hicham, Al Radhi Al Astarabadhi, Al Zarkachi, Al Syoutti et les autres grammairiens et linguistes qui ont laissé des empreintes bien visibles dans l'édification des fondements de l'héritage linguistique arabe.

فهرس

المصادر

والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

01- إبراهيم خليل ، في اللسانيات ونحو النص ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1427هـ - 2007م.

02- إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ، دار صادر ، بيروت ، لبنان 1986م.

03- إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية 1992م.

04- ابن أبي الإصبع ، زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد ، بديع القرآن ، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ط.ت).

05- ابن أبي الإصبع ، زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد ، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، تحقيق حفني محمد شرف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العربية المتحدة (د.ط.ت).

06- ابن الأثير ، ضياء الدين ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (4 أجزاء) ، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية (د.ت).

07- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص (3 أجزاء) ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر (د.ط.ت).

08- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب (جزءان) ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الثانية ، 1417هـ - 1993م.

09- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان ، أمالي ابن الحاجب (جزءان) ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، الأردن ، دار الجيل ، بيروت ، 1409هـ - 1989م.

10- ابن خلدون ، عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ، مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1424هـ - 2004م.

11- ابن رشيق ، أبو علي الحسن ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده (جزءان) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، طبعة 1424هـ - 2004م.

12- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو (3 أجزاء) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1417هـ - 1996م.

13- ابن طباطبا ، أبو الحسن محمد بن أحمد ، عيار الشعر ، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، السعودية ، 1405هـ - 1985م.

14- ابن عاشور ، محمد الطاهر ، تفسير التحرير والتنوير ، (30 جزءاً) ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1984م.

15- ابن عبد الله الأندلسي ، جمال الدين محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل لابن مالك (4 أجزاء) ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1410هـ - 1990م.

16- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ، شرح ابن عقيل (جزءان)، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، طبعة 1424هـ - 2003م.

17- ابن قيم الجوزية ، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

18- ابن مضاء القرطبي ، الرّد على النحاة ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، (د.ت).

19- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (6 مجلّدات)، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر (د.ط.ت).

20- ابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1420هـ - 2000م.

21- ابن هشام ، عبد الله جمال الدين بن يوسف ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (4 أجزاء) ، تحقيق محمد مُحيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان (د.ط.ت)

22- ابن هشام ، عبد الله جمال الدين بن يوسف ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (جزءان) ، تحقيق محمّد مُحيى الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، طبعة 2005م.

23- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل (10 أجزاء) ، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د.ط.ت).
24- أبو خرمة ، عمر محمد ، نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1425هـ - 2004م.
25- أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1418هـ - 1997م.
26- أحمد بن فارس ، مقاييس اللغة (6 أجزاء) تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1399هـ - 1979م.
27- أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 2001م.
28- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 1985م.
29- الأزهر الزناد ، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً) ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 1993م.
30- أسامة بن منقذ ، البديع في نقد الشعر ، تحقيق أحمد بدوي وحامد عبد المجيد ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، الجمهورية العربية المتحدة.
31- الأشموني ، نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (5 مجلّدات) ، تقديم حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1419هـ - 1998م.
32- امرؤ القيس بن حجر ، ديوانه ، شرح وتحقيق عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1425هـ - 2004م.
33- بهجت عبد الواحد صالح ، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل (12 مجلداً) ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ ، 1993م.
34- بطرس البستاني ، قاموس محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة 1987م.
35- تمّام حسّان ، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني (جزءان) ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1420هـ - 2000م.

36- تمّام حسّان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1425هـ - 2005م.

37- تمّام حسّان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، 1421هـ - 2001 م.

38- تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، (د.ط) ، 1994م.

39- تمّام حسّان ، مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1400هـ - 1979م.

40- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر ، البيان والتبيين (4 أجزاء) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، الطبعة السابعة ، 1418هـ - 1998م.

41- ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ، مجالس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية (د.ت).

42- ج. ب. براون ، و ج. يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، 1418هـ - 1997م.

43- الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، أسرار البلاغة في علم البيان ، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1409هـ - 1988م.

44- الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، دلائل الإعجاز ، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الخامسة ، 2004م.

45- الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، المقتصد في شرح الإيضاح (جزءان) ، تحقيق كاظم بحر مرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، العراق 1982م.

46- الجرجاني ، علي بن محمد الشريف ، التعريفات ، تحقيق نصر الدين تونسي ، شركة القدس للتصدير ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2007م.

47- جمعة عوض الخباص ، نظام الرَّبط في النص العربي ، دار كنوز المعرفة العلمية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1428هـ - 2008م.

48- جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م.

49- جميل عبد المجيد ، بلاغة النص ، مدخل نظري ودراسة تطبيقية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة (د.ط.ت)

50- جودة مبروك محمد ، التكرار وتماسك النّص ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1429هـ - 2008م.

51- الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (6 مجلّدات) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة 1990م.

52- حسام أحمد فرج ، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1430هـ - 2009م.

53- حسام البهنساوي ، أنظمة الرّبط في العربية دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1423هـ - 2003م.

54- حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1421هـ - 2001م.

55- الرّضي الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب (5 مجلّدات) ، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.

56- روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة تمام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1428هـ - 2007م.

57- رولان بارت ، لذة النص ، ترجمة منذر عياشي ، مركز الإنماء الحضاري ، حلب ، سوريا ، الطبعة الأولى 1992م.

58- زتسيسلاف واورزنياك ، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص ، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2003م.

59- الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن (4 أجزاء) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1404هـ - 1984م.

60- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (6 مجلدات) ، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 1418هـ -1998م.

61- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، المفصل في صنعة الإعراب ، تقديم إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.

62- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية ، تحقيق محمود سعيد عقَيِّل ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى **2003**م.

63- السجلماسي ، أبو محمد القاسم ، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، تقديم وتحقيق علال الغازي ، مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب ، الطبعة الأولى ، 1401هـ - 1980م.

64- سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة ، الطبعة الأولى 1997م.

65- سعيد يقطين ، من النص إلى النص المترابط مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 2005م.

66- السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي ، مفتاح العلوم ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1420هـ - 2000م.

67- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب (5 أجزاء) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثالثة ، 1408هـ - 1988م.

68- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الإتقان في علوم القرآن (6 أجزاء) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، مجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة

المنورة ، العربية السعودية 1426هـ.

69- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر في النحو (4 أجزاء) ، تحقيق غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 1428هـ - 2007م.

70- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (جزءان) ، تحقيق وشرح محمد أحمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة (د.ت).

71- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، معترك الأقران في إعجاز القرآن (3 مجلّدات) ، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1408هـ - 1988م.

72- الصبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (6أجزاء) ، المطبعة الخيرية ، مصر ، الطبعة الأولى 1305هـ.

73- صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية (جزءان) ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1421هـ - 2000م.

74- صبيح التميمي ، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الهداية للنشر ، قسنطينة ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1410هـ - 1990م.

75- صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1425هـ - 2004م.

76- طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية ، مصر 1998م.

77- عباس حسن ، النحو الوافي (4 أجزاء) ، آوند دانش للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1425هـ - 2004م.

78- عبد العزيز بن على الحربي ، الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار ابن حزم ، الرّياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 1424هـ - 2003م.

79- عبد القادر شرشار ، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2006م.

80- عبد الله بن صالح الفوزان ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (3 أجزاء) ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى 1999م.

81- عبد الملك مرتاض ، نظرية النص الأدبي ، دار هومه للطباعة والنشر ، الجزائر 2007م.

82- عبده الرّاجحي ، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1429هـ - 2008م.

83- عزة شبل محمد ، علم لغة النص النظرية والتطبيق ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1430هـ - 2009م.

84- العسكري ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1989م.

85- علي النّجدي ناصف ، من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة.، مصر (د.ط.ت)

86- فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو (4 أجزاء) ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1423هـ - 2003م.

87- الفاكهي ، عبد الله بن أحمد ، شرح كتاب الحدود في النحو ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1414هـ - 1993م.

88- فان دايك ، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري ، دار القاهرة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1421هـ - 2001م.

89- فان دايك ، النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، أفريقيا الشرق ، بيروت ، لبنان 2000م

90- فايز الداية ، علم الدلالة العربي النظرية ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الثانية ، 1417هـ - 1996م.

91- فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (32 جزءاً) ، تقديم خليل الميس ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1401هـ - 1981م.

92- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن (3 أجزاء) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية 1980م.

93- فردينان دي سوسير ، علم اللغة العام ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية ، بغداد ، الطبعة الثالثة 1985م.

94- فولفجانج هاينه من و ديتر فيهفيجر ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، 1419هـ - 1999م.

95- - الفيروز ابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط (4 أجزاء) ، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة 1301هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1398هـ - 1978م.

96- القرطاجنّي ، أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة 1986م.

97- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّنُ لما تضمّنه من السُّنّة وآي الفرقان (24 مجلداً) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1427هـ - 2006م.

98- ليندة قيّاس ، لسانيات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجاً ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1430هـ - 2009م.

99- مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، دار طلاس ، دمشق ، سوريا ، 1988م.

100- المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب (4 أجزاء) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية ، 1399هـ - 1979م.

101- المتنبي ، أبو الطيب أحمد بن الحسين ، ديوانه ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د.ط.ت).

102- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الرابعة ، 1425هـ - 2004 م.

103- محمد الأخضر الصبيحي ، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1429هـ - 2008م.

104- محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 1996م.

105- محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الثانية 2006م

106- محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، تأسيس "نحو النص"(مجلدان) ، كلّية الآداب منّوبة ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، الطبعة الأولى ، 1421هـ - 2001م.

107- محمد العبد ، النص والخطاب والاتصال ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1426هـ - 2005م.

108- محمود السعران ، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د.ط.ت).

109- المرادي ، أبو محمد الحسن بن قاسم ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (6أجزاء) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1422هـ - 2001م.

110- المرادي ، أبو محمد الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1413هـ - 1992م.

111- مريم فرنسيس ، في بناء النص ودلالته محاور الإحالة الكلامية ، وزارة الثقافة، سوريا 1998م.

112- مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1997م.

113- مصطفى ناصف ، اللغة والتفسير والتواصل ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1995م.

114- مفتاح بن عروس ، الاتساق والانسجام في القرآن ، رسالة دكتوراه الدولة ، جامعة الجزائر 2007- 2008م.

115- مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1406هـ - 1986م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدّمة..أ.ب.ج.د.هـ. و. ز

الفصل الأوّل: الرّبط في النّحو العربي ولسانيات النّص

تمهيد..02

1- مفهوم الرّبط...06

2- الرّبط في النّحو العربي...07

3- لسانيات النّص المفهوم والتشكّل 12

4- الرّبط في لسانيات النّص... 24

4-1- الاتّساق...24

4-2- أدوات الاتّساق..27

4-3- الانسجام...37

4-4- مبادئ وآليات الانسجام..40

الفصل الثّاني: الرّبط بالكنائيات بين النّحو العربي ولسانيات النّص

1- الرّبط بالضمير ومواضعه..50

1-1- الرّبط بالضمير في جملة الخبر..54

1-2- الرّبط بالضمير في جملة النّعت...63

1-3- الرّبط بالضمير في جملة الحال 67

1-4- الرّبط بالضمير في جملة الصّلة..71

1-5- الرّبط بضمير الفصل...76

1-6- الرّبط بضمير الشّأن 78

2- الرّبط بالإشارات 82

3- الرّبط بالموصول الاسمي...85

الفصل الثّالث: الرّبط بالأداة بين النحو العربي ولسانيات النّص

1- الرّبط بالأدوات الدّاخلة على المفردات...88

1-1- الرّبط بأدوات الجر...88

1-2- الرّبط بأدوات الاستثناء.. 93
1-3- الرّبط بواو المعية..95
1-4- الرّبط بــ (أل)..96
2- الرّبط بالأدوات الدّاخلة على الجمل.. 102
2-1- الرّبط بأدوات الشرط..102
2-2- الرّبط بالأدوات الواقعة في الأجوبة..107
2-3- الرّبط بواو الحال..110
2-4- الرّبط بنواصب المضارع..113
3- الرّبط بالأدوات الدّاخلة على المفردات والجمل..115
3-1- الرّبط بأدوات العطف..115
3-2- الرّبط بأدوات التفسير..123

الفصل الرّابع: الرّبط بالتّكرار والحذف بين النّحو العربي ولسانيات النّص

أوّلا: الرّبط بالتّكرار..127
1- التّكرار في اللّغة والاصطلاح 127
2- أنماط التّكرار وصلتها بالرّبط..128
3- أغراض التّكرار وصلتها بالرّبط..133
4- الرّبط بالتّكرار في النحو العربي ولسانيات النّص..134
ثانيا: الرّبط بالحذف..144
1- مفهوم الحذف..144
2- ظاهرة الحذف في الدرس النحوي العربي 144
3- الرّبط بالحذف في النّحو العربي ولسانيات النّص..149
خاتمة..165
ملخّص المذكّرة باللّغة الفرنسية.. 174
ثبت المصادر والمراجع.. 184
فهرس المحتويات..196

تم بحمد الله